نموذج ترخيص

أنا الطالب : عبد المحسن محمد عبد المحسن السيف أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

أثر الثورات الربيع العربي على الأوضاع السياسية والاجتماعية في
العربي
دراسة حالة تونس ٢٠١٠م/٢٠١٤م

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: عبد المحسن محمد عبد المحسن السيف

التوقيع:

التاريخ: ٢٨/١٢/٢٠١٤م

أثر ثورات الربيع العربي على الأوضاع السياسية والاجتماعية في الدول العربية
" دراسة حالة تونس 2014/2010"

إعداد

عبد المحسن محمد عبد المحسن السيف

المشرف

الأستاذ الدكتور عبدالله نقرش

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستيـــــــر في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون الأول، 2014

ب

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (أثر ثورات الربيع العربي على الأوضاع السياسية والأجتماعية في الدول العربية (دراسة حالة تونس ٢٠١٠-٢٠١٤)) وأجيزت بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٢

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيـــــــــــــــع
الأستاذ الدكتورعبدالله سالم النقرش، مشرفاً أستاذ – علوم سياسية	....
الأستاذ الدكتور أمين عواد المشاقبة، عضواً أستاذ – سياسة مقارنة	....
الدكتور حسن محمد المومني، عضواً أستاذ مشارك – علاقات دولية وحل نزاعات	....
الأستاذ الدكتور محمد القطاطشة، عضواً أستاذ– علاقات دولية (مجلس النواب)	....

إهداء

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل إلى عشقي وملاذي الآمن يا من يملئني قلبها الناصع بالبياض حباً وحناناً... وكانت دعواتها ورضاها سبباً في نجاحي وتوفيقي إليك (أمي) ....

ولمن كان قلبه سكناً في كل أيامي ورافقني في مسيرتي خطوة بخطوة إلى من أحمل أسمه مفتخر والذي يدفعني دائماً للنجاح إليك (أبي)....

وإلى كل من ساندني

أهديكم ثمرة جهدي المتواضعة......

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين على كثير نعمه وحُسن فضله، الذي منّ علي بإتمام رسالتي هذه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آل بيته الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الجامعة الأردنية، وإلى أعضاء هيئة التدريس على ما قدموه لي من عون وتوجيه طيلة فترة الدراسة.

وأتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي الجليل الدكتور عبد الله نقرش لما قدمه لي من رعاية ونصح وإرشاد وتشجيع منذ توليه الإشراف على هذه الرسالة فاستفدت من فكره العلمي وخبرته الواسعة فله مني كل الشكر والتقدير.

وأثمن بالشكر أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا مشكورين بقبول مناقشة دراستي وخصصوا الوقت لإعطاء النصح والإرشاد فجزاهم الله تعالى خير الجزاء ولهم مني كل الشكر والثناء.

الباحث

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

أثر ثورات الربيع العربي على الأوضاع السياسية والاجتماعية في الدول العربية "دراسة حالة تونس 2014/2010"

إعداد

عبد المحسن محمد عبد المحسن السيف

المشرف

الأستاذ الدكتور عبد الله نقرش

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تحليلية لتأثير الثورة التونسية على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الدولة التونسية في المرحلة التي تلت ثورة 17 كانون الأول 2011، وانطلقت الدراسة من الفرضية التالية: هناك علاقة ارتباطية بين ثورات العربي وبين الأوضاع السياسية والاجتماعية في تونس، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج المقارنة في فهم وتحليل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها تونس قبل الثورة وبعدها.

توصلت الدراسة إلى أن في تونس ثمة خاصية ديمغرافية اجتماعية كان لها دور حاسم في تحريك الثورة: البطالة بين الشباب حاملي المؤهلات العلمية، هنا اندمج الغضب في نظام التوقعات العالي لدى الخريجين في عجز النظام والرأسمالية المنضبطة ضمن يود الشراكة مع الجماعة الأوروبية كي يولد شرارة تفجيرية عالية، وأن الرأسمالية التونسية تعمل أساساً على قاعدة الشراكة مع هذه الجماعة، وهي حولت استراتيجيتها الاقتصادية بما يتناسب وهذه الشراكة. وأن تونس شهدت منذ سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي طفرة غير مسبوقة في بعث الأحزاب السياسية التي استفادت من التشريعات والإجراءات التحررية التي تشهدها البلاد. ورغم غياب البرامج والشعبية عن معظم الأحزاب، إلا أن تعددها يعتبر من الديمقراطية. حيث تصدرت ثقافة بعث الأحزاب المشهد السياسي في تونس، واقتحمت كل المجالس الخاصة والعامة، وتحولت بذلك أزقة البلاد وشوارعها إلى منابر يطل من خلالها الشعب التونسي على العالم السياسي بلهفة تروي العطش السياسي من نبع الحرية الفكرية وحق الانتماء وللمرة الأولى من دون خوف من أعين الشرطة التي طالما تصدرت المقاهي والمجالس لتكتب التقارير الأمنية، وأن رواد الثورة يطالبون، ومعظم التونسيين بتأسيس ثقافة جديدة تحتضن ديمقراطية حقيقية وحرية تعبير وعدالة كاملة في تنمية الجهات كافة بحيث يوضع حد لثقافة إرث بورقيبة وبن علي السياسي المستبد والقمعي، الذي دام أكثر من نصف قرن.

وبناءً على تلك النتائج أوصت الدراسة باعتبار ساحة الفعل السياسي مفتوحة على قوى ومجموعات سياسية أخرى ذات تصورات فكرية وسياسية متباينة، واعتبار التغيير قانوناً راسخاً في كل واقع سياسي، الأمر الذي يفرض على المرء اعتماد قدر كبير من المرونة في التعامل مع الشأن السياسي تمكنه من القدرة على التكيف مع معطيات الواقع المتحول، والحرص على عدم اعتماد الأساليب المتطرفة في التعاطي مع قضايا الخلاف، فقد تسيء الحدة المفرطة في الجدل السياسي بين المواقف المتعارضة إلى القضية موضوع الحوار، إذا لم تعرف الأطراف المختلفة كيف ومتى تترك للممارسة هامشاً يسمح باختبار مختلف الآراء والأطروحات وتمييز الصائب منها عن الخاطئ، ضرورة التزام الخطاب العقلاني والواقعي، لما يتيحه ذلك من إمكانية الإحاطة بالواقع الشامل والتعرف على العوامل المؤثرة في سيرورة تطوره.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

شهدت المنطقة العربية منذ عام 2011 تحولات لم تشهدها منذ مرحلة الإستقلال عن الدول الإستعمارية في منتصف القرن العشرين، فرفض العالم العربي الإستجابة لعمليات التحول الديمقراطي في أوروبا وأمريكا وآسيا، دفع بعض الباحثين إلى الحديث عن وجود إستثناء عربي في هذا المجال أو عن وجود تناقض بين الثقافة العربية وقيم الديمقراطية.[1]

بدأ العالم العربي يشهد بدايات تفكك بنية النظم السلطوية بفعل إنتفاضات شعبية بدأت في تونس وإنتقلت بسرعة إلى مصر، ثم إلى ليبيا والأردن والبحرين واليمن والعراق وعمان ولا زالت حتى هذه اللحظة مندلعة في سوريا، وكان هدف هذه الإنتفاضات الشعبية واحداً وهو سقوط الأنظمة السلطوية، سواء كان كلياً عن طريق تغيير شامل للنظام، أو جزئياً عن طريق إدخال بعض الإصلاحات السياسية والإقتصادية.

تدعو الثورة بإعتبارها حركة جماهيرية للتغيير الشامل إلا أنها سرعان ما تقع في مأزق بأنها تقف عند حد معين، ولا تكمل مسيرتها الثورية لحد النجاح المبتغى منها بعد إندلاعها، خاصة إذا واجهت نظماً ضعيفة، وأدت إلى إنهيارها بسرعة، ومن ثم تتصور الحركة الثورية أن عملها أمر سهل، وأن تغيير المجتمع مسألة بسيطة، وهنا يظهر المأزق الأول وهو النظرة المستقبلية لتطور المجتمع، فكما هو معروف أن تغير المجتمع ثقافياً وإجتماعياً ليس مسألة سهلة مثل التغير الشكلي أو التغير القانوني أو التغير التكنولوجي، فإستيعاب المجتمع بإعتباره أفراداً لعملية التغيير أقل سرعة من إستيعابه للتكنولوجيا، وهذا البعد الإستراتيجي المستقبلي يحتاج لتطور التركيبة الذهنية والسلوكية للمجتمع بمعنى أنه يحتاج لوقت.

يشير البعض الآخر إلى التجربتين التونسية والمصرية على أنهما ثورتان ناجحتان وأن البقية سوف تأتي في كثير من الدول العربية التي لا تزال شعوبها تعاني قدرة النظم السياسية على مقاومة الضغط الشعبي المطالب بالتغيير، وهناك معسكر ثالث يرى فيما حدث في مصر وتونس خاصة، محأولات ثورية قابلة للنجاح وإن كان يتحفظ كثيراً على بطء التغير والتحول في السياسات والمؤسسات والتغير في القيم الحاكمة للمجتمع. وما يجمع بين هذه المعسكرات الثلاثة هو تعريف للثورات التي أستقر عليها عبر سنوات طويلة تتعلق بالتغيير الراديكالي لكل من القيم والمؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية بالإضافة إلى التغير في النخبة السياسية والإقتصادية والإجتماعية لا يمكن الحديث عن ثورة دون حدوث حالة من التغيير الكامل في المشهد السياسي والإقتصادي الحاكم بما يشكل حالة من الإنقطاع مع الماضي.[2]

شكلت الثورة التونسية والتي تعرف بثورة الكرامة أو ثورة الأحرار أو ثورة الياسمين، وهي ثورة شعبية إندلعت أحداثها في 18 كانون الأول 2010 تضامنًا مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في اليوم الذي سبق أندلاعها وذلك تعبيرًا عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها من قبل الشرطية فادية حمدي (وقد توفي البوعزيزي يوم الثلاثاء الموافق 4 كانون الثاني 2011 نتيجة الحروق في مستشفى بن عروس للحروق البليغة).

---

(1) شحاته، دينا ووحيد مريم (2011)، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية ، العدد 184، نيسان.

(2) حمادة، أمل، 2011، تحويل طويل المدى: هل نحتاج لإعادة تعريف الظاهرة الثورية، السياسة الدولية، العدد 185، المجلد 46، ص42.

تسبب ذلك بخروج آلاف التونسيين الرافضين لما أعتبروه أوضاع الشباب العاطلين عن العمل، وعدم وجود العدالة الإجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم. ونتج عن هذه المظاهرات التي عمت أرجاء البلاد سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة قمع قوات الأمن لهم، وقد أجبرت هذه المظاهرات الرئيس زين العابدين بن علي على إقالة عدد من الوزراء بينهم وزير الداخلية، وتقديم وعود لمعالجة المشاكل التي نادى بحلها المتظاهرون، بالإضافة إلى إعلانه عن عدم الترشح لإنتخابات الرئاسة عام 2014. كما تم بعد خطابه الذي وجهه للشعب التونسي إجراءات منها فتح مواقع الإنترت المغلقة كاليوتيوب بعد 5 سنوات من الحجب، بالإضافة إلى تخفيض أسعار بعض المنتجات الغذائية تخفيضاً طفيفاً. لكن الإحتجاجات توسعت وإزدادت شدتها حتى وصلت إلى المباني الحكومية مما أجبر الرئيس بن علي على التنحي عن السلطة ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ إلى المملكة العربية السعودية في 14 كانون الثاني 2011.[(1)]

من هنا تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على موضوع يقع على جانب كبير من الأهمية في ضوء التطورات السياسية التي شهدتها الدول العربية ومنها تونس التي شهدت مرحلة إنتقالية ساعدت على نقل تونس من مرحلة الثورة إلى بداية الإستقرار وبناء الدولة الحديثة .

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من محأولتها تسليط الضوء على أحد أهم التجارب المهمة في دول الربيع العربي، فقد شهدت تونس تحولات سياسية مهمة بعد ثورة 17 ديسمبر 2011 أسهمت في حدوث تحولات سياسية وإقتصادية وإجتماعية مهمة تشير إلى مستوى الوعي السياسي، وقدرة النخب السياسية والقوى الفاعلة في المجتمع على تحقيق التوازن بين مطالبها ومصالحها والمصلحة العامة في إطار عام يهدف إلى بناء دولة حديثة تعزز الإستقرار والأمن للدولة التونسية .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- تقديم تصور عام عن ما أصطلح على تسميته بثورات الربيع العربي والأسباب والمتغيرات التي أدت إلى حدوثها .
- دراسة تحليلية للثورة التونسية من حيث (الأهداف، المراحل، والأدوات، والنتائج).
- دراسة تحليلية لتأثير الثورة التونسية على الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي شهدتها الدولة التونيسية في المرحلة التي تلت ثورة 17/ديسمبر/ 2011.
- دراسة تحليلية مقارنة للواقع السياسي والإقتصادي والإجتماعي في تونس قبل الثورة وبعدها.

([1])الغوث، مختار، 2011، الثورة العربية وانحلال العقائد السياسية، www.al-r0wad.com

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من الفرضية التالية:

هناك علاقة إرتباطية بين ثورات الربيع العربي وبين الأوضاع السياسية والإجتماعية في تونس.

مشكلة الدراسة:

تعالج الدراسة الإشكالية المطروحة التالية: ما مدى تأثير وكيف أثرت ثورات الربيع العربي على الأوضاع السياسية والإجتماعية في الوطن العربي بشكل عام وفي تونس بشكل خاص في ضوء ما أحدثته الثورات العربية من تحولات كبيرة في المنطقة العربية بعد عام 2011، من هنا تحاول الدراسة الاجابة على التساؤلات التالية:

- ما أثر الثورات على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الوطن العربي؟
- ما تأثير الحركات الاحتجاجية على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تونس بعد ثورة2011؟
- ما التحولات الديمقراطية في تونس بعد ثورة 2011؟
- ما واقع الأزمة السياسية في تونس بعد 2011؟

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة المنهج التحليلي والمنهج المقارنة في فهم وتحليل التحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي شهدتها تونس قبل الثورة وبعدها.

مصطلحات الدراسة:

-الثورة (REVOLUTION): وهو مصطلح من المصطلحات التي واكبت الحياة السياسية منذ ما قبل التاريخ، ومع أن مفهوم الثورة الذي ساد على غيره من المفاهيم وهي ثورة الشعب ضد الإستعمار أو ضد الأنظمة الإستبدادية،إلا أن مفردة الثورة لغة لا تقتصر على هذا الجانب بل تشمل كل فعل يؤدي إلى تغيير الأوضاع تغييراً جذرياً سواء كانت أوضاعاً طبيعية أو سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية. ومن هنا تستعمل كلمة ثورة في سياقات مختلفة كالقول بالثورة الصناعية أو الثورة التكنولوجية لوصف التغييرات الجوهرية التي تطرأ على حياة الشعوب وعلى الحضارة الإنسانية. (1)

- ثورات الربيع العربي 2010-2014: وهي عبارة عن موجات عارمة من الثورات والإحتجاجات في أواخر عام 2010 ومطلع 2011 أندلعت في مُختلف أنحاء الوطن العربي بدأت بمحمد البوعزيزي والثورة التونسية التي أطلقت الشرارة في كثير من الأقطار العربية وعرفت تلك الفترة بربيع الثورات العربية. (2)

---

(1) أبراش، إبراهيم (2011)، الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديمقراطية الأبوية والموجهة، نقلا عن الرابط: http://bafree.net/alhisn/showthread،

(2) المرزوق، خالد يوسف، 2011، أوروبا مترددة بشأن موقفها من الاحتجاجات العربية كويتية يومية سياية سشاملة – السبت 2 من ذي الحجة 1432 – 29 أكتوبر – العدد: 12799، ص5.

تعتبر الثورة أداة من أدوات التغيير في المجتمع، وتتسم الثورات بأنها مفاجئة، وإن كان لها مُقدمات وشواهد تسبق الإنفجار الثوري، وهي جماهيرية وإن قادتها نخبة من الناشطين سياسياً أو الإيديولوجيين، وهي تدعو للتغيير الجذري، وإن بدأت حركة مطلبية، فإنها سرعان ما تتحول لحركة للتغيير الشامل، كما إن بعض الثورات تواجه نكسات أو ثورات مضادة، وكثير من الثورات لا تحقق أهدافها في المدى القريب، رغم أنها في المدى البعيد تحدث تغييراً جذرياً في حركة المجتمع.[(1)]

- الثورة التونسية :

وتعرف بأنها ثورة الياسمين أو ثورة الكرامة اندلعت الثورة التونسية فيما بين 17 ديسمبر 2010 و 14 جانفي 2011، وكانت نتيجتها الأولى فرار الرئيس المستبد. وحيث كان هذا الرئيس يحتكر الإختصاصات الأساسية من الناحية السياسية، بل أيضاً من الناحية الدستورية، فبسقوطه، سقط جزء هام من النظام،وهو الجزء القيادي، مما أدّى إلى تعويضه بجزء آخر جديد.

-الأوضاع السياسية والإقتصادية :

تشير إلى الظروف السياسية والتحولات التي شهدتها تونس والوطن العربي بعد ثورة 2011 ، وإلى الأوضاع الإقتصادية .

([1])الذوادي ، محمود ،2011، سيادة اللغة العربية أين هي في مسار الثورة التونسية؟ الجزيرة نت.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً:الإطار النظري :

هناك بعض النظريات التي ظهرت لتفسير ظاهرت الحركات الاحتجاجية ومنها: "نظرية السلوك الجماعي ونظرية تعبئة الموارد والحركة الاجتماعية الجديدة ونظرية الفعل – الهوية": ([1])

نظرية السلوك الجماعي: ربطت هذه النظرية مفهوم الحركات الاجتماعية بقيام بعض شرائح المجتمع بنشاطات واعمال جماعية يتم التعبير عنها من خلال : الهبات الجماهيرية، والمظاهرات، أي بردود أفعال في مواجهة ظروف غير طبيعية من التوتر الهيكلي بين المؤسسات الاجتماعية الأساسية، ويرى صاحب هذه المدرسة أن الحركات بهذا المعنى قد تصبح خطيرة (مثل الحركات الفاشية في ألمانيا، وأيطاليا، واليابان) ، وتزداد معدلات ظهور هذه النشاطات في المجتمعات التسلطية اكثر من الديمقراطية لأنها لا تمتلك اساليب فعالة للمشاركة السياسية .

نظرية تعبئة الموارد: تستند هذه النظرية في تشكيل الحركات الاجتماعية وطرق عملها وفقاً لتوافر الموارد (خاصة الموارد الاقتصادية، والسياسية، والاتصالية) المتاحة للمجتمع ، والقدرة على استعمال تلك الموارد. وأن الحركات الاجتماعية عبارة عن استجابات منطقية لمواقف وإمكانيات طرأت حديثاً في المجتمع، وبالتالي، لا ينظر إليها على أنها مظاهر لخلل اجتماعي، بل جزء من العملية السياسية ،وتهتم هذه المقاربة بالتأثير المباشر للحركات "القابل للقياس" على القضايا السياسية، بينما لا تعتبر اهتماماً كبيراً لأبعاد هذه الحركات على المستوى الفكري، ومستوى رفع الوعي، وبلورة شخصية وطنية للمجتمع .

نظرية الحرمان النسبي: تنص نظرية الحرمان على فرضين رئيسيين أولهما : فرض الشعور بالحرمان نظراً لوجود حاجات لم يتم إشباعها حسب ما هو متوقع، وثانيهما : فرض اهتزاز بناء القوة القائم في المجتمع، كما تتضمن عدداً من الاقترابات البحثية التي يمكن إجمالها فيما يلي : اقتراب الحرمان النسبي، واقتراب تزايد التوقعات، واقتراب الحرمان والفعل السياسي، واقتراب عدم الانسجام في المراكز واقتراب الحراك لأسفل، وفيما يلي إشارة لأهم فروض هذه الاقترابات البحثية (مواطنون ضد الغلاء) :

- **اقتراب الحرمان النسبي** : ويشير هذا الاقتراب إلى الفجوة بين توقعات الأفراد لما يعتقدون أنهم يستحقونه من مكانة ومزايا في مجتمعاتهم، وبين ما يحصلون عليه فعلاً، وكلما زادت الهوة بين ما يتوقعونه وما يحصلون عليه، زاد الإحباط وشعورهم بالغضب والاحتجاج، وتبرر تلك الفجوات بشدة في الفترات التي تحرز فيها المجتمعات تقدماً ما، حيث لا تحصل كل الفئات على المكاسب نفسها بنسبة واحدة، وإنما يكون ثمة تحسن ما لدى بعض الجماعات في حين تظل الجماعات الأخرى غير مدركة لأي تحسن حقيقي لديها.
- **اقتراب تزايد التوقعات** : وهو تطور نوعي لفروض الحرمان النسبي، حيث يكون تزايد التوقعات متغيراً حاسماً في تكوين الحركات، حيث يمر الناس بتحسن حقيقي في ظروف حياتهم، ولكن في الوقت نفسه يزداد مستوى رغباتهم وتطلعاتهم، ومن ثم تنمو الفجوة بين التوقعات والإمكانات ويزداد الأحباط، وتتكون الحركات بانخراط الناس في تشكيلات جديدة غير تلك القائمة فعلاً.

(1)فريد زهران ، الحركات الاجتماعية الجديدة ، (القاهرة : ركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، 2007)، ص20.

- **اقتراب الحرمان والفعل السياسي**: يختص هذا الاقتراب بالحرمان من ممارسة الحقوق السياسية والشعور بالكبت السياسي، الذي يولد نوعاً من السخط ورغبة في تحدي السلطة السياسية القائمة.
- **اقتراب موعد الاتساق في المراكز** : وهو نوع آخر من الحرمان الذي يفسر اشتراك الناس في الحركات، ويحدد للأفراد الذين يجدون أنفسهم مرتين بصورة متباينة في مقاييس مختلفة من الطبقات، كأساتذة الجامعات والقضاة والمستشارين وغيرهم من الأشخاص الذين يحظون بمكانة معينة، ولكنها لا تتواءم مع دخولهم وما يحصلون عليه من مزايا مجتمعية.
- **اقتراب الحراك لأسفل** : وهو نمط آخر من أنماط الحرمان الذي يرتبط بجماعات الأفراد التي تهبط إلى مرتبة أدنى، أي الحراك لأسفل بالتردي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهنا يشعر الناس بأسى وغضب شديدين على ما فقدوه، وعادة ما يكون غضبهم اكثر من غضب من تخيب توقعاته، أو من يفقد الأمل في الحصول على ما ليس لديه من الأصل.

  ويتضح مما سبق أن نظرية الحرمان النسبي تعد من أنسب النظريات لتفسير الظواهر موضع الدراسة، فمن جانب، تعد هذه النظرية مفسراً منطقياً لأنشطة الحركات الاجتماعية والسياسية موضع الدراسة.

لا شك أن الشباب المصري يعد من أكثر الفئات الاجتماعية تهميشاً في مجال السياسة، ويعتبر ميراث استبعاد الشباب من الحياة السياسية والعامة في مصر ميراثاً قديماً، ومتعدد الأبعاد؛ فسياسياً حق التشريح للانتخابات البرلمانية أو المجالس المحلية قاصر على من بلغ عمره 35 عاماً فأكثر، أما اهتمام السلطة بمشكلات الشباب واحتياجاته النوعية فلا تتناسب مع وجود خطاب دعائي رسمي عالي النبرة يتحدث عن أهمية الشباب ودورهم في صناعة المستقبل، كما أن الترقي في سلم الوظائف الحكومية مرتبط بعدد سنوات الخدمة وليس بالكفاءة والتميز، وثقافياً تبرز ثقافة الخوف المهيمنة على عملية التنشئة الاجتماعية في البلاد، واقتصادياً يبرز تراجع الأوضاع الاقتصادية لقطاعات واسعة من الشباب وانشغالهم بالبحث عن الرزق أو حتى فرصة عمل مما يحول دون اهتماماتهم بمشكلات المجتمع أو مشاركتهم السياسية.

يرى "علي ليلة، 1993" أن الشباب يعد من أكثر الفئات العمرية في المجتمع، التي تتطابق فرضيات الحرمان النسبي بفاعلية عليها، فأغلب الشباب يشرعون في تأسيس حياتهم، ويكون أغلبهم من ذوي الطموحات العالية، والأحلام الجامحة، يتطلعون إلى مستقبل واعد، بينما لا يحصلون من الواقع، إلا على النذر اليسير، الذي يكاد يحقق بعضه إشباعاتهم، ويخذل الأخرى، ومن ثم ينشأ الإحباط الذي لا يلبث أن يتحول إلى الرفض، والتمرد، بل العنف أحياناً، ويرى "عمرو الشوبكي"، 1993" أن الشباب المصري الراهن هو أكثر الأجيال تفاعلاً مع التكنولوجيا الحديثة، وهو شباب نشط سياسياً لكن الأجيال السابقة، تعجز عن إدراك وتفهم طبيعة ذلك النشاط، لأنها ما زالت تحكم بمفاهيمها ومعاييرها السابقة، المستمدة من ممارسات جيل الخمسينيات والستينيات، ومن ثم، يؤكد على أهمية قراءة أفكار وأساليب هذا الجيل، وفقاً لظروف عصره والمناخ الذي تنبثق فيه، ويتفق معه "على الصاوي، 1993" في دراسته على أحد النخب الإستراتيجية، وهم الكوادر الشعبية والتنفيذية، مؤكداً أن كثيراً من شباب هذه النخب يتمتع بوعي سياسي واضح، وأنهم يمارسون الاحتجاج فعلياً، فهم لا يشاركون سياسياً، كنوع من الاحتجاج الصامت على الحياة

السياسية ذاتها، وأن الاحتجاج في تصورهم، لا ينطوي على الأنشطة التصادمية والعنيفة، كما في الثلاث حقب الماضية، بل هو الاحتجاج السياسي المدني. ([1])

ففي ظل غياب الفعل الاحتجاجي العلني، والعمل الجاد في اتجاه تغيير الأوضاع المرفوعة، اعتاد المصريون أن يلجأوا إلى السلبية واللامبالاة واللاعقلانية وإطلاق الشائعات، كما استحدثوا ثقوباً في المنظومة الأخلاقية والثقافية، كالتسيب والكسل والإهمال والتراخي عن العمل، ورفض تحمل المسئولية، وعدم احترام القوانين والتشريعات والاستمتاع بخرقها والتحايل عليها، وقبول الفساد والتعايش معه كدفع الرشوة، وعداء التميز والنجاح، كما تعززت سمة الفردية، مما يفسر تعثر العمل الجماعي بالبلاد على المستويات كافة، وفقدان روح الفريق، والتعصب للأمور التافهة، وممارسة العنف والجرائم الشاذة، وانخفاض مستوى الذوق العام وتقدير قيمة الوقت والتعليم والإبداع.

طور الشباب المصري عدداً من الحيل الدفاعية، ونماذج الاحتجاج السلبي، التي تستقر غالباً في اتجاه من اثنين، وهما : ([2])

أولاً : الهروب من مواجهة الواقع بما يتضمنه من أوضاع مرفوضة وهدر لطاقات الشباب إلى البحث عن مجالات وميادين بطولات زائفة ووهمية على ذلك كثيرة، ومن أهمها :

1- الحماس الكبير وراء مشاركة الشباب في برامج الفضائيات المعنية بصناعة النجوم والأبطال أمثال سوبر ستار وستار أكاديمي، وبرامج المسابقات، ذات الأرباح الخيالية، وهو ما يمس فكرة هوس النجومية والثراء السريع، التي تجذب الشباب وتدغدغ أحلامه.
2- التعصب المبالغ فيه لفرق رياضية معينة، وخاصة في كرة القدم، ليشعر بأنه المنتصر مع نجاح فريقه على الفريق المنافس، وكأنها حرب حقيقية لا مجرد ممارسة رياضية، والمتابعة لطريقة تعامل الإعلام مع هذه الأمور، كما أصبحت كرة القدم في مصر مجال تجسيد بديل للنضالات الوطنية والمطلبية العامة، خاصة وأن مظاهر الشغب والعنف التي تنفجر أثناء أو بعد المباريات، تشير إلى إزاحة الإحباطات الوجودية من مواقعها الأصلية إلى مواقع الملاعب والمباريات.
3- الرغبة في الهروب لأرض أخرى والهجرة لدول أخرى أكثر احتراماً لآدمية الإنسان، ولو كان ذلك بطرق غير شرعية، ويحمل مخاطرة قد تكلف الشباب أرواحهم ذاتها.
4- الانخراط في الحركات الأصولية العنيفة التي تأمل استرداد الفردوس المفقود، والبحث عن القيمة السامية المطلقة، وفيه يتمنى الشباب إيجاد معنى لحياته ووجوده، من خلال إيقاف عجلة الزمن وتغيير الواقع الآني في اتجاه العودة لعصر ومرحلة زمنية معينة يفضلها، ويرى أنه سوف ينجح في ظل منظومة قواعدها ومبادئها.
5- الغرق في الإثارة الحسية ومتع الاستهلاك للهروب من الفراغ، وضياع الهدف والقيمة، لصالح مبدأة اللذة، والسقوط في براثن الإدمان والجنس، أوفي الخرافات كالسحر والشعوذة وقراءة الطالع وتفسير الأحلام .

وتؤكد الدراسات أن الحرمان السياسي والاقتصادي في حد ذاته لا يؤثر مباشرة في ممارسة العنف في المجتمع، فالعلاقة الطردية الإيجابية بينهما تتم من خلال عدد من المتغيرات الوسيطة المهمة، كزيادة

---

(1)دينا شحاتة ، الحركات الشبابية وثورة 25 يناير ، كراسات استراتيجية ، العدد 218، ص20.

(2)هبة رؤوف عزت ، عمرو الشوبكي (محرر) ، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011) ، ص 281.

الوعي بالحرمان من قبل قطاعات جماهيرية واسعة في الدولة، وزيادة السخط والتنمر على المستوى الشعبي، وتراخي قبضة الدولة، ووجود ضغوط خارجية، ووجود مؤسسات وتنظيمات وقيادات بديلة، وذات شرعية والتحرك الفعلي لبعض القطاعات الاجتماعية المحرومة في إطار المواجهة مع النظام .

مع مطلع عام 2011م، برزت ظاهرة حديثة نسبياً في المجتمعات العربية، تمثل قمة يأس وسخط الاحتجاج السلبي، وهي ما اتفق على تسميته بـــــ "ظاهرة البوعزيزة"، أي انتحار المواطنين حرقاً لأنفسهم أمام مقار صنع القرار السياسي في بلادهم، احتجاجاً على تردي أوضاع معيشتهم وانتهاك حقوقهم كمواطنين.

وفي هذا السياق قام بعض المواطنين المصريين بإشعال النار في أنفسهم احتجاجاً على تردي الأوضاع المعيشية والاقتصادية والسياسية، كما قام فرد آخر بتخييط فمه، واعتصم أمام نقابة الصحفيين مطالباً بحقه في العلاج وإسقاط وزير الصحة السابق حاتم الجبلي، ومهدداً بالانتحار بإضرام النار في جسده في حالة عدم تلبية المسئولين لمطالبه، وأكدت جميع القراءات الأولية للأحداث أن البطالة والغلاء العاملان الرئيسيان وراء بروز هذه الظاهرة الأليمة بين الشباب المصري.

كما برهنت تطورات الأحداث على فشل هذه الآلية الاحتجاجية في تحقيق الإصلام والتغيير المنشود، خاصة في ظل تجاهل المسئولين واستهانتهم بأرواح هؤلاء الشباب، الذين نعتوا بالمقلدين والضالين والآثمين، وهو ما ساهم في شجب كثير من المصريين لفكرة قتل النفس، لما تنطوي عليه من توجيه عنف غير مبرر نحو الذات، وخروج سافر على التعاليم والعقائد الدينية.

وهنالك ثلاثة مصادر للتغيير والتباين في الحركات الاجتماعية تميزها عن بعضها البعض:([1])

أ : **البيئة السياسية العامة**: وتمثل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تظهر فيها الحركات الاجتماعية والتي تؤثر بشكل مستقل جزئياً على نشاط الحركات الاجتماعية وتؤثر على طبيعتها وقدرتها على التاثير في النظام السياسي .

ب : **في إطار التفاعلات التي تقع في مراحل تطور الحركات الاجتماعية** (مثل التفاعلات التي تحدث بين المتظاهرين والشرطة) والمتظاهرين وبعض الاجهزة الحكومية الاخرى أو وأحياناً بين الحركات الاحتجاجية نفسها مما مما يؤدي الى حدوث تفاعلات تؤثر على الحركة وتطورها وقدرتها على تحقيق اهدافها .

ج : **المشاركون في الحركات الاجتماعية**: المشاركين في الاحتجاجات هم جميع الافراد الذين يشتركوا في العمل الاحتجاجي او يقوموا بتنظيمة والتخطيط له والسلطات وآخرين من المستهدفين بالمطالب الذين يتواصلوا مع بعضهم البعض، لتحقيق اهداف حركاتهم الاحتجاجية ، وفي ضل شبكات التواصل الاجتماعي فأن المشاركين في الحركات اصبحوا في تزايد مستمر نتيجة عدم وجود رقابة وكذلك امكانية التواصل عبر اماكن مختلفة وامكانية الاستفادة من تجارب الحركات الاحتجاجية على مستوى العالم .

ويمكن تصنيف الحركات الاحتجاجية تبعاً لذلك إلى:

---

(1)د. دينا شحاتة و مريم وحيد ، سياسات الشارع : تصاعد دور الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية، 2011.

1. **معيار موضوع الاحتجاج أو قضيته:** تختلف تصنيفات الحركات الاحتجاجية وفق الاهداف التي تسعى لتحقيقها والذي قد يكون سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً ، فإذا كانت منطلقات هذه الحركات تحقيقاً لأهداف اجتماعية ومثال ذلك (محاربة الفقر أو البطالة او التعليم أو الصحة) فإنها تسمى حركة اجتماعية. بينما نجد ان الحركة إذا كانت ذات منطلق سياسي تسعى لتحقيقه وقد يكون تعديل قوانين وتشريعات ذات بعد سياسي أو بالمطالبة بالإصلاح أو بمحاربة الفساد وقد تصل في حال عدم استجابة النظام السياسي لهذه المطالب لمرحة اسقاط النظام لعدم قدرته على التكيف مع هذه المطالب،وقد يكون للحركات الاحتجاجية منطلق اقتصادي في إدارة موارد الدولة بشكل يحقق العدالة الاجتماعية للشعب.
2. **معيار الانتشار الجغرافي للاحتجاج** : الذي قد يكون وطنياً على مستوى الدولة ككل وهذه المطالب قد تكون عامة لمختلف فئات المجتمع تتفق مطالبها في تحقيق هدف سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي معين فيتم التواصل بين هذه الشرائح والفئات للوصول إلى تحقيق هذا الهدف على المستوى الوطني، وقد يكون هذا الاحتجاج محلياً على مستوى محافظة أو إقليم أو مدينة داخل الدولة تسعى لتحقيق بعض المكاسب السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وقد تكون هذه الاحتجاجات عالمياً تنطلق من مفاهيم مشتركة بين الشعوب العالم أو مؤسسات رسمية وغير رسمية كالاحتجاجات ضد الحرب على غزة عام 2008 والاحتجاجات ضد مفهوم الانحباس الحراري للكرة الأرضية بسبب الاعتداءات على البيئة من قبل الدول الصناعية والاحتجاجات ضد مفهوم العولمة في العالم.
3. **معيار شرعية الاحتجاج من الناحية القانونية والدستورية** : ويتم تصنيف وفق هذا المعيار وفق أسس قانونية بمعنى الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تنظم الاجتماعات قد يكون احتجاجاً منضوياً ضمن الأطر القانونية والدستورية، وقد يكون خارجاً عنها، وغالباً ما تحدث الاحتجاجات في الدول النامية بسبب عدم قدرة المؤسسات السياسية على تحقيق مطالب الجماهير والمجتمع وفشل الاحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني في احداث التغيير السياسي الذي تحتاجه الشعوب بينما نجد أن حدوث هذه الحركات في الدول الديمقراطية قليل نسبياً بسبب قدرة المؤسسات السياسية والاجتماعية على تحقيق مطالب الجماهير.
4. **معيار طبيعة الاحتجاج:** وقد يكون احتجاجاً مألوفاً ضمن بيئته، كما قد يكون خارجاً عن المألوف في بيئته، بمعنى أن بعض المجتمعات والأنظمة السياسية تكون معتادة على هذه الحركات لتكرارها بشكل كبير بينما تغلب عليها صفت المفاجئة وعدم التكرار في الأنظمة الدكتاتورية.

ولكن الالتباس المفاهيمي الذي وقع فيه الباحثون والدارسون لهذه الحركات منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى تاريخ إعداد هذه الأطروحة بين مصطلحي الحركات الاحتجاجية والحركات الاجتماعية كمقتربات مفاهيمية تعالج موضوع الاحتجاج كتعبير سياسي عن رفض الشعوب للعمليات التي يقوم بها النظام السياسي داخل الدولة حيث أن الحركات الاحتجاجية تركز على البعد السياسي أكثر من الأبعاد الأخرى وتحاول الوصول الى اكبر مشاركة جماهيرية ممكنة بإستخدام مختلف الوسائل والأدوات ومن أهمها شبكات التواصل الاجتماعي والانترنت وغيرها من الوسائل لتشكيل راي عام جمعي بين الجماهير لتحقيق هذا الهدف .

ويلخص الباحث الى أن الحركات الاحتجاجية هي مصطلح سياسي يعبر عن قيام مجموعات من الافراد في النظام السياسي باعمال منظمة مؤطرة لها اهداف سياسية سواء على مستوى الاصلاح السياسي او تغيير وتعديل القوانين او تصل لمستوى تغيير النظام اذا استطاعت تشكيل رأي عام مؤثر في النظام

السياسي ويمكنها استخدام ادوات واساليب مختلفة لذلك سواء من خلال المظاهرات او العصيان المدني وغيرها للوصول الى تحقيق اهدافها .

ثانياً: الدراسات السابقة :

- **دراسة مركز دراسات الوحدة العربية (2011)[1] بعنوان: الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي،** جاءت الثورات العربية المعهودة، أو السائدة في مناخات عربية مارست القطيعة مع الديمقراطية، لعقود طويلة. وبفعل هذه الثورات، أصبحنا نعلم أن الممكن كان كامناً في الواقع، ولم نره. وغدونا نعلم أن من سميناهم، بحرفية عالية، 'فاعلين' ليسوا هم من فعّلوا هذا الممكن. من فعّلوه هم أشخاص عاديون كانوا، في بحوثنا، كائنات هلامية، نملأ بها جداول إحصاءاتنا. ما سميّ مفاجأة هو تلقائية الممكن، يخرج من 'مستحيلات' الخطاب، أنه الخطاب الذي أستبطن 'خروج العرب من التاريخ' وأستبطن صورة العربي الذي لا يثور! لم تعطّل الإمكان فيه سلطة القمع، بقدر ما عطّله عجز معرفته بالصيرورات. وبعد، يبقى التساؤل عن علاقة معرفتنا بثورة جارية، لا نعرف خواتيمها. لا مجال لجوانب أخرى كثيرة: مثلاً، مواجهة ممكنات الثورة بمستحيلات التدبير والتسيير، وهذا يظهر، أوضح ما يظهر، عندما يُطرح المطلب الإجتماعي لأنه الأكثر إفرازاً للمصالح والمتناقضات. يظهر عندما يصطدم الثوري بالشرعية التي أنتجها: هو ينتج سلطة عليها أن تُقنع، أولاً، بأنها سلطة. عندئذ تكون العودة إلى سؤال قديم: تغيير من الداخل أم ثورة جديدة؟

- **دراسة مروان المعشر ومارينا أوتاوي (2011)[2] بعنوان: الأنظمة الملكية العربية: فرصة للإصلاح لم تُحقق بعد،** على النقيض مما يمكن أن تعكسه الإحتجاجات المتواصلة في أرجاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا تزال الملكيات والأسر الحاكمة تتمتع بدرجة إستثنائية من الشرعية في نظر شعوبها، معظم المواطنين في الملكيات العربية يرغبون في أن تطال التغييرات حكوماتها لا النظام بأكمله، وهذا الأمر يتيح فرصة للحكام كي يسيروا على طريق إصلاح سياسي أشمل من دون أن يخسروا عروشهم، وكي يحظوا بالثناء في الداخل والخارج. لقد أتخذت جميع الملكيات خطوات لتهدئ مواطنيها لكنها إما وفرت منافع مادية في محاولة لإسترضائهم، وإما ادخلت إصلاحات ضيقة النطاق لا تمنحهم إلا صوتاً محدوداً في مجال المشاركة بالعملية السياسية. هذه التدابير السياسية تراوحت بين إجراءات شجاعة ظاهرياً لكن محدودة في الواقع في المغرب، إلى أخرى مترددة وغير واثقة في الأردن، وغابت عملياً في البلدان الخليجية. وما عدا القليل من الإستثناءات الجزئية، لا يبدو أن الملكيات العربية تسير ببلدانها بإتجاه الحكومات التمثيلية التي يطالب بها المحتجون.

- **كتاب: من وحي الربيع العربي للدكتور عبدالله نقرش(2011)[3]بعنوان: من وحي الربيع العربي،** أستعرض المؤلف جدلية العلاقة بين الحاكم والمحكوم وآليات الحكم الديمقراطي ثم ثورات الربيع العربي في كل من تونس، مصر، اليمن، ليبيا، سوريا، وكذلك البعد الإسلامي في الثورات العربية ودور العامل الخارجي في الثورات العربية.

([1]) بلقيز، عبد الاله (2011)، الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

([2]) المعشر، مروان وأوتأوي، مارينا (2011)،الأنظمة الملكية العربية: فرصة للإصلاح لم تُحقق بعد، أوراق مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، بيروت، عدد كانون أول.

([3]) نقرش، عبدالله (2011)، من وحي الربيع العربي، عمان.

- دراسة (بهجت قرني وآخرون، 2012) [1] **بعنوان: "الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها"**، تهدف هذه الدراسة إلى فهم ديناميكيات الإحتجاج في مصر من خلال إلقاء نظرة شاملة على التغييرات التي حدثت في المجتمع المصري أو ما يسمى السياسة من أسفل، على عكس الإقتصار على النخبة الحاكمة أو على السياسة من أعلى، كما جرى العرف في معظم الدراسات عن السياسة في الوطن العربي، حيث أعتمدت الدراسة على الرؤى الميدانية (من ميدان التحرير) وتحليله لثورة 25 كانون الثاني 2011، متبنين منهجية ديناميكيات الجماعات لتشريح العلاقات بين الدولة والمجتمع.

- دراسة (ربيع وهبة وآخرون، 2011) [2] **بعنوان: "الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين)".** تصاعدت الإحتجاجات في الوطن العربي، وأختلفت طبيعتها من بلد إلى آخر حتى أخذت صوراً وأشكالاً متعددة تباينت من مرحلة إلى أخرى، ومن واقع إلى آخر، وبات من الصعب تجاهل تطورها ومستقبلها على الواقع السياسي والإجتماعي العربي. والحقيقة أن مسار الإحتجاجات الإجتماعية مسار متنوع وثري اختلفت في خبرة البلدان الأربعة التي جرى إختيارها، وأصبح من المهم معرفة الأبعاد المختلفة لهذه الإحتجاجات والسياقات السياسية والإجتماعية التي ظهرت فيها، حتى يمكن إستشراف مستقبلها وقراءة أبعادها المختلفة.

تعتبر علاقة الحركات والإحتجاجات الإجتماعية بالنظم العربية القائمة هي علاقة مربكة، فحتى فالنظم السياسية التي تعرف تداولاً للسلطة، كلبنان، ظلت ديمقراطيتها مقيدة بأعراف عائلية وطائفية عطلت من تطورها، في حين بقي النظام السياسي المغربي هو النموذج الأفضل نسبياً بين نظم التعددية المقيدة التي تضم مصر وغيرها من البلدان العربية، مثل الجزائر، واليمن، والسودان، وغيرها. أما البحرين، فهي تشهد تعددية فكرية وسياسية، وليست حزبية، كما أن هذه التعددية عليها قيود كثيرة، أهمها حضور البعد المذهبي في صراع كثير من الحركات الإجتماعية في النظام القائم.

- دراسة (توفيق المدني وآخرون، 2011) [3] **بعنوان :"الربيع العربي... إلى أين؟ آفق جديد للتغيير الديمقراطي"**، حيث قسمت هذه الدراسة إلى أربعة أقسام: القسم الأول تناول موضوع الثورة والديمقراطية في المجتمع العربي كما تناول هذا القسم أربعة فصول وهي التحرر من السلطوية والديمقراطية والحراك الجماهيري العربي وربيع الثورات الديمقراطية العربية وأخيراً الربيع الديمقراطي العربي. أما القسم الثاني فتناول موضوع مفاجآت ثورية حيث تناول هذا القسم التحولات العربية ومفاجآت الثورات. كما تناول القسم الثالث الثورة في مركزيها التونسي والمصري وتضمن هذا القسم الربيع الديمقراطي العربي والربيع العربي التونسي كما تناول أيضاً الحركات الاحتجاجية في تونس والسياسات الخارجية المصرية والثورية. أما بالنسبة للقسم الرابع فقد شمل على الآثار والنتائج.

([1])قرني وآخرون ، بهجت ، (2012)، الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.

([2])وهبة وآخرون ، ربيع ،(2011) ، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر–المغرب–لبنان–البحرين)، مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير عمر الشوبكي، الطبعة الأولى، بيروت.

([3])المدني وآخرون ، توفيق ، 2011، الربيع العربي... إلى أين؟ آفق جديد للتغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (63) تحرير عبد الإله بلقزيز، الطبعة الأولى، بيروت.

-دراسة (جواد الحمد، 2012) [1] **بعنوان: "ملامح النظام العربي ما بعد الثورات"** يعد هذا الموضوع من مجالات البحث النظري في رسم المستقبليات القريبة، وبذلك فهو يدخل في دائرة قراءة الظواهر وحركتها التاريخية والعوامل الحاكمة لها، ما يجعل ثمة صعوبة كبيرة في الجزم بنتائجها، وإن حاولت المقالة رسم ما تعتقد أنه الأقرب لمنطق التحليل المستقبلي ولنظريات علوم المستقبل وعلوم وخبرات رسم السيناريوهات العامة، ولذلك فهي محاولة وأجتهاد يخضع للتقييم والمراجعة بين فترة وأخرى خاصة في حال تغير المعطيات القائمة اليوم على الصعيدين السياسي والإستراتيجي .

-دراسة (معتز سلامة، 2013) [2] **بعنوان: " التحولات الإستراتيجية في النظام الإقليمي العربي 2011 – 2012**، شهدت بعض دول العالم العربي سابقاً وضعية الإنقسام والصراع السياسي الداخلي، وإنهيار الدولة أو تجزئتها في أوقات مختلفة(لبنان/ الصومال/ العراق)، لكن فضلاً عن كم الدول التي تتعرض الآن للثورات، فإن مشهد الإضطراب الحالي يقع في دول القلب العربي، وفي كل من: مصر وتونس واليمن وسورية وليبيا، وإلى حد ما الأردن والبحرين والكويت، وهو أمر يشير إلى إحتمال أن تكون المنطقة مقبلة على تغييرات أوسع نطاقاً.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بمحاولتها تحليل ودراسة أحد المواضيع السياسية الحديثة والتي أثارت جدلاً واسعاً حول موضوع قدرة المجتمعات العربية على الإنتقال من المرحلة الثورية إلى مرحلة الإستقرار وبناء الدولة وتكتسب دراسة التجربة التونيسية أهمية خاصة لذا تتميز هذه الدراسة بكونها من الدراسات الحديثة والقليلة التي تسلط الضوء على التحولات أو التغيرات التي شهدتها الثورة التونيسية من عام 2011 وحتى عام 2014.

---

(1)الحمد، جواد ، 2012، ملامح النظام العربي ما بعد الثورات، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان ، الأردن.

(2)سلامة ، معتز ، 2013، التحولات الإستراتيجية في النظام الإقليمي العربي 2011 – 2012، معهد العربية للدراسات، رئيس وحدة دراسات الخليج – مركز الأهرام.

الفصل الثالث

ثورات الربيع العربي

تمهيد:

تعد التحولات التي يشهدها العالم العربي تحولات غير كاملة بعد، وسيكون أكتمالها أكثر صعوبة من تلك التي حدثت في دول أوروبا الشرقية، كما ستكون أكثر دموية وستستغرق وقتاً أطول. أما نتائج عملية التحول في المنطقة فسوف تكون متباينة، مما سيظهر الفروق بين الدول العربية المختلفة على شكل أكثر وضوحاً مما هو حادث في بداية الثورات، و في الأونة الأخيرة جمعت الظروف مواطني تلك الدول في خانة واحدة وستكون المهمة الأكبر هي بناء نُظم حكم سياسية جديدة في المنطقة العربية. بحيث تكون نظماً تتحمل المسؤولية وتعمل على نحو ديمقراطي، أو تكون، على الأقل، أكثر تمثيلاً للشعب مما هو عليه الحال الآن. هذه المهمة ستستغرق عقداً من الزمان، إن لم يكن أكثر. وليست هناك ضمانات بنجاح هذه العملية التي ستمثل، أيضاً، تحدياً بالنسبة لأوروبا التي تستطيع بالتأكيد أن تؤثر على سير هذه العملية التي تشهدها دول المنطقة المجاورة لها، حتى وإنْ كانت لا تستطيع أن تحسم نتائجها.

إذا كانت الثورات العربية اليوم هي إحدى النتائج الإيجابية للتقدم (الإلكترومعلوماتي) الذي حصل في العالم المتقدم والغربي منه بشكل خاص، فهي يفترض أن ترتبط أشد الإرتباط بطبيعة العصر وآخر منجزاته، وخاصة في مسحته العامة المتمثلة في إستنبات فكر العدالة الإجتماعية والديمقراطية وإيديولوجيات التحرر الإجتماعي والتي شكلت بمجملها ظروفاً تراكمية مواتية لتحقيق تلك الإنجازات، وليست فقط في إستخدام التقنية المعلوماتية كأداة أو وسيلة لأحداث فعل الثورة فقط، فهناك فرق كبير بين إستخدام التقنية في كل مكان وبين ظروف إستنباتها في الأرض التي أنتجتها، ولا يعني بأي شكل من الأشكال أن مستخدم التقنية هو حامل للفكر الذي أنتجها، وتلك هي أحد المفارقات في أنتشار التقنية في بقاع العالم دون أن يرافقها تحديث للقيم والإيديولوجيات مطابقٌ له في الأرض الأم التي ابتكرتها.

وسوف يتم تناول الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: التعريف بثورات الربيع العربي
المبحث الثاني: أثر الثورات على الأوضاع السياسية والإقتصادية في الوطن العربي

المبحث الأول: التعريف بثورات الربيع العربي

ثورات الربيع العربي (2011 - 2012) هي موجات من الثورات والإحتجاجات في أواخر عام 2010ومطلع2011 أندلعت في مُختلف أنحاء الوطن العربي . بدأت بالثورة التونسية التي أطلقت الشرارة في كثير من الأقطار العربية . وقد أطلقت وسائل الإعلام الغربية على هذه الثورات لقب الربيع العربي .[(1)]

يمكن أعتبار الثورة أحد أدوات التغيير في المجتمعات وتتسم الثورات بكونها مفاجئة، وإن كانت مُقدماتها وشواهدها تأتي متقدمة قبل حدوث الإنفجار الثوري، وهي جماهيرية وإن تزعمتها نخبة من الناشطين السياسيين، كما أنها تدعو للتغيير الجذري، وإن بدأت كحركة مطلبية، فإنها سرعان ما تتحول لحركة للتغيير الشامل، كما إن بعض الثورات تواجه نكسات أو ثورات مضادة، وكثير من الثورات لا تحقق أهدافها في المدى القريب، رغم أنها في المدى البعيد تحدث تغييراً جذرياً في حركة المجتمع.[(2)] هذا ولا يمكن الحديث عن ثورة دون حدوث حالة من التغيير الكامل في المشهد السياسي والاقتصادي الحاكم بما يشكل حالة من الإنقطاع في الماضي.[(3)]

وفرت التطورات الكبيرة في قطاع تكنولوجيا الإتصالات الرقمية البنية التحتية اللازمة لأنتشار القنوات الفضائية والإنترنت مما أتاح للمتلقي في كافة أنحاء العالم إمكانية الإطلاع ومشاهدة ما يجري من أحداث بشكل سهل وسريع .

وقد أحدثت الثورات العربية تحولات متباينة على مستوي أدوار الفاعلين الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط. ففي الوقت الذي أكتفى فيه الفاعلون الدوليون بموقف المشاهد والمراقب، بإستثناء التدخل في ليبيا، نجد أن القوى الإقليمية تشهد حالة من التفاعل غير مسبوقة، ربما ينتج عنها تغييرات كبرى على واقع ومستقبل الفاعلين الإقليميين، سواء كانوا دولاً أو فاعلين من غير الدول، ورغم أن مفهوم الإقليمية الجديدة ينصرف إلى صيغ التكتل والتعاون الإقليمي -في المجال الإقتصادي- بين مجموعة متقاربة من الدول، جغرافياً وسياسياً وإقتصادياً، من أجل مواجهة أي تدخل خارجي، ولتحقيق التوازن الدولي، في ظل غياب التعددية القطبية في العالم، وكرد فعل لظاهرة العولمة. وبنظرة أفقية على ما أحدثته الثورات العربية من تحولات للأدوار الإقليمية، نجد أن الدور الإيراني أصابه الإنكماش، وأصبح مرشحاً بقوة للتراجع لجملة التحديات الداخلية التي تواجهه. [(4)]

كان من أبرز نتائج الثورات العربية هي عودة الجدل بشأن الحركات الإسلامية، سواء فيما يتعلق بدورها في إشعال هذه الثورات، أو مستقبلها السياسي والحركي، خاصة في ظل حالة الإقصاء والتهميش التي تعرضت لها هذه الحركات طيلة العقود الخمسة الماضية، وبوجه عام، يمكن القول إن الحركات الإسلامية، وإن كانت من أهم الأطراف المستفيدة من سقوط الأنظمة الأوتوقراطية العربية، فإن ثمة

([1])المرزوق، خالد يوسف(2011)، أوروبا مترددة بشأن موقفها من الاحتجاجات العربية ، جريدة الأنباء، 1/31، العدد: 12799، ص5.

([2])الذوادي، محمود (2011)، سيادة اللغة العربية أين هي في مسار الثورة التونسية؟ نقلاً عن موقع الجزيرة نت: www.aljazeera.net ، 2011/6/14.

([3])حمادة، أمل (2011)، تحويل طويل المدى: هل نحتاج لإعادة تعريف الظاهرة الثورية، السياسية الدولية، العدد 185، المجلد 46، ص42.

([4])الدهماني، فريدة (2011)، المجتمع المدني ريح معاكسة، مجلة جون أفريك، العدد (2633)، تاريخ 26 /6.

استحقاقات وتحديات عديدة سوف تواجهها هذه الحركات، إذا ما قدر لهذه البلدان أن تشهد تحولاً ديمقراطياً راسخاً خلال السنوات القليلة المقبلة. [1]

كان العنوان الرئيسي للثورات العربية هو تغيير الأنظمة والمطالبة بالإصلاح والحرية والديمقراطية والعدالة والتأكيد على أن الأمة العربية هي أمة واحدة لها مستقبل ومصير واحد ومشترك ويجمع بينها التاريخ المشترك والهوية والثقافة المشتركة[2].

ظهر مصطلح الثورة منذ ظهور النظام السياسي وتطور المجتمعات الإنسانية ولكنه أخذ أبعاداً جديدة في ظل تطور النظام الدولي واكتسب قدرة على الإنتشار والتأثير في ظل وسائل الإعلام الرقمية الحديثة، ومع أن مفهوم الثورة الذي ساد على غيره من المفاهيم وهي ثورة الشعب ضد الإستعمار أو ضد الأنظمة الإستبدادية، إلا أن مفردة الثورة لغة لا تقتصر على هذا الجانب بل تشمل كل فعل يؤدي إلى تغيير الأوضاع تغييراً جذرياً سواء كانت أوضاعاً طبيعية أو سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية. ومن هنا تستعمل كلمة ثورة في سياقات مختلفة كالقول بالثورة الصناعية أو الثورة التكنولوجية لوصف التغييرات الجوهرية التي تطرأ على حياة الشعوب وعلى الحضارة الإنسانية. [3]

أرتبط التعريف "الكلاسيكي" للثورات كذلك بالحديث عن تنظيم سياسي أو عسكري يقود عملية التغيير المجتمعية والمواجهة مع النظام السياسي القديم ويوفر قاعدة لتجنيد النخبة السياسية الجديدة[4].

لا تهدف ثورات القرن الحادي والعشرين بالضرورة إلى تغيير شكل النظام السياسي وإن هدفت بالتأكيد إلى تغيير علاقات القوى وتوازناتها بداخله، فليس مطروحاً على الأجندة التونسية أو المصرية أو حتى السورية واليمنية -تبقى الحالة الليبية شديدة الخصوصية بسبب طبيعة نظام القذافي- فليس مطروحاً أن يتحول النظام من جمهورية إلى إمارة أو ملكية وإن طرحت مسائل أخرى تتعلق بكون النظام القادم رئاسياً أم برلمانياً ومسائل تتعلق بسيطرة إقليمية معينة على هيكل السلطة ومؤسساتها. [5]

خصائص الثورة:

ومن أبرز هذه الخصائص أنها:

شعبية: أي ألا تكون مجرد تحركات سياسية لجماعة أو حزب أو تنظيم أو مؤسسة، فإذا وقع التغيير –مثلاً- من خلال المؤسسة العسكرية فهو انقلاب لأنه يحدث من داخل مؤسسات النظام وليس بيد الشعب. أما مطالبة الأحزاب والقوى السياسية بالتغيير فهذا تفاعل طبيعي وممارسة لدورها السياسي في ظل الوضع القائم، فالأحزاب بطبيعتها هدفها الوصول إلى الحكم وتطبيق سياسات مختلفة عن الحكومات القائمة، أما الثورة فهي التي تخرج من الشعب نفسه، وعلى نطاق واسع، أي لا تكون الإحتجاجات مقصورة على جزء

([1])العناني، خليل (2013)، التيارات الاسلامية في عصر الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة.

([2]) أبراش، ابراهيم (2012)، استشراف مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي ما بعد الربيع العربي، ملتقى الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية، نقلاً عن: http://www.palnation.org، 2012/8/24.

([3])أبراش، إبراهيم (2011)، الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديمقراطية الأبوية والموجهة، 2011/3/25، نقلا عن الرابط: http://bafree.net/alhisn/showthread.

([4])المصدر نفسه.

([5])حمادة، أمل، مرجع سابق، ص45.

معين من الشعب، سواء كان هذا الجزء فئة أو طائفة أو منطقة أو شريحة اجتماعية، فالثورة ليست جزئية لا في مطالبها ولا فيمن يطالب بها، لذلك فإن الإحتجاجات في البحرين مثلاً، لا ينطبق عليها هذا الشمول لأنها تعكس مطالب قطاع معين من الشعب هم الشيعة، فضلاً عن أنها مطالب ذات دوافع مذهبية بالأساس[1].

جذرية: أي أن تسعى الثورة إلى تغيير شامل وجذري لا جزئي، وإلا أصبحت مجرد مطالب جزئية اقتصادية كانت أو سياسية أو غير ذلك، ومن هنا فإن الإحتجاجات التي خرجت في بعض دول مجلس التعاون الخليجي يصعب أعتبارها ثورات، إذ لم يكن التغيير الشامل مطلبها، ولم تسع إلى إحداث قطيعة كاملة مع الوضع القائم. وتركزت جل مطالبها في إدخال إصلاحات سياسية أو إقتصادية، مع تفاوت عمّق نطاق الإصلاح المطلوب من دولة إلى أخرى، لكن في أي منها لم يرتفع سقف المطالب إلى حد تغيير النظام ككل، بإستثناء البحرين التي خرجت فيها أصوات تطالب بذلك لكنها لم تكن تعبر عن موقف عموم المحتجين، وبينما في مصر وليبيا واليمن كان مطلب التغيير الشامل والجذري مطروحاً من البداية، تبلور في حالتي تونس وسوريا في وقت لاحق لبداية الإحتجاجات، نتيجة سوء تقدير وإدارة السلطات للأزمة[2].

مستمرة: أي أنها لا تنفض سريعاً أو تتوقف قبل حدوث التغيير المطلوب، فالثورات عملية مستمرة تتسم بالتراكم، وإلا أصبحت أنتفاضة أو تمرداً مؤقتاً. وبغض النظر عن المدى الزمني الذي يمكن أن تستغرقه الحالة الثورية، يمكن أعتبار الثورة مجموعة أنتفاضات أو حالات تمرد وإعتراضات جزئية قد لا تكون متصلة زمنياً، لكنها في النهاية تشكل سلسلة تراكمية يتبلور من خلالها موقف شعبي عام رافض للوضع القائم ويستهدف تغييره كليةً. [3]

تلقائيـة: أي أن تنشب الثورة بدوافع داخلية بحتة، وليس بتحريض أو إيعاز من أي طرف، وإلا أصبحت مؤامرة وليست ثورة، ولا يتعارض هذا مع لجوء الثورة إلى العمل المنظم أو التخطيط، على أن يكون المحرك والقوة الدافعة لها الإرادة الداخلية الحرة.

شهدت غالبية المجتمعات عبر التاريخ تحركات شعبية واسعة إلا أنها تفاوتت سواء في العوامل الإجتماعية للثورة أو من حيث درجة العنف المصاحبة للثورة أو من حيث نتائجها وقدرتها على تحقيق أهدافها، فكثير من التحركات الشعبية التي نعتها أصحابها بالثورة إما كانت محدودة الأهداف أو فشلت في تحقيق أهدافها وبعضها كان أقرب لحالات الفتنة والفوضى مما هي ثورة دون التقليل من أهمية أي تحرك أو إنتفاضة شعبية ودون التعمق بالجدل حول توصيف الحركات السياسية، فإن أهم الثورات الناجحة ما بعد الحروب الدينية التي شهدتها أوروبا هي:[4]

أ- الثورة البريطانية 1688 وقامت ضد حكم آل ستيورت.

ب-الثورة الأمريكية 1776 -1783 وهي ثورة إجتماعية وتحررية في نفس الوقت.

ج- الثورة الفرنسية 1789-1799.

([1])راشد، سامح (2011)، حصاد الربيع العربي في عامه الأول، مجلة شؤون عربية ، عدد 148، ص 18.

([2])المصدر نفسه، ص18.

([3])المصدر نفسه، ص19.

([4])قوي، بوحنية، (2011)، ثقافة الديمقراطية كمعبر للعدالة الانتقالية، مجلة الديمقراطية ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، نقلاً عن: www.arabthought.org، 2011/10/17، ص19.

د- الثورة الإيطالية 1884.

ه-   الثورة العربية (ثورة الحسين بن علي) 1916.

و- الثورة البلشفية 1917 في روسيا ضد الحكم القيصري.

ز- الثورة الصينية بقيادة ماو تسي تونغ 1949 التي أطاحت بنظام شيانغ كاي شيك.

ح- ثورة يوليو 1952 في مصر .

ط- الثورة الكوبية 1959 التي قادها فيدل كاسترو ضد حكم الدكتاتور باتستا.

ي- الثورة الإيرانية الخمينية 1979 التي أسقطت الشاه محمد رضا بهلوي.

ك- ثورات شعوب أوروبا الشرقية بدءاً من عام 1989 التي أطاحت بالأنظمة الشيوعية.

ل- الثورة البرتقالية في أوكرانيا 2004.

شهدت آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية سلسلة من الثورات التحررية وإن كان أشهرها ثورة الشعب الجنوب أفريقي والثورة الجزائرية والثورة الفيتنامية والثورة الفلسطينية التي ما زالت متواصلة حتى اليوم إلا أن لكل شعب ثورته الخاصة به، ففي الهند قامت ثورة سلمية قادها الماهاتما غاندي ضد الإحتلال البريطاني وأمتدت من عام 1915 حتى تم إغتياله من طرف هندوس متطرفين في يناير 1948، كما قاد عمر المختار ثورة الشعب الليبي ضد الإحتلال الإيطالي من عام 1911 إلى حين إعدامه يوم 1931/9/16، وفي المغرب قامت ثورة عبد الكريم الخطابي الذي قاد عام 1921 ثورة في مناطق الشمال ضد الإسبان وأنتصر عليهم في معركة أنوال وأقام جمهورية سُميَت بجمهورية الريف، إلا أن الإسبان والفرنسيين تحالفوا ضده وأنهوا الثورة، وقام الفرنسيون بنفي الخطابي إلى إحدى الجزر النائية في المحيط الهادي عام 1926. وفي فلسطين قامت ثورة عز الدين القسَام 1935 ثم الثورة الكبرى 1936، وفي مصر عُرفت ثورة أحمد عرابي 1881 وثورة مصطفى كامل 1889 وثورة سعد زغلول 1919 الخ.[1]

ربما كان من المستبعد أن تحدث الثورة العربية قبل الوقت الذي حدثت فيه، لا لأن الرئيسين المخلوعين كانا أقوى منهما، لأنَّ التأييد الغربي لهما ضعُف عن ذي قبل، ولكن لأن الفكر والثقافة كانا غير قادرين على تحريك المجتمعات العربية، وفي العقد الأخير شهدت المنطقة العربية مجموعة من التحولات التي ساهمت في وقوع الثورات العربية، ومنها تعدد القرارات والمواقف السياسية التي تثير الشعوب وثقافاتها وتاريخها وأخلاقها ودينها، بسبب عدم الإهتمام بردود أفعالها، وكأن الأنظمة السياسية العربية لم تدرك أبعاد ردود الأفعال للشعوب، وما يمكن أن تكون لها من نتائج تتعاقب على المجتمع في المراحل المستقبلية القريبة، فمن المواقف التي تحرك مشاعر الجماهير العربية الموقف من حصار غزة، وبيع الغاز لإسرائيل، والعلاقات العلنية وشبه العلنية معها، والموقف من أحتلال العراق وأفغانستان، وفتح السجون في البلاد العربية يعذب فيها سجناء الإستخبارات الأمريكية، وبشكل أكثر تحديداً فإن هناك بعض العوامل التي أسهمت بشكل مباشر في الثورات العربية ومنها:[2]

([1])أبراش، إبراهيم، مرجع سابق، ص15.

([2])قاسم، بثينة خليفة (2011)، إطلالة إستراتيجية على الأبعاد الداخلية والخارجية، نقلاً عن: http://albiladpress.com ، 2011/11/9.

أ. إخفاق الحركات الإسلامية التي كانت تعلق عليها بعض الشعوب أملاً في التغيير، تنظيراً وعملاً، وإنكشاف قرْب الشبه بينها وبين الأنظمة التي تريد أن تكون بديلاً لها.

ب. نجاح حزب العدالة والتنمية التركي: فقد ألهمت سياسته وإنجازاته ومواقف رجب طيب أردوغان من غزة وإسرائيل الشباب الإسلاميين الناضجين، ورَّدت إليهم الاعتبار وأوقدت فيهم الحماسة للعودة إلى التفكير بالقيام بأعمال ونشاطات كان من المستبعد القيام بها قبل البدء بالثورات العربية، وتتشابه إلى حدٍ كبير مع ما قام به حزب العدالة والتنمية من طروحات سياسية وفكرية حاولت الخروج عن السياق المجتمعي والثقافي للدولة التركية منذ قيام الجمهورية في عهد مصطفى كمال أتاتورك. (1)

ج. ثورة الإتصال: والتي ترتبط بشبكات التواصل الإجتماعي والقنوات الفضائية ومنها قناة الجزيرة والعربية التي أيقظت العرب، بما تنقل من حقائق الأحداث، وبمن تستضيف من الخبراء، وبما تبث من برامج، ثم ثورة الشبكة الدولية للمعلومات الإنترنت التي أتاحت للمرء أن يرى ويسمع كل ممنوع، ويطلع على أدق المعلومات والأسرار في كل مكان من العالم، وأتاحت مجالاً للتعرف والتواصل مع ما تمنعه الحكومات، فصار في وسع كل أثنين أن يتحدثا فيما يريدان من غير رقيب، ومن ثم كان المحرضون على الثورة التونسية يطرحون رؤاهم السياسية من خلال المواقع الإلكترونية، وأنطلقت منه خطط الثورة المصرية، إلا أن أعظم إنجاز للثورة العربية أنها وحَّدت الشعوب بإتجاهاتها كلها على مطالب محددة، حتى ما كان منها متناقضاً، فقد جمع ميدان التحرير عمائم الأزهر وصلبان القبط، الإخوان، والسلفيين والليبراليين والمستقلين، على المطالبة برحيل الرئيس المصري حسني مبارك ونظامه، وبالديمقراطية جمعت شوارع تونس الشيوعيين والإسلاميين والليبراليين، وسارت تلك الإتجاهات "المتناقضة" خلف القيادة الشبابية بعد أن تردد بعضها في المشاركة في الثورة ونتيجة لنجاحها وقدرتها على تغيير الأنظمة فقد أصبح من الضروري ولتحقيق مصالحها فقد أصبح خيار المشاركة بالثورة خياراً وطنياً بالنسبة لها مما يعزِّز مكانتها وجماهيريتها. (2)

من المنظور التاريخي، فإن التغيير الذي بدأ في تونس في الشهر الأول من عام 2011، والذي أنتقل بسرعة إلى مصر، وهما البلدان اللذان نجح فيهما إسقاط النظام من خلال حركة إحتجاج سلمية للمجتمع المدني، هذا التغيير هو نقطة بداية لمرحلة تاريخية جديدة في زمن العولمة الراهنة التي توازي في أهميتها المرحلتين التكوينيتين في بداية القرن العشرين مرحلة النهضة ومرحلة بناء الدولة الوطنية المستقلة، وإذا ما أخذنا بعين الإعتبار الصورة العامة لهذا التحرك وأسباب النجاح والإنتشار للدولة المدنية الحديثة، والكرامة، والعدالة، وحقوق الإنسان، وتداول السلطة، فكأنه إزاء العودة إلى جوهر أفكار مرحلة النهضة الأولى التي أهملتها وهمشتها التيارات الدولية الثورية أو التقليدية التي حكمت بعد الإستقلال، كما إن ما يجري هو بمثابة رد فعل تاريخي إعتراضي على تغيب ديمقراطي من قبل الأيديولوجيات والنظم السياسية التي حكمت البلدان العربية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو بهذا المعنى، بداية التوجه نحو مشروع نهضة عربية ثنائية في زمن العولمة، إن هذا المسار معقد فيه فترات صعود وهبوط وفيه تقدم وتراجعات

([1])الغوث، مختار (2011)، الثورة العربية وانحلال العقائد السياسية، نقلاً عن: www.al-r0wad.com ، 2011/3/20.

([2])المصدر نفسه، ص2.

وسوف يستغرق سنوات طويلة كي ترتسم ملامحه وتترسخ إنجازاته بشكل لا رجوع عنه، ولكن المسار بدأ بالتأكيد.[1]

لكل ثورة مقومات ومطامح ووسائل ومن معطيات ثورة تونس وجود عدم توافق على "الشرعية" التي ستبنى عليها كل الإجراءات والإصلاحات، فكانت الطروحات المختلفة وأبرزها إعتماد الثورة على ذاتها وإسقاط أي شرعية أخرى دستورية كانت أو قانونية والبناء على أسس مطالب ومطامح للثورة، بما تطلبه ذلك من تنظيمات مؤسساتية جديدة وقواعد عمل محدثة كانت الثورة تفقدها في البداية، إلا أنه ومع بداية تشكل المشهد السياسي التونسي وتنظيم التشكيلات السياسية، عادت المطالبة الملحة بإعتماد شرعية الثورة للبناء المؤسساتي والسياسي الجديد، وهو ما يتجلى من خلال تكوين مجموعة كبرى من القوى السياسية والإجتماعية والنقابية لمجلس حماية الثورة ومواصلة العمل بالشرعية الدستورية والقانونية القائمة وهو ما من شأنه أن يوفر قواعد عمل واضحة وموجودة ومن شأنه أن يحقق الإستقرار السياسي والمؤسساتي، إلا أن هذا الطرح تم نقده ورفضه لأنه يكرس شرعية النظام السابق والذي تم رفضه، لأنه يقوم على إنعدام الديمقراطية، وسيطرة الفرد الواحد والحزب الواحد والرأي الأوحد.

إن المزج بين الشرعية القانونية والدستورية القائمة والأخذ منها بالعناصر التي تحتاج إليها الفترة الراهنة الإنتقالية وشرعية الثورة وما أضافته من مقومات ومطالب ومطامح، هذا التماشي والذي وقع إعتماده بصفة تدريجية وتحت الضغط لكل القوى السياسية والنقابية والشعبية أيضاً، يعد الأصعب تحقيقاً وهو ما جسدته الفترة الإنتقالية أثناء الثورة وبعدها وما تميزت به من إضطرابات وتردد في إتخاذ القرارات وتشكيل الحكومة والموقف من المؤسسات الدستورية القائمة وهو ما إنعكس في محاولة تحقيق أهداف الثورة وإخضاعها من ناحية: (1) للشرعية الدستورية ما بعد الثورة، و(2) لمختلف المؤسسات المنتخبة.

الأسباب والدوافع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للثورات العربية

شكلت البيئة السياسية والإجتماعية التي واجهت كثير من الدول العربية وإنتشار الفساد والركود الإقتصادي، يضاف إلى ذلك الأوضاع السياسية وحالة التضييق السياسي وانتشار الفساد والرشوة والمحسوبية وغياب النزاهة، شكلت هذه الظروف أرضية مناسبة لحدوث الاحتجاجات والثورات، وقد انتشرت هذه الاحتجاجات بسرعة كبيرة في أغلب البلدان العربية. وتميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربي أصبح شهيرًا في كل الدول العربية وهو:"الشعب يريد إسقاط النظام".

أهم الأسباب لحدوث هذه الثورات:

أولاً: الأوضاع العربية الداخلية: شكلت الأوضاع السياسية العربية الداخلية والتي تمثلت بضعف الإدارة والتخلف والفساد والبطالة والقهر والإستبداد وسوء توزيع الثروة وغياب الديمقراطية سبباً في حدوث هذه الثورات، وهناك عوامل أخرى ترتبط بهذا السبب مثل: تقدم القيادات العربية في السن التي لم تترك دوراً للشباب في بناء أوطانها على أسس حضارية إنسانية معاصرة.[2]

ثانياً: عوامل الإحباط القومي وما أصاب الأمة من وهن وضعف وتجزئة وتغليب المصلحة القطرية على مصلحة الأمة العربية العليا في أمنها وإستقرارها العسكري والمائي والغذائي والإجتماعي، وتقديم التنازلات

([1])المصدر نفسه ، ص3.

([2])الجندي، شذى الظافر (2011)، ثورة الشباب في وطننا العربي تطالب بمكافحة الفساد، الحوار المتمدن، العدد(3291)، نقلاً عن: www.ahewar.org، ص28،2011/2/2.

المجانية للولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل والغرب عموماً على حساب الحقوق العربية من أجل البقاء في السلطة لأطول مدة ممكنة والسعي لتوريثها للأبناء والأحفاد على حساب الحق والكرامة وتقرير المصير وتحرير فلسطين وبناء مجتمع عرب تقدمي معاصر تُراعى فيه مبادئ الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان(1) .

ثالثاً: وفرت وسائل الإتصال وثورة المعلومات للشباب العربي فرصة الإطلاع على ثقافات أخرى وتبادل للمعلومات والحوار واللقاء والتفاهم بواسطة المواقع الإجتماعية لشبكة الإنترنت حيث تجمعهم آمال وثقافة ولغة واحدة مشتركة.

والثورة هي قيام الجماهير العربية بالإحتجاج على أوضاعها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي وصلت إلى مراحل لم تعد الشعوب العربية قادرة على التعايش معها، وتتسم هذه الثورات بأنها تسعى لإحداث تغيرات جذرية في حياة الشعوب وبعض هذه الثورات تحقق أهدافها وبعضها يفشل وأخرى لا تستطيع تحقيق أهدافها . (2)

وهنالك تعريف أخر للثورات وهي ثورة الشعب الخاضع للإحتلال ضد الجيوش المحتلة، وتكون الثورة موجهة ضد عدو خارجي يهدد الأمة والشعب، ومع أن هذا المصطلح حديث التداول إلا أن الفعل الموصوف كان حاضراً منذ القدم. (3)

أهم العوامل التي أدت إلى الثورات العربية 2011-2012 ما يلي:

تكاد تتشابه ثورة تونس ومصر وتتفق مع كل الأنظمة العربية الأُخرى تقريباً ملكية كانت أو جمهورية في مجموعة من الخصائص السياسية التي تشكل في مجموعها البيئة الملائمة لقيام الثورة، ولعل أهم تلك العوامل السياسية هو غياب المشاركة السياسية الفاعلة، فساد الطبقة الحاكمة، الضياع المتكرر لفرص الإصلاح، إنتهاكات الحقوق، إنعدام الأمل في التغيير، وتراجع الدعم الخارجي للإستبداد.(4)

تمثل المشاركة السياسية الفاعلة أهم مصادر الشرعية للأنظمة السياسية. والمقصود بالشرعية هنا قبول المواطنين بالنظام القائم أشخاصاً ومؤسسات، الرضاء به كنظام حكم. والمقصود بالمشاركة السياسية الفاعلة هو تلك المشاركة التي تجعل المواطن قادراً على التأثير في عملية اختيار القادة السياسيين الذين يمارسون السلطة فعلياً وتولي المواقع العامة والتأثير في صنع السياسات العامة ومساءلة الحكام. ولعل ما يتفق فيه النظامان السابقان في تونس ومصر هو أنهما عانيا من تناقض واضح بين الطابع الجمهوري للنظام مع ما يعنيه ذلك من شراكة حقيقية في السلطة بين قوى المجتمع من جهة، وبين الإستبعاد السياسي الممارس

---

(1) المصدر نفسه، ص3.

(2)نجيم، محمد (2011)، الثورات العربية مالها وما عليها، صحيفة الاتحاد، نقلا عن الرابط: http://www.alittihad.ae، 2011/9/22، ص2.

(3)أبراش، أبراهيم، (2011)، مرجع سابق.

(4)الفقيه، عبد الله(2011). أسباب الثورات في تونس ومصر واحتمالات انتقالها إلى اليمن، نقلاً عن: http://www.al-tagheer.com ، 20/02/2011، ص2.

على صعيد الواقع من جهة أخرى. وهذا التناقض الفاضح تعاني منه مع إختلاف في الدرجة معظم إن لم يكن كل الأنظمة العربية الجمهورية والبالغ عددها 14 نظاماً. [1]

وصلت معظم الأنظمة الجمهورية العربية إلى مرحلة إنسداد الأفق بالنسبة لعملية التغيير وبحيث تحولت تشوهات الأنظمة القائمة إلى ثوابت وطنية يعاقب من يتجرأ على التفكير بالخروج عليها. ومع أن بني البشر يميلون إلى التغيير التدريجي لشؤون حياتهم وليس إلى الثورات إلا أن الأنظمة الإستبدادية التي تسد آفاق التغيير أمام الناس عن طريق الإقصاء والقمع والإنتهاك المتكرر للحقوق لا تدع أمام الناس طريقاً آخر للتغيير سوى طريق الثورة. [2]

وفشلت الأنظمة المستبدة العربية وفي مقدمتها النظامان في مصر وتونس في قراءة التحولات في أوضاع وسياسات الغرب وخصوصاً تلك المتعلقة بتراجع قوة الغرب من جهة وبالتحول الديمقراطي المستمر في تلك المجتمعات من جهة ثانية. فقد أنتقلت السلطة في الولايات المتحدة وألمانيا مثلاً من نخب مرتبطة بشكل أساسي بمصالح الرأسمالية العالمية ومهتمة بالإستقرار وتدفقات النفط وأمن إسرائيل إلى نخب جديدة تهتم أكثر بقيم العدالة والحرية والديمقراطية ولا تتردد في التخلي عن المستبدين عندما تتحرك الشعوب ضدهم، أما من الناحية الإقتصادية وإن أختلفت طبيعتها من حالة إلى أخرى إلاّ أنها تعدُّ محركات هامة لقيام أي ثورة. ففي الحالتين التونسية والمصرية، فإن الأوضاع المعيشية الصعبة وإرتفاع أسعار الغذاء على نحو خاص تمثل بالتأكيد جزءاً من القوى المحركة للثورة وإن كان من الخطأ، كما يذهب الكثير من المفكرين، أختزال عوامل قيام الثورة في الجانب الاقتصادي أو أختزال الجانب الإقتصادي في التضخم في أسعار السلع الأساسية. وفي حين يعتبر نجاح الحكومات في إشباع الحاجات الأساسية مصدراً ثانياً من مصادر الشرعية للأنظمة، فإن الفشل في إشباع تلك الحاجات يساهم في تآكل شرعية تلك الأنظمة. [3]

وفي الوقت الذي يؤدي فيه تحرير الاقتصاد، والحد من الإحتكار وتشجيع المنافسة وخلق بيئة إستثمارية مواتية إلى زيادة الإستثمار، فإن خلق فرص العمل، وتحقيق النمو الإقتصادي وبالتالي زيادة الرضا عن النظام الحاكم، ودخول السياسيين ميدان التجارة ومنافستهم للتجار الحقيقيين بطرق غير شريفة وعن طريق توظيف نفوذهم في الدولة والموارد العامة يؤدي إلى تزايد النقمة ضد النظام القائم. وقد لوحظ التأثير الكبير لهذا الجانب في كل من تونس ومصر عندما أنخرطت القلة الحاكمة في النشاط الإقتصادي وأحتكرت مجالات الإستثمار وشاركت الناس في أرباحهم بدون وجه حق، وهو ما أثر سلباً على معدلات الإستثمار، والنمو الإقتصادي، وعلى خلق فرص العمل. في تقرير لمنظمة الشفافية الدولية (وهي منظمة دولية لرصد جميع أنواع الفساد بما في ذلك الفساد السياسي) قيّمت مصر بـ (3.1) عام 2010 إستناداً إلى تصورات درجة الفساد من وجهة نظر رجال أعمال ومحللي الدولة الإقتصاديين، حيث أن 10 تعني نظيفة جداً و 0 تعني شديدة الفساد. وتحتل مصر المرتبة 98 من أصل 178 بلد مدرج في التقرير. [4]

بعد نجاح الثورة التونسية بدأ عدة رؤساء عرب بإلقاء خطابات يعدون فيها مواطنيهم بالإصلاح وكانت أبرز هذه الخطابات خطاب الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أمام الآلاف من أنصاره في يوم

([1])المصدر نفسه، ص12.

([2])المصدر نفسه، ص13.

([3]) المصدر نفسه ،ص4.

([4])محمود، ولاء جاد عبد الكريم (2011)، الحراك السياسي للشباب المصري حالة واقعية ورؤية استشراقية، 2011/12/22، نقلاً عن: http://www.maatpeace.org، ص 14.

الخميس 2011/3/10 وعد فيه بوضع دستور جديد للبلاد يضمن فصل السلطات وإستقلالية فروع السلطة والحكومة، وذكر أن هذا الدستور سيكتمل بحلول نهاية العام 2011 لتحقيق مطالب الشباب، وقام صالح بحل الحكومة أيضاً وتكليفها بإدارة الأعمال في محاولة لتهدئة الشباب المعتصمين، كما وعد صالح بإجراء إنتخابات عامة وبتشكيل حكومة جديدة في بداية عام 2012، وحسب مقترحاته الآنفة الذكر، منح المحافظات مزيداً من السلطة، أما بشار الأسد الرئيس السوري فسارع إلى التعهد بالإصلاح قبل بدأ التظاهرات، وذكر الأسد قبل أيام من اندلاع التظاهرات في مقابلةٍ مع صحيفة (وول ستريت جورنال) بأنه سيبدأ بإصلاحات في عام 2011 تتضمن إجراء إنتخابات بلدية ومنح المنظمات غير الحكومية المزيد من السلطات وسنّ قانون جديد للإعلام، أما الرئيس التونسي فتعهد في خطابه التلفزيوني الشهير بتاريخ 2011/1/13 بالبدء بإصلاحات واسعة. (1)

دعا بن علي في خطابه المحتجين التونسيين إلى عدم التخريب، وذكر بأنه أعطى أوامر لوزير الداخلية بعدم إطلاق النار على المحتجين وتعهد أيضاً بالتصريح بعمل المواقع الإلكترونية ورفض أي شكل من الرقابة عليها وحرية الإعلام الكاملة، وأضاف بأنه لن يترشح بالرئاسة في عام 2014، لكن خطابه لم يخفف من نوبة الإحتجاجات وإستمرت الإحتجاجات حتى هروبه إلى خارج تونس، أما الملك السعودي وبعد تظاهرات محدودة قادها شبان سعوديون في أنحاء متفرقة من المملكة فقد ذكر بأنه سيبدأ بخطوات جدية تشمل مكافحة الفساد، وتخصيص أموال بمليارات الدولارات لرفع الأجور، وتوفير آلاف الوظائف في مختلف القطاعات، وبناء نصف مليون وحدة سكنية للعاطلين والموظفين والطلاب، وكانت حصيلة الثورات العربية إسقاط كل من النظام التونسي والمصري والليبي ومحاكمة كبار مسؤوليه وتغيير كل من الحكومة الليبية والعُمانية والسورية والكويتية وإجبار الحكومة الجزائرية والمغربية والعراقية على البدء بإجراءات تشمل إعطاء مزيد من الحريات. (2)

يرى بعض المفكرين الغربيين أن ما يشهده الوطن العربي اليوم هو ثورة عربية بمضامين وأهداف قومية، ولهذا أطلق عليها بعضهم "الربيع العربي" وأنها لن تتوقف على الأقطار التي تفجرت فيها حتى الآن ويؤكدون على ضرورة دراسة هذه الظاهرة التي يحذر المتأثرون منهم بالدعاية الصهيونية من أنها ستعيد ترتيب التوازنات والعلاقات العربية مع الغرب وتهدد مصالحه ونفوذه. (3)

ويرى المفكر الألماني يورغن تودنهوفر أن ثورات الربيع العربي جارفة وستتواصل، حتى لو أحتاج التغيير في العالم العربي إلى عقود أو أكثر، كما حصل في أوروبا، فإن زمن الملوك والحكام الذين يعينون أنفسهم وصل إلى نهاية مؤكدة ولم يعد لهم مكاناً على المسرح السياسي الدولي. ويعتبر السبب الرئيس لهذا التحول نحو الديمقراطية هو أن (الديمقراطية هي أكثر أشكال الحكومات نجاحاً في عصر الصناعة والإعلام الحالي) وأن (الهياكل الإستبدادية المتحجرة لعصر ما قبل الصناعة لا تستطيع مواجهة تحديات عالمنا الصناعي الحالي) ويضيف (أن الحكام الذين يفشلون في إدراك ديناميكية السلوك الجمعي

---

(1) ظاهر، وائل(2013)، كيف قامت الثورات العربية ورعب العالم منها؟ ، نقلاً عن: http://kolenaarab.blogspot.com، ص 7.

(2)الشاعر، محمد (2011)، عام 2011 وسقوط الأنظمة العربية، مجلة صوت المواطن ، نقلاً عن الرابط:.sootalmwatn.org.

(3)المرزوق، خالد يوسف (2011)، مرجع سابق.

للثورة الديمقراطية في الوقت الصحيح، مثل قادة تونس ومصر، يكون رد فعلهم بطيء وبذلك يفقدون فرصتهم وتقوم القوة الجارفة للجماهير الثائرة بإزالتهم)[1].

المبحث الثاني: أثر الثورات على الأوضاع السياسية والإقتصادية في الوطن العربي

بدأت في بداية عام 2010 الحراكات الإصلاحية تتزايد في العالم العربي، فحتى شهر كانون أول 2011، والذي هو بداية عصر الثورات، كانت هناك عملية معقدة من الحراكات الإصلاحية، متباينة الأهداف والرؤى والقوى، وغير منسقة وليس لها قيادة واحدة، لكن الغريب أن النخب السياسية الحاكمة العربية لم تتمكن من فهم هذه الظاهرة ومطالبها وكيفية التعامل معها، ولم تستوعب ديناميكياتها وقدرتها على التطور والتقدم.

حاولت بعض الدول أحتواء هذه الحراكات وإستيعابها، كما قبلت مصر بمؤتمر الإسكندرية تنفيساً لإحتقان المجتمع، ولكنه ضبط بشكل ينسجم ويتوافق مع الرأي المصري الرسمي، لدرجة أنني قارنته مع مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكي فوجدت فلسفتهما تكاد تكون متطابقة، لكن هذا المؤتمر، رغم أنه ضم شخصيات معارضة معروفة، لم يستوعب جميع العناصر ذات الأثر والفاعلية الكبيرين، وهذه هي النقطة الجوهرية في الموضوع، فقد جاء مفكرون جيدون وطنيون يتكلمون بما يريدون إلا أنه لم يكن لديهم جمهور أو مؤيدون في مكتبة الإسكندرية. [2]

لم تستوعب الحكومات هذه الحراكات فإتجه بعضها للحلول الأمنية التي أغراه نجاحه الجزئي فيها على الإستمرار، وحاول البعض إجراء إصلاحات بسيطة علّها تقنع الناس أنه سائر في طريق الإصلاح، وهذا كله شغل المنطقة العربية عن أي عمل عربي مشترك لتكتلات عربية قوية، وعن النمط الإقليمي والمجتمع الدولي والدور العربي في الإقليم، وبالتالي أصبحت نظرية التكتلات مبغوضة بحد ذاتها لأن الإنشغال الداخلي الذاتي أصبح كبيراً، ولذلك أعتقد أن أشتعال المظاهرات في تونس نهاية عام 2010 كان الشرارة الكبيرة لإشعال برميل البارود الموجود أصلاً، والذي صنع من معاناة المعارك السياسية والحراكات الإصلاحية ومقاومة إسرائيل، في مواجهة جهود المحافظة على الوضع القائم التي تبذلها النخب الحاكمة، والتي أعتمدت على أن الجيل الجديد ليس جيلاً ثورياً ولا يمكن أن تبنى عليه ثورات.

ركزت الثورات العربية على شعارات مطالبة بالإصلاحات الداخلية يبدو أنها وبسبب الأوضاع الإقتصادية بالإضافة إلى تغييب الديمقراطية، ركزت على الشعارات التي تخص كل دولة على حدى ولم يبرز بشكل مؤثر في هذه الشعارات ما يخص القضية الفلسطينية أو موقف العداء من دولة الإحتلال الإسرائيلي أو الموقف من حالة الدمار التي يعيشها الشعب العراقي بعد الإحتلال الأمريكي له[3] .

تمثل أحداث الربيع العربي التي ما زالت تفاعلاتها مستمرة أضخم تحول في الحياة السياسية العربية منذ عدة عقود. فالموجة أطاحت بمجموعة من الأنظمة العربية حتى الآن، وشهدت الدول العربية التي

([1])الجصاني، عبد الواحد (2012)، المفكر الألماني تودنهوفر يقدّم رؤية غربية منصفة للثورات العربية، شبكة البصرة، نقلاً عن: http://www.albasrah.net، 2012/2/1.

([2])الحمد ، جواد ، مرجع سابق، ص 60.

([3]) تعقيب معن بشور في الحلقة النقاشية التي نظمتها مركز دراسات مركز دراسات الوطن العربي، : مصر...إلى أين؟ ، بروت، 2011/2/21، بعنوانص131.

أطيحت فيها هذه النظم تحولات عديدة وعميقة ولم تكن الدول الأخرى بعيدة عن هذه التحولات، وكشفت الثورات عن صعود فاعلين جدد، وأدت إلى تغييرات استراتيجية، وكذلك تركت تأثيرات على مؤسسات العمل العربي المشترك، وكان من المتوقع أن تشهد العديد من الدول تحولات نحو الديمقراطية إن في الدول التي أطيح بأنظمتها أو في الدول الأخرى، فالثورات رفعت شعارات عبرت عن رغبتها بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وعن رغبتها في إنهاء فكرة الحكم الشمولي. وسوف يتناول هذا المبحث أثر الثوارت على التحول نحو الديمقراطية في الدول العربية وعلى أبرز التحولات الجيواستراتجية، وعلى التحالفات العربية والفاعلين الجدد.

تأثير الثورات على الأنظمة السياسية العربية

أنقسم العالم العربي في تحركاته الشعبية وتحولاته السياسية وفي طبيعة نظمه السياسية في الفترة التي وقعت فيها الثورات العربية إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: مجموعة الثورات، وقد اتصفت هذه المجموعة بالتحول نحو الديمقراطية بطريقة الثورات السلمية في كل من مصر وتونس. وقد أخذت هذه الحالة مساران الأول تمثل في تغيير النظام دون تغيير فلسفة النظام وبنيته (الحالة المصرية) حيث تم تغيير النظام بصورة شبه كاملة، من خلال إنهاء الحزب الحاكم، وحل المجلس التشريعي، وتغيير الوزارة عدة مرات ولكن بقيت فلسفة النظام كما هي، بل ورثها من ورث البرلمان، حيث ظلت المعادلة نفسها مع تغير اللاعبين . فبدلاً من الحزب الوطني المسيطر، ظهر حزب آخر مسيطر. وعلى الرغم من أختلاف طبيعة الإثنين إختلافاً جذرياً، فإن فلسفة النظام القائم على فكرة الحزب المسيطر أو الحزب القائد، في إطار تعددية حزبية أقرب إلى الشكلية، لا تزال مستمرة، وهيمنة الرؤية الواحدة في إدارة الدولة وإستمرار نفس أجهزة الأمن الداخلي والخارجي. فالتغيير أصاب النظام، وحافظ على الفلسفة نفسها أي طريقة العمل، وأدواته، وإجراءاته، وأطرافه، بحيث لم يطرأ جديد على البعد المؤسسي في العملية السياسية.

المسار الثاني تغيير بنية وفلسفة النظام (الحالة التونسية) إذ نجحت في إحداث تغيير جذري في بنية النظام وأدواته وطريقة عمله، وقدمت نموذجاً ناجحاً حتى في تعاطي الإسلاميين مع القوى المناوئة لهم تاريخياً من العلمانيين القوميين. حيث قدم الإسلاميون نموذجاً جيداً في التعامل مع القوى الأخرى، ولم يسعوا إلى الهيمنة أو الإنفراد، وأنخرطوا في شراكة وطنية حقيقية. وبدت ملامح التحول نحو الديمقراطية ببعدها المؤسسي بصورة أوضح. وتدخل ليبيا أيضاً في هذا المسار التحولي مع فارق الوقت في عملية التحول إذ تعاني ليبيا من هواجس الحفاظ فعلى وحدة التراب الليبي، ومقاومة العدوى العراقية المتمثلة في الدعوة إلى الفيدرالية. وتعاني كذلك من أزمة بناء الدولة، لأن الكيانات والمناطق التي شاركت في إسقاط النظام كانت تمثل مناطق وقبائل، ولم تندمج هذه الجماعات المسلحة تحت إطار الدولة، ولم تلقِ السلاح، وأصبح هناك تهديد لوجود الدولة وحقها في الإستخدام الشرعي للقوة .

وهذه النماذج للثورات العربية ستجعل إمكانية إنتشار النموذج الثوري في العالم العربي أكثر صعوبة، لأنها لم تقدم حالة ناجحة جذابة تدعو الشعوب العربية الأخرى لأن تحذو حذوها. وسيكون الأقرب للواقع ظهور نموذج آخر هو التجدد الذاتي للنظام السياسي من خلال عملية إصلاح جذري، تحقق الحد المعقول من طموحات الشعوب.

المجموعة الثانية: مجموعات التحول غير السلمي، وشملت كل من ليبيا واليمن وسوريا، وفي هذه المجموعة بدا واضحاً التدخل الخارجي، ففي ليبيا لم تنجح الثورة إلا بفعل التدخل الخارجي، ولن تنجح الثورة في كل من اليمن وسوريا إلا بوجود الأسباب أو العناصر الأربعة الأساسية التي تعد مهمة لتوفير

فرصة لنجاح أي ثورة، والتي يجب أن تتضافر معاً ليتم التحول، وهي أن تشكل الحكومة خطراً أساسياً أو تحدياً مهدداً للشعوب، وأن يتدخل الجيش لصالح الشعب، وإن تدخل لصالح النظام السياسي فلن تنجح الثورة، وأن العامل الخارجي أي تدخل دول خارجية قوية لصالح الثورة، والقدرة على الحشد الشعبي لمؤازرتها والمساهمة في الإطاحة بهذا النظام.

إذا شكلت الحكومة تهديداً للمواطنين وحشد الشعب قواه، وكان الجيش محايداً أو محيداً، مع عدم وجود تدخل خارجي، فإن الثورة ستنجح، وإذا فُقد أي عنصر من هذه العناصر الأساسية فلن تنجح هذه الثورة، ففي كل من مصر وتونس تم تحييد الجيش، أي أن هناك عنصراً قد فقد لذلك نجحت الثورة، والآن لن تنجح الثورة في سوريا ما دام الجيش غير محايد أو محيد، وإن تدخلت دول خارجية لمساعدة الشعوب في مواجهة الجيش فيمكن أن تنجح الثورة، لذلك على القوى السياسية أن تبحث عن البدائل وهذه النظرية تدعم الرؤى الدولية وتريح كثيراً من الأنظمة السياسية في العالم العربي. قال بريماكوف رئيس الحكومة الروسي الأسبق في تصريح للجزيرة: "نحن تعلمنا من الخطأ الذي ارتكبناه في ليبيا ولن نعيد هذا الخطأ مع سوريا".

المجموعة الثالثة: مجموعة الإصلاح الذاتي التي إستمعت إلى الرؤية الأمريكية فيما يتعلق بالإصلاح، حيث أطلق أوباما رسالته بكلمات واضحة: "Get a head of it do something about it" وهذه النصيحة الإستباقية الأمريكية أخذت بها عدة دول عربية، منها: الأردن والمغرب والجزائر وفلسطين بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي التي يشكل أمنها وإستقرارها خطاً أحمر بالنسبة للولايات المتحدة، وذلك بسبب النفط الذي يشكل عصب الحياة الإقتصادية للدول الصناعية في العالم.

شهدت الحياة السياسية في الأردن ومنذ عام 2010 أنطلاقة جديدة لقوى ومؤسسات المجتمع المدني سواء كانت أحزاب سياسية أو قوى جديدة ناشئة تحت إسم الحراكات الشعبية والحراكات المطلبية عمالية ومهنية وتحت مسميات أخرى، بدون أي أطر تنظيمية ثابتة. مستفيدة مما وفرته أجواء "الربيع العربي" من قوة دفع لمؤسسات المجتمع المدني وقواه في مواجهة السلطات. بحيث مارست هذه القوى والمؤسسات ضغط مباشر ومتواصل ومستدام على أجهزة صنع القرار في الدولة الأردنية وبكافة الطرق والوسائل سواء من خلال البيانات أو المظاهرات والإعتصامات التي تجاوز عددها الألف وغيرها من طرق التعبير السلمي، وبطريقة مستمرة خلال عام ونصف. بحيث أخذت مطالبها بالتبلور في إتجاهات مطلبية وأخرى سياسية تتعلق بتعزيز العملية الديمقراطية، وفي هذا الإتجاه حظيت المطالبة بتعديل الدستور الأردني وقانون الإنتخاب وقانون الإجتماعات والتأكيد على مبدأ سيادة الشعب بحيز واسع من حركة قوى ومؤسسات المجتمع المدني بكافة أطيافها السياسية والأيدلوجية والفردية والحراكات الشعبية، بالإضافة إلى تبلور حراكات ومبادرات تتعلق بالدستور مثل حركة دستور عام 1952 ومبادرة الملكية الدستورية.

جاءت الإستجابة لهذه المطالب من خلال سلسلة من الإجراءات قادها الملك عبد الله الثاني بدأت بتعديل قانون الإجتماعات العامة وقانون الإنتخاب بحيث أدخل عليه نظام القائمة لأول مرة منذ عام 1928، والموافقة على إنشاء نقابة للمعلمين بعد سنوات طويلة من المطالبة بها، وكان الملك قد وجه الحكومة نحو فتح الحوار مع كافة أطياف وشرائح ممثلي الشعب الأردني، حيث تشكلت لجنة وزارية قامت بإجراء حوارات مكثفة مع العديد من القوى والفعاليات السياسية والإجتماعية والإقتصادية، وتلاها إتخاذ مجلس الوزراء الأردني بتاريخ 2011/3/14 قراراً بتشكيل لجنة للحوار الوطني ممثلة لأطياف المجتمع المدني والأهلي. (1)

---

(1) رسالة الملك إلى لجنة الحوار، 2011

حدد قرار مجلس الوزراء مهام اللجنة بإدارة حوار وطني مكثف حول مختلف التشريعات التي تتعلق بمنظومة العمل السياسي ومراجعتها، للتوصل إلى الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها، وهي إيجاد حياة حزبية وديمقراطية متقدمة، وتشكيل حكومات برلمانية عمادها الأحزاب، وتقديم مشروعي قانونين توافقيين للإنتخابات العامة، والأحزاب، يلبيان هذه الأهداف، وللجنة حرية البحث المعمق في مختلف التشريعات ذات الصلة، وتقديم توصياتها. وجاء من ضمن التوصيات إشارة إلى أهمية إجراء بعض التعديلات الدستورية.

بعد إنهاء لجنة الحوار الوطني أعمالها وتقديم توصياتها، صدرت الإرداة الملكية بتاريخ 2011/4/26م بتشكيل لجنة ملكية لمراجعة نصوص الدستور، وجاء في رسالة التشكيل الملكية للجنة "...وقد برزت على ساحة الحوار مؤخراً آراء تدعو إلى مراجعة التعديلات التي أدخلت على دستورنا، فيصل الحقوق والواجبات، والوثيقة الأهم في إرثنا السياسي والفكري، الذي شكل على الدوام شاهداً على الريادة في العمل الوطني والفكر الإنساني في المنطقة." [1]

تم تعديل ثلث مواد الدستور الأردني عام 2011 وقد أسهمت التعديلات الدستورية التي أجريت في زيادة درجة ديمقراطية النظام السياسي، بحيث أكدت على مبدأ الفصل والتوازن بين السلطات، ومبدأ أن الشعب مصدر السلطات، وإستقلالية السلطة القضائية، وتعزيز الحريات العامة، والحد من صلاحيات السلطة التنفيذية، وإنشاء محكمة دستورية، وهيئة مستقلة للانتخابات.

تبع ذلك طرح الملك عبدالله الثاني لأربعة أوراق نقاشية تشكل خارطة طريق لعملية الإصلاح وترسم الشكل النهائي لعملية الإصلاح الديمقراطي في البلاد والتي بين فيها إتجاه المملكة نحو فكرة الحكومات البرلمانية التي تستند على الأغلبية الحزبية. وفي حال إكتمال هذه العملية سيطرح الأردن نموذجاً جديداً لشكل أنظمة الحكم الملكية في المنطقة.

أظهرت حالة الأردن أن قوة مؤسسات المجتمع المدني والقوى المدنية كامنة ويمكن أن تتحرك بأي لحظة تتوفر فيها شروط موضوعية للحركة، فقد بدأ واضحاً أن حالة الإقليم العربي والتحولات العربية في إطار ما أطلق عليه الربيع العربي، قد وفرت قوة زخم واضحة لأداء وحركة مؤسسات المجتمع المدني وقواه، وهذه الحركة تركت أثراً مباشراً وإيجابياً على العديد من مؤشرات التحول نحو الديمقراطية، ومنها التعديلات الدستورية، التي كان الحديث حولها بمثابة المساس بالخطوط الحمراء.

تجلى واضحاً أن مؤسسات المجتمع المدني والقوى المدنية في حالة الأردن لا تميل إلى الأساليب غير السلمية في تحقيق مطالبها، فالتصعيد والمواجهة مع الحكومة أخذ في كافة المراحل أشكال سلمية، ورافقه تأكيدات مستمرة على سلمية الحراك. بالمقابل أسهم إنفتاح النظام واستجابته للمطالب المدنية والشعبية في الحفاظ على سلمية الحراك الأردني، وقدم صورة مغايرة للتحولات في المنطقة العربية، التي أخذت أشكالاً متعددة من الصدام والمواجهة غير السلمية. [2]

وهو ما حصل وإن بدرجات متفاوتة في حزمة الإصلاحات التشريعية والإعلامية التي أعلنها الرئيس الجزائري منتصف عام 2011، وما جرى في المغرب عندما قرر الملك محمد السادس – تحت تأثير التظاهرات الشعبية التي قادتها حركة 20 فبراير- إلى طرح تعديلات دستورية أقرت باستفتاء شعبي (حصل

([1])كلمة الملك للجنة مراجعة الدستور،2011.

([2])السليم ، اسامة تليلان ،2013، أثر مؤسسات المجتمع المدني على تعزيز الدستور في اطار عملية التحول نحو الديمقراطية في الأردن،(1989م – 2012م)، بحث محكم قيد النشر في مجلة المنارة، الأردن جامعة ال البيت.

في شهر تموز 2011)، وجرت بعدها انتخابات تشريعية تمكن فيها حزب العدالة والتنمية من الفوز بأغلبية المقاعد، وشكل حكومة مغربية جديدة برئاسة عبد الإله بن كيران.

بعد تعديل الدستور الذي أقترحه الملك محمد السادس في 9 آذار 2011 في خطوة إستباقية لتفادي الإحتجاجات الشعبية التي شهدها المغرب بعد نجاح الثورتين التونسية والمصرية في الإطاحة بالنظامين الحاكمين في كل من تونس ومصر، ثم إقرار الدستور الجديد بمرسوم ملكي في 2011/7/30 بعد إستفتاء شعبي نُظم في 2011/6/1. ومع إقرار الدستور الجديد، تم إجراء انتخابات تشريعية بتاريخ 2011/11/25، قاطعتها حركة 20 فبراير الشبابية المعارضة وتعتبر الحركة أن الدستور غير ديمقراطي ويسمح للملك بالسيطرة على الجيش والسلطة التنفيذية والدينية والقضائية.

بالرغم من مشاركة 31 حزباً في هذه الإنتخابات، فإن المنافسة الحقيقية أنحصرت بين تكتلين كبيرين: الأول ويمثله الإسلاميون من حزب العدالة والتنمية بزعامة عبد الإله بن كيران، والثاني التكتل من أجل الديمقراطية ـ المتسم بطابع ليبرالي، والمكون من ثمانية أحزاب قريبة من الملك محمد السادس، لقد بلغت نسبة إقبال الناخبين في هذه الإنتخابات إلى حوالي 45%، وهو أعلى من نسبة العام 2007 التي وصلت إلى 37%.

أعلنت وزارة الداخلية عن النتائج النهائية للإنتخابات التشريعية، لإنتخاب 395 مجموع أعضاء مجلس النواب الغرفة الأولى في البرلمان المغربي. وحصل حزب العدالة والتنمية الإسلامي على 107 مقاعد، متبوعاً ثانياً في الترتيب بحزب الاستقلال بـ 60 مقعداً، ويليه ثالثاً حزب التجمع الوطني للأحرار صاحب التوجه السياسي الليبرالي بـ 52 مقعداً، فحزب الأصالة والمعاصرة ذو التوجه الإجتماعي الديمقراطي رابعاً، والذي أعلن رسمياً توجهه صوب المعارضة، بـ 47 مقعداً، فحزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، أكبر حزب يساري في المغرب، خامساً بـ 39 مقعداً. ويليه سادساً في الترتيب النهائي حزب الحركة الشعبية الليبرالي الإجتماعي بـ 32 مقعداً، وسابعاً أتى حزب الإتحاد الدستوري اليميني بـ 23 مقعداً، وثامناً وبـ 18 مقعداً جاء حزب التقدم والاشتراكية اليساري. وتم تكليف رئيس حزب العدالة والتنمية عبد الإله بن كيران بتشكيل الحكومة كون حزبه تصدر نتائج الإنتخابات[1].

يؤسس الدستور الجديد لنموذج دستوري مغربي يكرس مقومات وآليات الطابع البرلماني للنظام السياسي المغربي، في أسسه القائمة على مبادئ سيادة الأمة، وسمو الدستور، كمصدر لجميع السلطات، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وذلك في إطار نسق دستوري فعال، جوهره فصل السلطات وإستقلالها وتوازنها، وغايته المثلى حرية وكرامة المواطن. [2]

تؤشر التغييرات السريعة التي قادها ملك المغرب محمد السادس إلى تطورات مهمة في بنية التركيبة السياسية للمغرب الجديد الذي أنتقل بسلاسة إلى حكم برلماني ملكي مثلما تطمح كل قوى المعارضة الملكية[3].

([1])بودينار، سمير (2001)، الانتخابات المغربية: النتائج والتداعيات، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 58، ص 103-117.

([2]) خطاب الملك محمد السادس للشعب المغربي بتاريخ 17-6-2011.

([3])الرنتيسي، أسامة(2012)، في المغرب... أقل من ملكية برلمانية، صحيفة العرب اليوم، العدد (5551)، 9/29، ص 2.

وعلى الرغم من أن الدستور المغربي الجديد قد قلص بعض صلاحيات الملك لصالح دور أكبر وسلطات أوسع للحكومة والبرلمان إلا أنه أبقى على الموقع الديني للملك بوصفه أميراً للمؤمنين[1]، إضافة إلى دوره كرئيس الدولة حيث سيبقى على رأس مجلس الوزراء والجيش والأجهزة الأمنية والهيئات الدينية والقضائية، ويحق له إجراء التعيينات في الجيش. والميزة الأساسية للدستور الجديد في المغرب تتمثل في إعادة الإعتبار للأحزاب السياسية ودورها، وكما توج دستور عام 1996 الذي أفسح المجال أمام بناء الثقة بين نظام الحكم الملكي والمعارضة، بتشكيل ما يعرف بحكومات التناوب التي حملت أحزاب المعارضة من الحكومة، فإن الميزة الجديدة لدستور 2011 هي إلغاء الضغوط التي كانت تساهم في صناعة خريطة التحالفات على غير ما ينبثق من صناديق الإقتراع.

أكد رئيس الحكومة المغربية عبد الإله بن كيران أن الديمقراطية في المغرب تتقدم بخطوات صغيرة لكن بطريقة واثقة، نافياً أن تكون العلاقة بين حكومته والنظام الملكي قائمة على أساس التعايش فقط، مشيراً إلى أن الملك هو رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء وصلاحيات الملك ورئيس الحكومة محددة بالدستور.

ساهمت الوفورات النفطية في منطقة الخليج العربي -بسبب إرتفاع أسعار النفط عالمياً- بتحسين مستوى معيشة المواطنين، مما جعل تأثير الثورات العربية في هذه المنطقة محدوداً،[2] فدول مجلس التعاون الخليجي كما هو معروف تعمل على توفير الخدمات الإجتماعية المجانية، لا سيما في مجال التعليم والرعاية الصحية وساعدت الثروة النفطية وقلة عدد السكان نسبياً على توفير الدعم المباشر للمواطنين على شكل منح أو أراضي أو قروض عقارية وقروض مشروعات سواء أكانت مدعومة أم دون فوائد، كل هذه العوامل تدفع بالقواعد الشعبية إلى مؤازرة الحكومات الخليجية التي توفر لها متطلبات العيش الكريم، وتختلف الحالة الخليجية عن الدول العربية الأخرى، وبحكم النفط عصب الحياة الإقتصادية وقربها من إيران الدولة التي تحاول أن تمتد إلى الجهة الشرقية من الجزيرة العربية لإعادة إحياء الدولة الصفوية، إلا أن تأثير الثورة برز في كل من البحرين وسلطنة عُمان، وهو ما دفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى طرح مشروع خليجي لدعم مقومات الأوضاع الداخلية في هاتين الدولتين.

فقد دخلت البحرين فى أزمة بسبب فشل أطراف العملية السياسية فى الوصول إلى توافق حول مشروع وطنى للتطور والإصلاح، وإفشال مشروع الحوار الوطني والحد من التدخلات الخارجية التى كان لها دور كبير فى زيادة تعقيد الأزمة.

أما في سلطنة عُمان فقد فاجأ السلطان قابوس الشارع السياسي بمنح مجلس عمان صلاحيات تشريعية ورقابية. وكان لافتاً أن يعقب المادة المشيرة إلى تلك الصلاحيات مادة أخرى تقضي بتشكيل لجنة فنية من المتخصصين لوضع مشروع تعديل النظام بما يحقق حكم المادة الأولى، ورغم ذلك ظلت المطالب تتصاعد بإتجاه المطالبة بالدستور التعاقدي كمطلب أساسي فى مشروع الإصلاح المطلوب.[3]

([1]) الدستور المغربي لعام 2011، الفصل (19).

([2])الزايدي، مشاري ،2011، حول الإستثناء الخليجي، الشرق الأوسط، عدد 2/22.

([3])الرحبى ، محمد سيف ، 2011، «عمان: تعديلات فى النظام الأساسى للدولة تفتح باب التكهنات والالتفاف على الدستور التعاقدى»، الحياة، 22-3.

قام مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمجموعة إجراءات في كل من سلطنة عمان والبحرين ومنها:[1]

أولاً: التصدي الأمني- العسكري للأزمة فى البحرين، والتعامل معها على أنها مؤامرة خارجية كان ومازال لإيران دور أساسي فيها، مع تجاهل حقائق الأوضاع السياسية الإجتماعية الإقتصادية داخل البحرين، والدوافع الداخلية للأزمة. هذا المنظور الأحادى كان إمتداد للتعامل الداخلي أو الوطني مع ما أعتبر تهديداً للأمن والإستقرار الداخلي للدول أعضاء المجلس من جراء الثورات العربية، وأدى إلى خلافات حقيقية مع الرؤية الأمريكية لتلك الثورات[2].

تقف إيران كعقبة في تحقيق تكتلات وحدوية عربية تؤدي لتعادل القطبية العالمية ولذلك ترى ضرورة العمل على تعميق فكرة الدولة الفارسية والخليج الفارسي وتعطيل المشروعات العربية بشكل أو بآخر حتى لا ترى النور وأن يتم وأدها في المهد.[3]

ثانياً: حرصت دول الخليج العربي على احتواء الأزمة في البحرين وسلطنة عُمان عن طريق تقديم معونات مالية، فقد أقرت دول المجلس تقديم 20 مليار دولار تقسم مناصفة بين البحرين وسلطنة عُمان لمواجهة تطورات الأزمات فى البلدين[4].

ثالثاً: توجه دول الخليج العربي إلى توسيع عضوية مجلس التعاون الخليجي بضم كل من الأردن والمغرب فى محاولة لتأسيس منظومة توازن قوى إقليمي جديدة تنطلق من عدم الثقة فى القدرات الذاتية للمجلس ومن جدية الخطر الإيراني، ومن الخلاف مع الحليف الأمريكي حول الأحداث الأخيرة في كل من البحرين وسلطنة عُمان.

وفي المملكة العربية السعودية وجه الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ما أعتبرته الصحف السعودية موقفاً «يرسم أطر العلاقة بين القيادة والشعب فى جميع مستوياتها، ويؤكد نوعية التلاحم الفريدة ومعنى المواطنة المتجذرة». كما أشار إلى الفصل بين السلطات الثلاث، والتأكيد على مبدأ سيادة القانون ووحدته، وأعتماد الإنتخابات العامة المباشرة وسيلة لتأليف المجالس البلدية ومجالس المناطق ومجلس الشورى، ومشاركة النساء فى الترشيح والانتخاب، وإقرار اللامركزية الإدارية وتفعيل مبدأ إستقلال السلطة القضائية وإلغاء جميع الهيئات التي تؤدي دوراً موازياً، والتعجيل بإصدار قانون الجمعيات الأهلية، وإصدار قانون يحرم التمييز بين المواطنين لأي سبب وتحت أي مبرر ويجرم أي ممارسة تنطوي على تمييز طائفي أو قبلي أو مناطقي أو عرقي أو غيره، وإلغاء القيود الحكومية المفروضة على هيئة حقوق الإنسان.[5]

([1])إدريس ، محمد السعيد ، مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية دراسة في أنماط التفاعلات، http://www.thawabitna.com/Article/article17-01-12/7435.htm، ص 18.

([2])صابر ، أحمد ، 2011، «المنامة تستقبل فيلتمان بتأكيد بقاء «درع الجزيرة» لمواجهة إيران»، الأخبار (اللبنانية)، 19-4.

([3])مطأوع ، أحمد(د.ت). السيادة والخصوصية وثورات الربيع العربي أهم ما يعوق قيام تكتلات عربية، صحيفة الشروق القطرية، نقلاً عن: http://www.alarabynews.com/?p، ص 6.

([4])التميمى ، ذياب ، 2011، «التنمية فى الخليج»، الخليج، 27-3.

([5])الغنمى ، عبدالله ، 2011،«الأمير نايف للشعب: رفعتم رؤوسنا أمام العالم وغداً نشكر خادم الحرمين»، الوطن (السعودية)، 13-3.

أمر الملك عبدالله بن عبدالعزيز –بالإضافة إلى ما سبق- بطرح عطاءات بلغت قيمتها 375 مليار دولار ضمن خطة عمل لمساعدة ذوي الدخول المنخفضة والمتوسطة بين المواطنين فى المملكة، شملت زيادات في الأجور وإعانات بطالة ومساكن بتكلفة ميسرة، إضافة إلى مساعدات نقدية للأندية الرياضية. وفى تعليقه على هذه المنح والعطايا اعتبر الأمير سلطان بن عبدالعزيز أن ما يهدف إليه العاهل السعودي هو توفير أسباب الراحة والحياة الكريمة لكل مواطن ومواطنة، والحرص على ازدهار ورخاء وتطور الوطن، وعمله الدؤوب للوقوف فى كل الأوقات على احتياجات ومتطلبات شعبه، وتفقد أحوالهم والالتقاء بهم والاستماع إليهم، مبيناً أن عهد خادم الحرمين الشريفين، والذى وصفه بـ «الزاهر والميمون»، شهد نقلات كبيرة ومميزة فى مختلف القطاعات، ومنجزات تنموية عملاقة عبر تعدد المشروعات وتنوعها وشمولها، وتطوراً شمل جميع المجالات، كما واكب ذلك اهتمامه البالغ بشؤون وقضايا الأمتين العربية والإسلامية وخدمة الإنسانية.

أمر خادم الحرمين الشريفين بدعم رأس مال صندوق التنمية العقارية بـ40 مليار ريال، وذلك لتمكينه من إنهاء الطلبات على القروض، والتسريع فى عملية الحصول على القرض، مع إعفاء جميع المتوفين من أقساط قروض صندوق التنمية العقارية للأغراض السكنية الخاصة المستحقة عليهم من دون أى شروط، بالإضافة للمقترضين من صندوق التنمية العقارية للأغراض السكنية الخاصة من قسطين لمدة عامين.

كما أمر برفع رأس مال البنك السعودي للتسليف والإدخار بـ20 مليار ريال، إضافة للوديعة التى سبق وضعها لدى البنك والبالغ مقدارها 10 مليارات ريال، مع إعفاء جميع المتوفين من أقساط قروض البنك السعودى للتسليف والإدخار الخاصة بالأغراض الإجتماعية من دون أي شروط، وإعفاء جميع المقترضين من البنك السعودى للتسليف والإدخار للأغراض الإجتماعية من قسطين لمدة عامين. وبخصوص الضمان الاجتماعي، فقد أمر خادم الحرمين الشريفين برفع الحد الأعلى لعدد الأفراد فى الأسرة التى يشملها الضمان الاجتماعى من 8 إلى 15 فرداً، وتخصيص مليار ريال لهذا الغرض، مع دعم البرامج المساندة بـ3.5 مليار ريال، وتخصيص 1.2 مليار ريال لتوسيع الخدمات المقدمة من الرعاية والتنمية الإجتماعية، مع زيادة مخصص إعانات الجمعيات الخيرية بنسبة 50%، ودعم الجمعيات التعاونية بمبلغ 100 مليون ريال سنوياً، وإقامة مشروعي الامتياز التجارى وبيت المحترف السعودى فى الصندوق الخيرى الوطني، وتخصيص 100 مليون ريال سنوياً لهذا الغرض، ودعم البرامج المساندة للطلبة المحتاجين فى وزارة التربية والتعليم بـ476 مليون ريال سنوياً. (1)

في دولة الإمارات العربية المتحدة كانت هناك استجابات مدروسة من جانب رئيس الدولة في اتجاه انتخاب أعضاء المجلس الوطنى، حيث أصدار الشيخ خليفة بن زايد رئيس الدولة قراراً يقضي بتعديل بعض أحكام المجلس الأعلى للإتحاد فى شأن طريقة اختيار ممثلي الإمارات فى المجلس الوطني. ونص القرار على أن «يتم انتخاب نصف الأعضاء من قبل هيئة انتخابية تشكل بواقع 300 مضاعف لممثلي كل إمارة كحد أدنى»(2).

جاءت هذه القرارات استكمالاً لتنفيذ برنامج رئيس الدولة، فى شأن تعزيز دور المجلس الوطني الاتحادي، استناداً إلى نجاح الانتخابات الأولى للمجلس الوطنى الإتحادي عام 2006. كما أكدت هذه القرارات حرص القيادة على تمكين المجلس الوطنى الإتحادي وتفعيل دوره ليكون سلطة مساندة ومرشدة وداعمة للسلطة التنفيذية.

(1)قرارات الملك: إحكام الرقابة وثورة ضد الفقر وقضاء للديون»، الشرق الأوسط، 24-2-2011.)

(2)الأسد ، شفيق ، 2011، «الإمارات: تفسيرات لقانون الانتخاب الجديد»، الحياة، 10-4.

يرى بعض المثقفين الخليجيين أن الإصلاح في الوقت الحالي مطلوب أكثر من أي يوم آخر. الإصلاح المطلوب هو الإصلاح الداخلي من حيث الإدارة والخدمات والحريات،[1] وفي تقدير البعض أنه توجد مطالبات بالإصلاح من مثقفين ومهنيين قدموا عرائض تطالب بإجراءات إصلاحية جادة داخل إطار احترام الأنظمة الحاكمة، وأن العمل على كسر جدار منع النقد الذاتي يعد أمراً بالغ الأهمية للإصلاح ولضمان أن يكون التغيير في منطقة الخليج أكثر منهجية،[2] فالإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي الجاد هو الكفيل باحتواء عوامل عدم الاستقرار الداخلي في دول مجلس التعاون وهو ما تطمح إليه الشعوب العربية.

ولعل هذه الاعتبارات وغيرها إضافة إلى أن منطقة الخليج تعد منطقة مصالح حيوية تتشابك فيها وتتداخل أوضاع دولية أخرى إقليمية محصلتها الحفاظ على الوضع الراهن في منطقة الخليج، الأمر الذي يجعل العناصر الأساسية للتغير الفجائي وغير المبرمج أمراً مستبعداً حتى الآن في أغلب دول مجلس التعاون لا سيما إذا ما تم تسريع برامج الإصلاح الداخلية وفي مقدمتها توسيع نطاق المشاركة السياسية.

ويتمثل هذا المتغير في "الرأي العام العربي". وإذا ما استثنينا دوره الفاعل على مستوى النظام السياسي، فإن له انعكاساته الإيجابية على إعادة تعريف الدول العربية لمفهوم أمنها الوطني، بشكل يقترب من الاتجاهات السائدة شعبياً. وقد أدى ذلك إلى نشوء بدايات غير مكتملة لكيانية عربية، يمكن تلمسها بشكل واضح في انتعاش دور الجامعة العربية كمنظمة إقليمية ثقافية جامعة، ومحاولة الأنظمة العربية إنتاج تقاطعات جامعة داخلها. ودافعها الأساسي ما زال متمثلاً في هروب كل نظام من مقابلة جمهوره وحيداً، لا سيما في ما يتعلق بقضايا عربية. ومن أجل ذلك، رصد للجامعة نشاط فاعل، ولكنه كان محدداً خلال الثورة الليبية. وما لبثت الجامعة أن اضطلعت بالدور الرئيس في طرح الحلول السياسية لقضايا الثورة السورية، مثل وقف إطلاق النار، وسحب الجيش من المدن، وإطلاق سراح المعتقلين، واقتراح خطوات سياسية لنقل السلطة.[3]

تركت الثورات العربية آثاراً في مختلف تفاصيل المشهد الجيوسياسي، سواء تعلق ذلك بدول المنطقة، أو بالمؤثرين الدوليين والإقليميين. إذ لم تشخص الثورتان التونسية والمصرية بوضوح معالم التغير الجيوستراتيجي في المنطقة العربية، نتيجة قصر مدتهما الزمنية، ومرورهما كالعاصفة. غير أن المدة كانت في الآن ذاته كافية لإثارة قلق إسرائيل-ودول أخرى- من إسقاطات تغير النظام المصري.

أزاحت الثورة المصرية في عمقها واتساعها الشعبي وسلميتها رأس النظام، وأطاحت بعوائق الإصلاح الرئيسة، وأهمها التوريث. وزالت القوى التي تغلق الطريق للبدء في الإصلاح، دون تدخل خارجي في مصر، وحالت بسرعتها دون حصول تباينات في المواقف الدولية من التغيير، وحسمت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما قرارها بالتخلي عن الرئيس المخلوع حسني مبارك، مع المحافظة على علاقتها المتقدمة بأركان نظامه الرئيسة، لا سيما منها المؤسسة العسكرية المصرية. وهي مؤسسة ساهمت

([1])الرميحي ، محمد ، 2011، خليج الأزمة .. الموقف، الشرق الأوسط، 3/5.

([2])درغام ، راغدة ، 2011، صفحة جدية في العلاقات الأمركية العربية، الحياة، 3/4.

([3])تحليل سياسات التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، وحدة تحليل السياسات في المركز، أبريل 2012، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 8.

في منع التوريث، وفي إزاحة مبارك من سدة الرئاسة. وهكذا وقع تشكيل المجلس العسكري برئاسة المشير حسين طنطأوي، وتولى من ثم قيادة المرحلة الانتقالية. [1]

ومع انطلاق الثورة الليبية، حصلت تفاعلات جيوستراتيجية، أثرت في الثورة مباشرة، لكنها قصرت أيضاً عن تشخيص المشهد العام للتفاعلات الاستراتيجية بين القوى الكبرى والدول الإقليمية. وتجلت هذه التغيرات في اختلاف تعاطي اتجاهات الرأي العام العربي مع قضية التدخل الخارجي. ففي الوقت الذي كانت فيه مؤشرات الرأي العام العربي، تقف بشدة ضد التدخل الأمريكي في العراق (حتى عندما حملت مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان)، لوحظ تفأوت في الموقف من هذا التدخل في حالة الثورة الليبية. إذ ساهم التعاطف الشعبي عربياً مع الثورة الليبية، في تعديل المواقف من التدخل الخارجي، وحتى تأييده في بعض الحالات، ولا سيما بعد محأولة نظام القذافي قمعها عسكرياً، وأمام ضغوط الرأي العام العربي، تحركت الجامعة العربية بشكل فاعل، وطالبت باستصدار قرار من مجلس الأمن "لحماية المدنيين"، وهو ما كان عاملاً حاسماً في دحر نظام القذافي.

انحصرت التغيرات الجيوستراتيجية التي أحدثتها الثورة الليبية في المحدد السابق، وذلك بحكم أن الدول الغربية التي شاركت في مهمة حلف شمال الأطلسي كانت على علاقات سياسية واقتصادية وثيقة بنظام القذافي، إذ منحها الإستثمارات النفطية والإقتصادية، وعليه، فقد كانت عمليات الناتو جزءاً من حماية هذه الامتيازات (أو تحصيلها في حالة فرنسا، التي "حرمت" منها، وراقبت توسع نفوذ تركيا وبريطانيا والولايات المتحدة في ليبيا)، وتعزيزاً لنفوذ فرنسا التقليدي في أفريقيا بعد أن شكل القذافي عائقاً أمام توجهاتها.

استفادت بعض الدول العربية من تعزيز حضورها في تفاعلات مشهد الثورة العربي، ولا سيما دولة قطر. إذ قامت بالدور الريادي في المبادرة الدبلوماسية في مجلس التعاون الخليجي، وفي التأثير في فرنسا، وفي الدعم العسكري والتقني للثوار الليبيين في الشرق والغرب لإنجاز الحسم. [2]

ساهمت الثورة التونسية، ومن بعدها الثورة الليبية، في تنبيه دول المغرب العربي إلى المناخ الثوري العربي فشرعت في التعاطي مع المطالب الشعبية، بطريقة مختلفة عن السابق، تميل إلى فتح باب الإصلاح الجزئي. وهو ما حصل في حزمة الإصلاحات التشريعية والإعلامية التي أعلنها الرئيس الجزائري منتصف عام 2011، وما جرى في المغرب عندما اضطر الملك محمد السادس – تحت تأثير التظاهرات الشعبية التي قادتها حركة 20 فبراير- إلى طرح تعديلات دستورية أقرت باستفتاء شعبي (حصل في شهر تموز 2011)، وجرت بعدها انتخابات تشريعية تمكن فيها حزب العدالة والتنمية من الفوز بأغلبية المقاعد، وشكل حكومة مغربية جديدة برئاسة عبد الإله بن كيران. وعلى الرغم من الشكوك التي تدور حول هذه الإجراءات الإصلاحية، ومدى نجاعتها في فتح باب التحول الديمقراطي في هذه الدول، فإنها تبرز التأثير الجديد "للرأي العام" في تغيير طريقة تعاطي الحكومات. وشخصت الحركة الاحتجاجية في البحرين، والثورة في اليمن وسورية، تفاعل القوى الدولية والإقليمية جيوستراتيجياً بشكل واضح، وذلك لأسباب تتعلق بأهمية الموقع الجغرافي لهذه الدول، وبتقاطعات وتباينات النفوذ الاستراتيجي للفاعلين الجيوستراتيجيين وحضورهم. إذ بلورت ثورة البحرين انقساماً واستقطاباً دغدغ محددات طائفية، حتى ضمن الإقليم (الخليج العربي). وتبنت إيران تبنياً واضحاً الاحتجاجات في البحرين، ليقع توظيفها ضمن المنافسة والمشادة مع دول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما السعودية، وإن حماس الحكومة العراقية بقيادة نوري المالكي والتيار

([1])تحليل سياسات التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية،مرجع سابق، ص 9.

([2])تحليل سياسات التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية،مرجع سابق، ص 10.

الصدري الشيعي للتحركات في البحرين قد أكد الشكوك بشأن طبيعة المواقف الإيراني من البحرين، في حين أن دول مجلس التعاون الخليجي قد نظرت إلى الحركة الاحتجاجية في البحرين ضمن محددين: أولهما الخشية من توسع النفوذ الإيراني في منطقة الخليج، لا سيما بعد تجربة العراق، وثانيهما الخوف من انتقال العدوى الثورية إلى أنظمة ملكية، مما يجعل باقي الملكيات في الخليج عرضة لاحتجاجات مماثلة تقوض الصورة التي تحأول نشرها عن استقرار الملكيات.

وقفت المملكة العربية السعودية موقفاً متحفظا من الثورات كافة حيث أنها عارضت طريقة التغيير بالاحتجاج الشعبي، ورأت الملكيات الخليجية –ولا سيما المملكة العربية السعودية- أن الثورات العربية ظاهرة تخص الجمهوريات، إذ لا تتمتع الأنظمة السياسية فيها بشرعية تاريخية تجعلها في منأى عن رياح التغيير. وعززت هذه الفكرة طروحات قيمية ترى أن الأنظمة الملكية هي أكثر مرونة من الجمهوريات، وهي قادرة على احتواء المد الثوري بالاختباء وراء هذه الشرعية التاريخية، كما حصل في الأردن، والمغرب. وقد لوحظ بروز ظاهرة جديدة تحت عنوان "الجمهوريات الملكية"، وغدت الجمهوريات العربية تحكم من خلال أسرة حاكمة، محاطة بأجهزة أمنية خرجت عن وظيفتها القمعية، لتتدخل في الحياة السياسية والإقتصادية بما يضمن مصالحها القائمة على بقاء النظام واستقراره. وكان من نتيجة ذلك بروز ظاهرة "التوريث" التي نجحت في سورية، في وقت كان يجري الإعداد للتوريث في مصر وليبيا واليمن، (وربما في تونس لغير الابن، لا سيما وقد وجدت فيها أسرة حاكمة تناقض مبدأ الجمهورية). لقد نشبت الثورة العربية في الجمهوريات التي ناقضت منطق الجمهوريات بالأسر الحاكمة والتوريث. [1]

يقود التحليل السوسيو-سياسي إلى أن الملكيات تمتلك عناصر قوة نسبية مقابل الجمهوريات الدكتاتورية، مثل الدين، والشرعية الأسرية التي تحافظ على الوحدة الترابية للدولة، وتحصنها مرحلياً من التغيير. ولكنه يقود أيضاً إلى تشخيص قضايا الفقر والفساد وانعدام الحريات التي تعيشها الجمهوريات الديكتاتورية.

أنتج التفكير السابق مقاربة خليجية موحدة، بالوقوف ضد الحركة الاحتجاجية في البحرين، خاصة عندما أخذت لبوساً طائفياً، لكن ترجمته جيوستراتيجياً بمواجهة التوظيف الإيراني. فقد نظرت إيران إلى الاحتجاجات في البحرين على أنها فرص لتعزيز نفوذها في دول الخليج العربي؛ وذلك بناءً على تقاطعات مذهبية مع المعارضة البحرينية التي تقود الاحتجاجات سياسياً. كما رأت أن نجاح الحركة الاحتجاجية في تحقيق أهدافها، سيمنحها قاعدة نفوذ جيوستراتيجية في الشريط الساحلي العربي من الخليج. وأمام هذه المخأوف الجيوستراتيجية، بلورت دول مجلس التعاون الخليجي تدخلاً عسكرياً لقوات درع الجزيرة. فأفقدت بذلك الحركة الاحتجاجية زخمها المتصاعد، وفتحت صفحة من التوتر والتشابك الجيوستراتيجي مع إيران، امتد إلى ساحات أخرى كما في اليمن وسورية. [2]

لم تكن ثورة اليمن – على الرغم من وضوحها مطلبياً وسياسياً- أقل تأثيراً في التغيرات الجيوستراتيجية من الحركة الاحتجاجية في البحرين، فقد حأولت المملكة العربية السعودية الحفاظ على نفوذها في اليمن المتصل جغرافياً بدول مجلس التعاون، ولجم فاعلين إقليميين عن بلورة نفوذهم. فبدا الموقف الخليجي – باستثناء موقف قطر- مع تبايناته موحداً ومتقدماً بعد طرح المبادرة الخليجية، تلك المبادرة التي حددت لليمن مسار الانتقال الآمن، مقارنة بالهزات والاختلالات التي كانت محتملة في حال فشلها، وذلك بحكم الخصوصية القبلية للمجتمع اليمني. كما انطوت مجريات الثورة بشكل طفيف على تنافس

([1])تحليل سياسات التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية،مرجع سابق، ص 11.

([2])تحليل سياسات التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية،مرجع سابق، ص 12.

جيوستراتيجي بين المملكة العربية السعودية، وإيران التي بدأت تدخل إلى اليمن قبيل الثورة مع التمرد الحوثي. وقد نجحت المبادرة الخليجية في تقليص فرص النفوذ الجيوستراتيجي لإيران في خليج عدن والبحر الأحمر، من خلال تحالفها مع الحوثيين (ومؤخراً مع الفئات الأكثر راديكالية في الحراك الجنوبي). كما لجمت دوراً تركياً حاولت أنقرة إنضاجه أثناء تأخر تنفيذ المبادرة الخليجية.

أهم التحديات التي تواجه الجامعة بعد الثورات:

تبرز مجموعة من التحديات التي تواجه جامعة الدول العربية في الفترة التي تلي الثورات والاحتجاجات الشعبية في بعض الدول العربية ومنها:

التحدي الأول: كيفية التعايش في ظل وضعية نصف النظام القديم والنصف الجديد (المضطرب)، فقد قسّمت الثورات العالم العربي إلى شطرين، الأول هو دول الملكيات المستقرة، وفي القلب منها دول مجلس التعاون الخليجي، وهذه الدول من المفترض أنها تحرص على بقاء النظام العربي بعد الثورات على غرار النظام السابق: لا يتدخل في الشؤون الداخلية، وتحكمه العلاقات الرسمية، وجامعة عربية تعمل على الحفاظ على الأمر الواقع. وتسعى دول المجلس إلى ذلك على الرغم من أن ظروف وأوضاع العالم العربي في ظل الثورات فرضت عليها أن تكون البادئة بتغيير هذه القواعد وتأييد العمل العسكري في كل من سورية وليبيا. يتوقع أنه كلما ازداد الاضطراب والقلق أو الفشل الداخلي في دول الثورات، أن يمتد تأثير ذلك إلى الدول الأخرى. كما يتوقع أيضا أن تقف بعض دول الربيع أو مجموعات داخلية بها في انتظار أي توتر داخلي بدول مجلس التعاون لتتبنى مواقف راديكالية من أنظمتها السياسية. ومن ثم فإن تصور استمرار أو الإبقاء على الأمر الواقع لم يعد هو السيناريو الأساسي المقبل. في ظل هذه الحالة من المتوقع أن تنعكس هذه الخلافات داخل جامعة الدول العربية، وأن تكون الجامعة في بعض الأوقات إزاء حالة تعارض بين مركز القيادة الجديد (دول مجلس التعاون الخليجي)، ومركز القيادة العائد(مصر)، الذي يحتاج إلى الجامعة في حل أزماته ومشكلاته وإنهاء آثار المرحلة الانتقالية التي تركت بصمات داخله. (1)

التحدي الثاني: كيفية التعايش مع احتمال طول مدة عدم الحسم في سورية، فمن المؤكد أن مصير الثورة في سورية لن يتوقف عليه فقط مستقبل سورية، وإنما سيتحدد وفقاً له جزءاً أساسياً مستقبل النظام العربي وطبيعة العلاقات بين وحداته. ومن شأن بقاء الوضع الراهن مدة أطول أن يكرس قضية أخرى مركزية في قلب العالم العربي من المنتظر أن تشغل الجامعة العربية لحقبة قادمة، ربما بأكثر مما تشغلها قضية فلسطين. ومهما كانت النهاية التي يكون عليها الوضع في سورية، فإنه من المتوقع أن تعاني الجامعة لفترة وضعاً من الارتباك. لقد دخلت الجامعة كطرف فاعل ورئيسي في الأزمة، وبعد فترة تبنت فيها موقفاً محايداً في العلاقة بين النظام والمعارضة، فإنها قررت أن تلقي بثقلها الكامل خلف قوى الثورة وضد النظام، وكانت قراراتها الأخيرة إعلاناً كاملاً عن ذلك بقرارها منح المعارضة مقعد سورية بالجامعة، والسماح لمن يرغب من الدول العربية بالدعم العسكري للثوار. وبغض النظر عن الفائز في المعركة في سورية، فإنها ستظل قضية مركزية للجامعة لفترة طويلة مقبلة.

التحدي الثالث: يتمثل في كيفية إرساء قواعد لنظام عربي جديد، والاستثمار في المرحلة الإنتقالية في الوصول لقواعد عربية جديدة وابتكار آليات عمل عربية مختلفة. لقد ظلت الجامعة العربية تتحرك وفق حال الأزمات العربية، وإلى حد كبير افتقدت روح المبادرة والمبادأة، ولم يكن لديها متسع من الوقت للتفكير فيما هو أبعد من السعي إلى إطفاء الحرائق العربية الكثيرة.

---

(1)معتز سلامة، 2013، جامعة الدول العربية وتحديات ما بعد الثورة، المعهد العربي للدراسات، العربية نقلاً عن الرابط : http://www.alarabiya.net/news

تواجه الجامعة العربية الآن في المرحلة الانتقالية بعدد من المشاهد، تتمثل في: [1]

1- مشهد التجزئة والتفكك: دول أكملت ثوراتها وبدأت في التغيير، ولكنها متعثرة، وتشمل: تونس ومصر وليبيا واليمن، بعضها يشهد بروز تيارات إسلامية سلفية وإخوانية وسلفية جهادية وقاعدية. ودول لا تزال في الوضع الثوري المضطرب، ويتوقع أن تطول أزمتها، ولا تزال الاحتمالات المستقبلية لانعكاسات الصراع داخلها إقليمياً غير معروفة بدقة (سورية)، ودول لا تزال تشهد قدراً من التماسك، ولكنها هي الأخرى تشهد أوضاع اضطراب، وتتعامل مع الثورات بمنطق كرة اللهب التي تلقيها على غيرها بسرعة كلما اقتربت منها .

2- مشهد العجز عن إدارة الدولة أو استعادة الدولة: وذلك مع تولي نخب جديدة غير قادرة على استعادة رمزية الدولة، وعاجزة عن تحقيق التوافق السياسي الداخلي أو التوافق على الدستور، في ضوء التحديات الهائلة التي لا تسنح لها فرصة من الوقت، وهذه الدول من الممكن أن تشهد اضطرابات مجتمعية عنيفة وتدخل في دوامة عنف داخلي طويلة.

3- مشهد العجز عن إدارة التحول الديمقراطي: فعلى الرغم من أن المبادئ التي حركت الثورات العربية هي حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية والتصدي للإستبداد، إلا أن عدداً من الدول العربية يشهد الآن انحرافاً عن المسار، وذلك مع طغيان مشهد الصراع الداخلي بين التيار الإسلامي (الإخواني والسلفي بكل أطيافه ومشاربه)، والتيار المدني العلماني الليبرالي، ومع اعتقاد كل طرف أنها فرصته التاريخية في بناء الدولة التي يريد.

التحدي الرابع: كيفية التعامل مع التناقض في مركز القيادة العربي المؤقت، من خلال دعم مبادرات الإصلاح بدول الملكيات العربية، حتى تتسق سياساتها مع وضعيتها الداخلية، وحتى تخرج من إطار مرحلة الثورات، إلى التفكير في المستقبل العربي ما بعد الثورات. فحتى تكون الجامعة معبرةً عن مطالب الشعوب في المرحلة المقبلة، عليها أن تنطلق في الواقع العربي برسالة واحدة، حيث من المهم أن ينعكس خطاب الثورات وشعاراتها في العدالة الإجتماعية والحرية كشعارات تتبناها الجامعة في الواقع العربي، وأن تنعكس في القمم العربية وبياناتها، وذلك ما لا يمكن حدوثه من غير تقريب لغة الخطاب والهدف والرسالة بين دول الثورات ودول الملكيات. وإلى الآن يبدو أن النفوذ الخليجي في الجامعة سيستمر لفترة، ومن المؤكد أن تنعكس هذه الفترة على أداء الجامعة، فهل ستكون الجامعة قادرة بعد فترة على إعادة التوازن داخلها.

([1])سلامة ، معتز ، 2013، جامعة الدول العربية وتحديات ما بعد الثورة، المعهد العربي للدراسات، العربية نقلاً عن الرابط : http://www.alarabiya.net/news

الفصل الرابع

الثورة التونسية

عُرفت هذه الثورة بأنها بثورة الكرامة أو ثورة الأحرار أو ثورة الياسمين، وهي ثورة شعبية اندلعت أحداثها في 2010/12/18 تضامنًا مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في 17 /2010/12 تعبيرًا عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها من قبل الشرطية فادية حمدي (وقد توفي البوعزيزي في يوم الثلاثاء الموافق 2011/1/4 نتيجة الحروق في مستشفى بن عروس للحروق البليغة).

أدى ذلك إلى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم 2010/12/18 وخروج آلاف التونسيين الرافضين للفساد في مؤسسات الدولة. ونتج عن هذه المظاهرات التي شملت مدناً عديدة في تونس عن سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن، لم يستطع الرئيس زين العابدين بن علي السيطرة على حدة وقوة هذه المظاهرات مما اضطره إلى إقالة عدد من الوزراء بينهم وزير الداخلية، وتقديم وعود لمعالجة المشكلات التي نادى بحلها المتظاهرون، وللتخفيف من قوة هذه المظاهرات التي انتشرت في أرجاء البلاد قام النظام التونسي بمحاولة يائسة تمثلت في تخفيض أسعار عدد قليل من السلع الغذائية بشكل طفيف، ولم تفلح الإجراءات في الحد من الاحتجاجات بل توسعت وازدادت شدتها حتى وصلت إلى المباني والمؤسسات الحكومية، وتحت ضغط الشارع التونسي ووقوف المؤسسة العسكرية التونسية على الحياد أُجبرَ الرئيس بن علي على التنحي عن السلطة ومغادرة البلاد إلى السعودية بعد أقل من شهر من اندلاع هذه المظاهرات. (1)

فأعلن الوزير الأول محمد الغنوشي في اليوم نفسه عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه وذلك حسب الفصل 56 من الدستور، مع إعلان حالة الطوارئ وحظر التجول. لكن المجلس الدستوري قرر بعد ذلك بيوم اللجوء للفصل 57 من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس، وبناءً على ذلك أعلن في يوم السبت 2011/1/15 عن تولي رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة من 45 إلى 60 يومًا. وشكلت الثورة التونسية المفجر الرئيسي لسلسلة من الاحتجاجات والثورات في عدد من الدول العربية فيما بعد.

وسيتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: الواقع السياسي والاقتصادي لتونس قبل ثورة 2011

المبحث الثاني: الأوضاع الإقتصادية في تونس قبل الثورة 2011

المبحث الثالث: أسباب ودوافع الثورة التونسية

المبحث الرابع: الثورة التونسية

---

(1) أحمد، عبد الرحمن محمد (2013) واقع ومستقبل الثورات العربية بالتركيز على تونس وليبيا ، نقلاً عن: http://www.arrasid.com .

المبحث الأول: الواقع السياسي والاقتصادي لتونس قبل ثورة 2011:

يعود بدء تجربة الإصلاح السياسي في تونس إلى بداية عقد الثمانينيات، عندما أعلن الرئيس بورقيبة في نيسان/أبريل 1981 عدم اعتراضه على تأسيس أحزاب سياسية معارضة، بشرط تخليها عن العنف والتعصب الديني، وعدم الارتباط بقوى أجنبية مادياً أو أيديولوجياً[1]. ونتيجة الأزمات التي تعرض لها الحزب الحاكم،[2] وتزوير الانتخابات عام 1981 وانتفاضة الخبز في كانون الثاني 1984، التي مثلت قطيعة بين السلطة والمجتمع المدني بسبب تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، وتفشي البطالة، ووقوع الاضطرابات والإضرابات التي امتدت إلى قطاعات العمال؛ في ضوء هذا التوتر، أقدم النظام الحاكم على إعلان حالة الطوارئ عام 1984 ووقف الإصلاحات السياسية. وفي ظل هذا الظرف، استغل زين العابدين بن علي منصبه كرئيس للحكومة، وخصوصاً في أثناء تدهور الحالة الصحية للرئيس بورقيبة، فقام بانقلاب سلمي على النظام السابق في السابع من تشرين الثاني 1987، وتبنى خطاباً إصلاحياً أكثر وضوحاً، مقارنة بالمرحلة السابقة[3].

قدم بن علي نفسه، منذ توليه الحكم على أنه زعيم الإصلاح الذي يضطلع بمهمة وضع أسس الديمقراطية والتعددية وإرسائها، وتكريس دولة القانون والمؤسسات، فركز إعلان مشروع التغيير في 7 تشرين الثاني 1987 على إصلاح النظام في اتجاه "حياة سياسية متطورة تعتمد حق تعدد الأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية" ومن منطلق "أن شعبنا بلغ من النضج والوعي ما يسمح لكل أبنائه وفئاته بالمشاركة البناءة في تصريف شؤونه"، "على أساس سيادة الشعب". وفي هذا السياق، قام بعدد من الخطوات باتجاه الانتقال بتونس نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي والقبول بالتعددية السياسية. وكانت أولى الخطوات التي قام بها في عام 1988 هي تحديد مدة حكم الرئيس بثلاث ولايات، ويمكن رصد الخطوات التي أعلنها على الصعيد السياسي فيما يلي[4]:

- تنقيح الدستور، وإلغاء الرئاسة مدى الحياة: "يجوز لرئيس الجمهورية أن يحدد ترشحه مرتين متتاليتين"[5].
- السعي إلى بناء حالة من الوفاق الوطني، حيث دعا المعارضة إلى توقيع ميثاق وطني يكون أساساً للمرحلة الجديدة، شاركت في مناقشته مختلف القوى السياسية والحزبية والنقابية التونسية.
- إصدار قانون الأحزاب السياسية في أيار 1988، وإلغاء نظام الحزب الواحد.
- تنقيح المجلة الانتخابية عدة مرات (1988، 1990، 1993، 2000، 2003).
- حصول المعارضة على نسبة 20 بالمئة من إجمالي المقاعد في مجلس النواب.

([1]) فرحات، محمد فائز (2004). أبعاد التحول الديمقراطي في تونس، في: مجموعة مؤلفين، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، تحرير: أحمد منيسي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص 175.

([2]) عبد النور، ناجي (2011). "الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي" في: مجموعة مؤلفين، سلسلة كتب المستقبل العربي (63) الربيع العربي ... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، تحرير: عبد الإله بلقزيز، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 145-155.

([3]) عبد النور، ناجي (2011). مرجع سابق، ص 146.

([4]) عبد النور، ناجي (2011). مرجع سابق، ص 147.

([5]) القانون الرقم 88، الصادر في 8 نيسان/أبريل 1988، والقانون الدستوري المنقح الفصل 34.

- إدخال المزيد من المرونة على شروط الترشح للانتخابات الرئاسية، بحيث يحق لكل حزب له نواب في البرلمان أن يقدم مرشحه.

جرت في ظل هذه الإصلاحات انتخابات تشريعية ورئاسية، فأصبحت المعارضة بموجبها ممثلة في البرلمان. وقد جاء في خطاب رئيس الدولة: "سعياً إلى توفير حظوظ أكيدة لتجسيد التعددية السياسية في مجلس النواب بتمثيل الأطراف السياسي التي لها وزن في المجتمع، قررنا تعديل نظام الاقتراع في هذا الاتجاه لنضمن به مرحلة انتقالية ونقلة نوعية نحو التعددية في هذه المؤسسة الدستورية"[1].

وفي ثلاث محطات انتخابية (من عام 1994 إلى عام 2004)، أسندت السلطة كوتا للأحزاب الفائزة بالطريقة النسبية في حدود 20 بالمئة من مجموع المقاعد في البرلمان، ثم ارتفعت نسبة هذه الكوتا إلى 25 بالمئة في انتخابات 2009 الأخيرة. ويخدم نظام الاقتراع الجديد الأحزاب دون القائمات المستقلة[2].

من الناحية الإقتصادية، حأولت الجمهورية الثانية مواكبة التحولات العالمية، والتصدي لمشكلاتها الإقتصادية والإجتماعية بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي المتفأوض في شأنه مع صندوق النقد الدولي، وتحرير الاقتصاد تحريراً عاماً من رقابة الحكومة المركزية، مع توجه نحو السوق العالمية، ونية صريحة بتحويل أجزاء من القطاع العام إلى الملكية الخاصة[3].

ولتشجيع سياسة الانفتاح الاقتصادي بعد إزالة القيود على الاستيراد، قامت الحكومة التونسية بتخفيف القيود المفروضة على المبادلات بالعملة الصعبة التي تقوم بها الشركات المقيمة في تونس، حيث أصبح لهذه الشركات، المخصص إنتاجها للتصدير لتلبية حاجيات السوق الرأسمالية العالمية، الحق في أن تقوم بجميع تحويلاتها المالية في ما يتعلق بأنشطتها إلى خارج البلاد بكل حرية. وقد جاءت هذه الامتيازات، التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، كنتيجة لقيام النظام التونسي برفع الحظر عن صرف العملات الأجنبية، حيث لم تعد الاستثمارات الأجنبية بحاجة إلى الموافقة المسبقة من البنك المركزي لاستعادة رؤوس أموالها أو نقل أرباحها إلى الخارج[4].

يعد التحول نحو الديمقراطية من أهم عوامل توطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتحقيق الأمن على مستوى النظام السياسي، وذلك لأن التدأول على السلطة عن طريق انتخابات تعددية تنافسية حرة ونزيهة تفرز برلماناً يمثل مختلف القوى والأحزاب والفئات الإجتماعية، ويساهم في إقرار حقوق الإنسان وسيادة القانون، ويدعم المشاركة السياسية، وهو ما من شأنه أن يؤسس مشروعية للنظام السياسي، تضمن له

([1]) صحيفة الصباح، خطاب رئيس الجمهورية، 1992/12/28.

([2]) العلاني، اعلية (2010). تطور المسألة الديمقراطية والنظام الانتخابي من خلال نموذج حركة الديقراطيين الاشتراكيين بتونس، 1978–2010، ورقت قدمت إلى: الأنماط الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي: ملتقى دولي نظمته كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، 3–4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010.

([3]) العياري، الشاذلي (1990). تجربة تونس مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، ورقة قدمت إلى: القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 420–421.

([4]) عبد النور، ناجي (2011). مرجع سابق، ص 148–149.

الديمومة والاستمرارية، فالاستقرار السياسي في هذه الحالة يرادف غياب العنف السياسي بأشكاله الرسمية وغير الرسمية، وإزالة الفوارق الإجتماعية والإقتصادية بين الجماعات داخل الدولة، لأن تزايد حدة الفوارق والإقصاء السياسي يؤدي إلى الشعور بالإحباط والاضطهاد على المستوى الفردي، والغضب الاجتماعي والسخط العام على المستوى الجماعي، فيدفع الجماعات إلى العنف ضد النظام وقيادته. وفي هذا الإطار يعرف ريتشارد هيغوت (R. Higgott) الاستقرار السياسي بأنه قدرة النظام السياسي على التكيف من خلال التعامل مع الأزمات بشكل ناجح، وإدارة الصراعات داخل المجتمع بطريقة تمكنه من السيطرة والتحكم بها، وذلك باستخدام أسلوب كفؤ للإقناع بعيداً عن العنف واستناداً إلى الشرعية[1].

إن من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في النظام السياسي تفشي العنف المجتمعي والشعبي، من أعمال شغب وتظاهرات واضطرابات، كنتيجة لشعور المواطنين بالإهمال والإقصاء السياسي، وتغييب المشاركة السياسية، واستشراء الفساد السياسي، وفشل برامج التنمية المستدامة والسياسات التنموية[2].

يجد متتبع المشهد السياسي والوضع الاجتماعي والاقتصادي في تونس الهوة بين الخطاب الحداثي والممارسة السياسية على مستوى الواقع، والفجوة بين الأطر والهياكل الدستورية والمؤسسية الرسمية من ناحية، والواقع السياسي والاجتماعي من ناحية أخرى، بحيث أصبح التغيير يتراوح بين الشعار والواقع. فالنخب الحاكمة في البلدان العربية، التي تقوم بإدخال قدر من الإصلاح الليبرالي المحدود والمتمرد على نظمها السياسية، تتبع في الوقت عينه سلوكاً مناقضاً، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف أسس الحياة السياسية، وإضعاف ثقة المواطنين في السياسة والسياسيين[3]. ويمكن رصد مظاهر المفارقات في ما يلي[4]:

أ. المستوى الدستوري: لقد أسس التعديل الدستوري لمركزية النفوذ، وهيأ للحكم الفردي من خلال الصلاحيات والسلطات التي منحها لرئيس الجمهورية، فهذا الأخير هو الذي يعين أعضاء الحكومة، ويرقي القضاة وينقلهم، ويرأس المجلس الأعلى للقضاء، ويعين غالبية أعضاء المجلس الدستوري والمجلس الاستشاري (الغرفة الثانية)، وبالتالي ينهي مبدأ الفصل بين السلطات، ويسحب من السلطة التشريعية والسلطة القضائية جوهر وظائفهما ووسائل الدفاع عن اختصاصاتهما.

ب. مستوى الحريات العامة والفردية: لم يخصص الدستور التونسي الجديد قسماً مستقلاً لباب الحريات، بل جاءت النصوص المتعلقة بشتى أشكال الحريات العامة موزعة على مختلف فصول الدستور. أما القوانين المتعلقة بالأحزاب والصحافة والانتخاب، فهي تستند إلى وزير الداخلية الذي له سلطة مطلقة في قبول أو رفض اعتماد أي حزب أو صحيفة. وعلى مستوى الممارسة والواقع، يلاحظ القيود المفروضة على حقوق النشر والتعبير والتجمع، باستثناء الحزب الحاكم الذي ينفرد بتأطير المواطنين وتوزيع شعبه على أحياء المدن والأرياف بشكل يضمن تغطية ترابية شاملة. وعليه، أدى الإصلاح الحزبي إلى الانتقال من الحزب الواحد إلى الحزب المهيمن.

ج. الانتخابات والمشاركة السياسية: إن المتتبع للتجربة الانتخابية التونسية التعددية يلاحظ أن المشاركة في الانتخابات البرلمانية في الأعوام 1989، 1994، 1999، 2004 لم تحدث تغييراً ملموساً في

([1]) هيجتون، ريتشارد (2001). نظرية التنمية السياسية، ترجمة: حمدي عبد الحميد، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ص 220.

([2]) عبد النور، ناجي (2011). مرجع سابق، ص 149.

([3]) عبد الجواد وآخرون، جمال (1998). التحول الديمقراطي المتعثر في تونس ومصر، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

([4]) عبد النور، ناجي (2011). مرجع سابق، ص 150–151.

وضع الحريات، ولم تدفع إلى المزيد من النزاهة والشفافية، بل ارتفعت نسبة المقاطعة الشعبية وحجم التزوير.

د. تنامي الهاجس الأمني: يلاحظ تنامي المعالجة الأمنية للقضايا ذات الطابع السياسي، وتضخم الجهاز الأمني، وتراجع الوظيفة السياسية للحزب الحاكم، مقابل التوسع في الوظائف والأدوار الأمنية، حيث تحول إلى ممارسة الضبط والرقابة على مستوى الشارع التونسي من خلال تحويل خلايا الحزب إلى ما سمي لجان الأحياء التي عملت كخلايا مدنية أمنية(1).

ه. الفجوة بين التحرر على مستوى الاقتصاد والتسلطية على مستوى السياسة: حاولت تونس انتهاج أفضل السبل لتجنب مزالق الانعكاسات السلبية للتحولات العالمية من خلال تبنيها سياسات اقتصادية واجتماعية متوازنة لضمان الاستقرار الاجتماعي، الذي يعد الدعامة الأساسية لتحقيق الاستقرار السياسي.

من خلال مراجعة التطورات السياسية الإقتصادية في تونس، ثبت أنها تطبق سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي، التي تقوم على سياسات التحرير الاقتصادي، استجابة للضغوط التي تعرضت لها تونس من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين. وبالرغم من أن هذه السياسة لم تكن تعني في بادئ الأمر إلغاء دور الدولة بحال من الأحوال، فإنها كانت تعني تغيير طبيعة هذا الدور(2).

ساهمت تلك السياسة (التثبيت والتكيف) في توسيع هامش انفتاح تونس الاقتصادي على العالمين الخارجي والداخلي، إلا أنها لم تسمح في إحداث تحول ديمقراطي حقيقي في البلاد، بل على العكس من ذلك ساهمت تلك السياسة في الإضرار بعملية التطور الديمقراطي. وعموماً، فإن انعكاسات سياسات التحرير الاقتصادي على تلك العملية سوف يتوقف في جانب منه على طبيعة الآثار الإقتصادية والإجتماعية التي أفرزتها وستفرزها السياسات المعنية(3).

سهلت سياسات الانفتاح الاقتصادي التي اعتمدتها الجمهورية التونسية الثانية عملية الاختراق الإمبريالي للاقتصاد والمجتمع التونسيين، وكرست علاقات التبعية للنظام إزاء المراكز الرأسمالية الغربية، التي توفر له موارد مالية عن طريق القروض والتسهيلات الإئتمانية للديون، والتي كرست في الوقت ذاته عملية تسلط الطبقة البرجوازية المهيمنة التي كانت، وما زالت، غير مستعدة لتقديم تنازلات لمصلحة الإصلاحات الديمقراطية. لذا، كانت تلك العولمة بمثابة عقبات وتحديات بنيوية حقيقية وقفت أمام عملية التحول الديمقراطي(4).

يلاحظ عند متابعة عملية التحول في تونس أنها تمت من أعلى، وبمبادرة فوقية من السلطة الحاكمة، حيث كان الرئيس بن علي آنذاك رئيساً للحكومة، ثم قام بانقلاب سلمي، وتولى الحكم وتبنى الديمقراطية، ووضع لها قيوداً قانونية وتنظيمية وحتى فكرية، وأصبحت التعددية السياسية معترفاً بها في ظل قيود تحد من نشاطها وتحجم إمكانية وصول الأحزاب إلى السلطة، مع هيمنة السلطة التنفيذية على الحياة السياسية، وهو ما دل على شكلية الديمقراطية دون جوهرها الحقيقي(5).

---

(1) فرحات، محمد فائز (2004). مرجع سابق، ص 196.

(2) مطر، عبد الرحمن (2001). تونس بن علي: شرعية الانجاز، دمشق: دار النورس، ص 49.

(3) عبد النور، ناجي (2011). مرجع سابق، ص 151.

(4) المديني، توفيق (1989). المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دمشق: دار الزأوية، ص 24.

(5) عبد النور، ناجي (2011). مرجع سابق، ص 152.

ركز النظام التونسي في عهد الرئيس بن علي على التطوير الاجتماعي والاقتصادي كمتنفس للشعب التونسي يغنيه عن المطالبة بالتغيير الحقيقي والإصلاح السياسي والانتخابات النزيهة وتدأول السلطة. واستعان في تنفيذ ذلك بالقبضة الأمنية، لكن الفشل في عدم تحقيق التوازن الجهوي في السياسات التنموية بشكل يوفر فرص العمل للشباب العاطل عن العمل، وغياب العدالة الإجتماعية، والتضييق على الحريات الفردية والعامة، كل ذلك جعل الشارع التونسي ناقماً على الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي[1].

المبحث الثاني: الأوضاع الإقتصادية في تونس قبل الثورة 2011

ورثت حكومات الثورة التونسية أوضاعاً اقتصادية صعبة؛ فالاستياء من تدهور الأوضاع المعيشية للمهمشين والفقراء كانت السبب المباشر لإشعال الثورة التونسية، وهي الإشكالية نفسها التي باتت تواجهها الحكومة المؤقتة نتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسي والتدهور الأمني، بالإضافة إلى عدم وضع رؤية اقتصادية شاملة تخرج البلاد من حالة التدهور الاقتصادي والاكتفاء بالعمل بنفس آليات النظام السابق، وعدم توسيع مساحة المشاركة في الرؤى الاقتصادية مع غيرها من أحزاب وقوى المعارضة بما يهدف إلى وضع حلول عاجلة للتفأوت بين الطبقات والدخول. وقد كان لذلك كله تداعيات سلبية أدت إلى تقلص الاستثمارات الخارجية، وتراجع عائدات السياحة، ومن ثم تراجع واضح في احتياطيات النقد الأجنبي وتقلصها وفقاً لإحصائيات البنك المركزي إلى حدود 6 ونصف مليار دولار أواخر عام2012 ، وارتفاع عجز الميزان التجاري في ديسمبر من العام نفسه ليبلغ 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة لتصل إلى18% ، ونسبة الفقر لتصل إلى(24% أقل من 2 دولار يومياً)خاصة في المناطق الفقيرة والمهمشة جنوب وغرب البلاد. ([2])

تبلغ مساحة تونس نحو 162100 كم 2 وتمتد السواحل التونسية لنحو 1300 كم على مياه البحر الأبيض المتوسط الأمر الذي جعلها جاذبة للسياحة الساحلية إلى جانب الأنواع الأخرى من السياحة ، وقد ساعد موقعها الجغرافي القريب من أوروبا أن يرتبط اقتصادها ارتباطاً وثيقاً باقتصاديات الإتحاد الأوروبي حتى كانت تونس أول دولة من دول حوض البحر المتوسط التي وقعت على اتفاقية مشاركة مع الإتحاد الأوروبي. ويستم الإقتصاد التونسي بالانفتاح على العالم الخارجي وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تونس خلال الفترة 2000-2005 نحو 4.4% ارتفع إلى 5.7% خلال عام 2006 ثم إلى 6.3% خلال عام 2007 قبل أن يتراجع إلى 4.5% خلال عام ثم إلى 3.1% خلال عام 2009 وعام 2010 بفعل الأزمة المالية العالمية والتي أثنى البنك الدولي – حينها – على تعامل تونس معها، كذلك جاء ترتيب تونس في التنمية البشرية في عام 2010 رقم 81 ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة .

لكن ما أظهرته الثورة أن النمو الاقتصادي السريع، بل وحتى التقدم في مجال التنمية البشرية لا يكفي إذا كان الجزء الآخر من الثقة يشمل البطالة والتباينات الإقليمية (الجهات والمناطق) بالإضافة إلى اتساع قواعد الشرائح الإجتماعية المبعدة عن جوائز الاستفادة من خبرات ذلك النمو. ويمكن تلخيص أهم الدوافع الإقتصادية والإجتماعية للثورة التونسية على النحو التالي:

([1]) عبد النور، ناجي (2011). مرجع سابق، ص 152.

([2])جاد ، عماد ، (2012) ، التقرير الإستراتيجي العربي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ص 119–120.

مشكلة البطالة

وفقاً لبيانات معهد الإحصاء الوطني التونسي، يُقدر عدد سكان تونس في منتصف شهر مايو 2010 بحوالي 10.5 مليون نسمة، في حين يبلغ عدد سكان الفئة العمرية (15-59) سنة نحو مليون نسمة أو ما نسبته 66.4% من مجموع السكان، لذا فإن سوق العمل التونسي يتمتع بارتفاع نسبة القادرين على العمل. كذلك تبلغ نسبة من هم في الفئة العمرية (15-29 سنة) نحو 28.4% من مجموع السكان وتصل النسبة إلى 43.7% في الفئة العمرية من (15-39) وهذا مؤشرعلى غلبة العنصر الشبابي في المجتمع التونسي.

يُقدّر عدد السكان الناشطين (منتصف مايو 2010) نحو 3769 ألف نسمة منهم 3277.4 ألف مشتغل أو ما يعادل نحو 87% من السكان الناشطين، بينما يُقدّر عدد المتعطلين 491.8 ألف نسمة أي نسبة البطالة تبلغ نحو 13%، ويمثل العاطلون في مستوى التعليم العالي (من تجأوز بنجاح السنة الأولى من التعليم العالي) نحو 157.3 ألف نسمة أو ما نسبته 32% من إجمالي العاطلين (مقابل نحو 4.5% من إجمالي العاطلين عام 1999) في الوقت الذي يبلغ فيه العاطلون عن العمل من مستوى غير المتعلمين (لم يحصلو على تعليم ابتدائي أو ثانوي أو عالي) نحو 21.9 ألف نسمة أو ما نسبته 4.5% من إجمالي العاطلين (مقابل نحو 13.5% من إجمالي العاطلين عام 1999)، الأمر الذي دفع المتعلمين والخريجين إلى تشكيل اتحاد للخريجين العاطلين، وهو ما يدل على ما انصرفت إليه بعض الآراء من أن "العاطل التونسي يشكل نموذجاً خاصاً لكونه ليس عديم التكوين ولا فاقداً للخبرة، بل إن مستواه التعليمي يحول دون عثوره على فرصه للعمل".

تُقدّر نسبة البطالة لدى فئة الناشئين من مستوى التعليم العالي (منتصف مايو 2010) نحو 22.9% (مقارنة بنحو 8.6% فقط في عام 1999)، بينما تُقدّر نسبة البطالة من بين حاملي الشهادات العليا بنحو 23.3% وبالمقابل كانت نسبة البطالة في صفوف خرجي الجامعات والمعاهد العليا نحو نحو 3.8% عام 1994، وقد خَلق هذا التفاقم في نسبة البطالة عند حامل الشهادات العليا وضعاً اجتماعياً متأزماً ونوعاً من الإحباط وفقدان الأمل في حياة مناسبة(أنظر جدول رقم 1).

وتكمن الصورة الأكثر صعوبة في نسبة البطالة لدى الشباب والتي تُقدر بنحو 28.7% في الفئة العمرية (15-19 سنة) ونحو 29.7% في الفئة العمرية (20-24 سنة) كما تشكل الفئة العمرية (20-39 سنة) نحو 60.1% من إجمالي العاطلين، كما يتضح من جدول رقم (1) الذي يوضح تطورعدد العاطلين والتوزيع النسبي لهم ونسبة البطالة حسب الفئة العمرية في تونس في منتصف مايو من الأعوام (2011-2008).

جدول رقم (1)

تطور أعداد العاطلين والتوزيع النسبي لهم ونسبة البطالة حسب المستوى التعليمي في تونس ([1])

بيان	عدد العاطلين (بالألف)				التوزيع النسبي				نسبة البطالة (%)		
	مايو 2009	مايو 2010	مايو 2011	مايو 2009	مايو 2010	مايو 2011	نوفمبر 2011	مايو 2009	مايو 2010	مايو 2011	نوفمبر 2011
لا شيء	23.7	21.9	29.2	4.8	4.5	4.2	4.1	6.1	5.7	8.0	9.3
ابتدائي	132.0	118.5	157.9	27.0	24.1	22.4	22.0	10.4	9.2	12.4	13.0
ثانوي	194.5	193.6	299.8	39.7	39.4	42.5	41.0	14.0	13.7	20.6	19.9
عالي	139.4	157.3	217.8	28.5	32.0	30.9	32.9	21.9	22.9	29.2	30.5
غير مصرح به	0.7	0.5	0.2								
المجموع	490.3	491.8	704.9	100.0	100.0	100.0	100.0	13.3	13.0	18.3	18.9

([1])المعهد الوطني للإحصاء ،التشغيل والبطالة للثلاثية الرابعة من سنة 2011 ، المسح الوطني حول السكان والتشغيل ، فيفري 2012 ، ص ص 29–30.

جدول رقم (2)

تطور عدد العاطلين والتوزيع النسبي لهم ونسبة البطالة حسب الفئة العمرية في تونس([1])

بيان	عدد العاطلين (بالألف)				التوزيع النسبي %				نسبة البطالة (%)			
الفئة العمرية	2008	2009	2010	2011	2008	2009	2010	2011	2008	2009	2010	2011
19-15 سنة	54.0	56.3	47.4	70.2	12.0	11.5	9.6	9.9	29.6	33.6	28.7	43.6
24-20 سنة	127.6	129.8	135.4	196.3	28.5	26.5	27.5	27.9	27.9	29.9	29.7	41.8
29-25 سنة	145.5	163.6	160.2	240.8	32.5	33.4	32.6	34.2	22.9	25.7	24.2	34.5
34-30 سنة	59.0	64.3	73.3	113.1	13.2	13.1	15.0	16.9	11.5	11.4	12.9	19.0
39-35 سنة	23.8	25.9	28.5	40.8	5.3	5.3	5.8	5.8	5.4	5.6	6.1	8.8
44-40 سنة	14.4	18.8	16.0	18.5	3.2	3.8	3.3	2.6	3.3	4.3	3.8	4.3
49-45 سنة	10.5	15.0	12.2	10.9	2.4	3.1	2.5	1.5	2.9	3.9	3.2	2.8
59-50 سنة	11.3	15.1	13.8	12.4	2.5	3.1	2.8	1.8	2.6	3.2	2.8	2.5
60 سنة فما فوق	2.3	1.5	4.7	1.9	0.4	0.2	0.9	0.3	1.8	1.2	3.0	1.4
المجموع	448.4	490.3	491.8	704.9	100.0	100.0	100.0	100.0	12.4	13.3	13.0	18.3

([1]) المعهد الوطني ، للإحصاء المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة 2011 ، ديسمبر 2012 ، ص30 .

أ- التفاوت بين الجهات والأقاليم:

حظيت المناطق الشرقية (الواقعة على الشريط الساحلي) بالأفضلية والدعم المتواصل والسخي، في حين عانت المناطق الداخلية(مناطق الوسط والجنوب) من التهميش لفترات طويلة. فحسب الميزان الاقتصادي لسنة 2012 الصادر عن وزارة التنمية الجهوية والتخطيط فإن مستوى التنمية الإقتصادية والإجتماعية لا يتعدى 0.28 بسيدي بوزيد مقابل 0.8 في تونس، وبينما سجلت نسبة الفقر المدقع في سنة 2010 على المستوى الوطني نحو 4.6% ، فإن هذه النسبة تنخفض لنحو 1.1% في إقليم تونس (تونس – أريانة – بن عروس – منوبة) ولنحو 1.6% في جهات الوسط الشرقي(سوسة – المنستير – المهدية – صفاقس) ولنحو 1.8% في جهات الشمال الشرقي في (نابل – زغوان – بنزرت) ، وترتفع لنحو 14.3% بجهات الوسط الغربي (سيدبوزيد – القصرين – القيروان) كما يتضح من جدول(3).

جدول رقم (3)

تطور نسب الفقر في تونس([1])

بيان	نسبة الفقر المدقع (%)			نسبة الفقر (%)		
	2000	2005	2010	2000	2005	2010
إقليم تونس	4.3	2.3	1.1	21.0	14.6	9.1
الشمال الشرقي	10.5	5.4	1.8	32.1	21.6	10.3
الشمال الغربي	12.1	8.9	8.8	5.3.	26.9	25.7
الوسط الشرقي	6.4	2.6	1.6	21.4	12.6	8.0
الوسط الغربي	25.5	23.2	14.3	49.3	46.5	32.3
الجنوب الشرقي	17.5	9.6	4.9	44.3	29.0	17.9
الجنوب الغربي	21.7	12.1	6.4	47.8	33.2	21.5
المستوى الوطني	12.0	7.6	4.6	32.4	23.3	15.5

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن نسبة الفقر انخفضت إلى 15.5% في سنة 2010 مقابل 23.3% في سنة 2005 و 32.4% في سنة 2000 ، وكذلك انخفضت نسبة الفقر المدقع إلى 4.6% في سنة 2010 مقابل 7.6% في سنة 2005 و 12% في سنة 2000، ويعود الانخفاض في نسب الفقر إلى نمو الاستهلاك خلال تلك الفترة وخاصة بالنسبة للفئات ذات الدخل المحدود. إلا أن هذا التحسن يخفي تباين في النسب بين المناطق الداخلية والشريط الساحلي فقد

([1])Institute National de La Statuesque ,Measure DE La Pauvrete . des inequalities et la Polarization 2000-2010 , October 2012. PP39-40.

وصلت نسبة الفقر المدقع في المناطثق الداخلية وبالتحديد في الوسط الغربي إلى 13 مرة مستوى الفقر المدقع في إقليم تونس بينما كانت لا تزيد على 6 مرات سنة 2000.

كذلك فإن معدلات البطالة المرتفعة أيضاً من نصيب المناطق الداخلية ، فوفقاً لبيانات عام 2010 فإنها تزيد عن 20% في مناطق مثل القصرين (20.7%) وقفصة (28.3%) وتطتأوين (23.6%) مقارنة بمعدل البطالة الوطني (13%) ، ليس هذا فحسب ، بل أن البطالة من مستوى التعليم العالي سجلت معدلات مرتفعة في قفصة (46.5%) وقبلى (41.3%) وسيدي بوزيد (40.2%) والقصرين (38.5%) مقارنة بمعدل (22.9%) على المستوى الوطني، ويوضح الجدول رقم (4) تفاصيل التفأوت بين الجهات والأقاليم في البطالة بشكل تفضيلي وبحسب المستوى التعليمي أيضاً .

جدول رقم (4)

تطور نسبة البطالة (%) حسب الولاية والمستوى التعليمي في تونس

بيانات شهر مايو من كل عام([1])

الولاية والإقليم	2009						2010						2012
	لا شي	ابتدائي	ثانوي	عالي	غير مصرح	إجمالي	لا شئ	ابتدائي	ثانوي	عالي	غير مصرح	إجمالي	إجمالي
تونس	5.4	10.7	10.8	13.1	9.9	11.2	3.7	13.4	15.5	13.9	-	14.2	20.4
أريانة	5.3	10.7	11.6	11.9	7.7	11.1	3.0	8.8	12.9	11.2	-	10.8	13.7
بن عروس	6.9	10.2	13.9	14.4	9.8	12.9	4.1	9.4	12.4	14.6	8.4	12.2	18.7
منوبة	6.6	14.5	17.1	22.3	0.0	16.2	5.2	10.8	17.5	24.8	20.4	15.3	25.5
إقليم تونس	5.9	11.3	12.6	14.0	8.7	12.3	4.0	11.1	14.5	14.4	4.6	13.2	19.4
نابل	2.7	6.2	12.0	26.4	9.8	10.6	5.8	9.0	10.9	24.0	-	11.4	13.3
زغوان	5.6	7.0	11.9	19.3	0.0	9.8	3.2	3.4	5.8	10.7	-	4.9	8.9
بنزرت	3.2	9.1	13.0	24.9	13.3	12.2	2.9	9.1	14.6	22.1	10.5	12.8	12.6

([1])عام 2009 : المعهد الوطني للإحصاء ، المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة 2009 ، 186.. عام 2010 : المعهد الوطني للإحصاء ، المسح لوطني ل حول السكان والتشغيل لسنة 2010 ، جوان 2011 ، ص154 . عام 2012 : المعهد الوطني للإحصاء ، إحصائيات تونس ، 13 سبتمبر 2012 ، ص ص : 4-5 ؛ المعهد الوطني للإحصاء ، التشغيل والبطالة : الثلاثي الثاني 2012 ، نشرة إحصائية P0201 ، ص4 .

12.6	11.0	4.7	21.9	11.7	8.3	4.4	11.1	10.0	25.2	12.4	7.2	3.4	**الشمال الشرقي**
19.7	11.5	11.5	29.7	14.1	8.1	3.8	17.3	16.9	32.0	21.4	14.7	6.8	**باجه**
18.5	17.7	27.4	38.2	22.1	11.4	7.8	20.3	12.4	32.0	26.4	18.4	9.1	**جندوبة**
12.1	12.4	-	28.0	15.2	10.1	4.9	12.4	0.0	26.8	14.3	10.7	4.7	**الكاف**
15.8	15.6	-	27.3	19.2	13.1	8.2	16.5	31.3	32.4	21.9	11.9	6.8	**سليانة**
16.7	14.4	11.7	31.6	17.9	10.6	6.1	17.0	15.5	30.9	21.7	14.4	7.2	**الشمال الغربي**
15.9	13.0	9.3	19.4	11.4	11.3	11.9	15.3	10.9	17.0	14.8	15.5	10.3	**سوسة**
5.7	6.1	-	17.5	4.4	2.5	4.8	10.2	23.6	22.5	8.5	6.1	8.1	**المنستير**
17.7	12.2	18.5	28.0	11.4	9.7	5.5	15.0	19.4	29.1	15.9	11.9	4.6	**المهدية**
11.7	7.4	30.5	18.1	6.5	4.6	2.2	10.5	0.0	18.4	10.7	8.4	4.2	**صفاقس**
12.4	9.3	20.8	19.4	8.1	6.5	4.7	12.3	11.0	19.9	12.1	10.0	5.7	**الوسط الشرقي**
15.9	10.6	46.3	35.8	11.2	5.9	4.6	10.8	0.0	29.3	12.0	8.4	5.5	**القيروان**
26.2	20.7	26.1	38.5	23.7	17.2	11.3	18.6	26.6	31.4	22.6	17.5	9.1	**القصرين**
29.4	14.7	-	40.2	16.9	10.3	7.0	11.3	11.9	34.5	12.3	9.0	4.5	**سيدي بوزيد**
32.1	14.8	29.2	38.1	16.6	10.3	7.4	13.3	13.4	31.5	15.5	11.1	6.2	**الوسط الغربي**
23.3	18.1	13.0	37.6	18.2	9.6	6.0	15.6	21.2	32.0	16.3	10.2	6.6	**قابس**
21.0	13.9	10.0	32.4	12.6	7.7	4.0	11.4	0.0	26.2	11.7	5.7	7.9	**مدنين**
51.7	23.6	-	38.4	27.7	11.5	4.6	21.9	40.0	28.8	26.8	15.5	9.0	**تطأوين**

الجنوب الشرقي	7.3	8.8	15.7	29.0	12.9	14.6	5.0	8.8	16.7	35.4	10.6	16.8	26.1
قفصة	7.7	13.1	20.1	42.2	12.1	21.1	10.1	17.8	29.7	46.5	26.1	28.3	26.7
توزر	8.1	15.8	19.4	34.9	40.0	19.9	9.1	12.7	18.9	24.8	-	17.0	28.4
قبلى	6.4	8.8	12.1	36.5	9.0	15.3	3.2	7.7	14.8	41.3	11.8	17.5	19.9
الجنوب الغربي	7.4	12.6	17.8	39.6	15.6	19.3	8.4	14.1	24.0	41.7	16.9	24.4	25.3
المجموع	6.1	10.4	14.0	21.9	11.1	13.3	5.7	9.2	13.7	22.9	12.0	13.0	17.6

في مجال التعليم لم يكن الوضع أحسن حالاً بالنسبة للمناطق الداخلية، ففي بلد مثل تونس تفتخر بمجانية التعليم وسهولة الالتحاق بالتعليم الجامعي، كانت ولاية سيدي بوزيد واحدة من معدلات التخلف التعليمي في البلاد حيث وصلت نسبة التخلف التعليمي إلى 2.6 % وأيضا القيروان والقصرين اللتان تجأوزتا ذلك المعدل حيث حققتا 3.5% و 4% على التوالي. كذلك فإن المناطق الداخلية متأخرة أيضاً فيما يتعلق بالرعاية الصحية والإستثمارات، لذا فإنه ليست مصادفة أن الإحتجاجات بدأت في المناطق المحرومة مثل سيدي بوزيد وساندها من البداية سكان ولاية القصرين.

ج- التفأوت في توزيع الدخل القمي:

بالرغم من معدلات النمو المرتفعة التي حققتها تونس في الفترة الأخيرة إلا أن توزيع مكتسبات هذا النمو كان يتم بطريقة غير عادلة الأمر الذي أدى إلى أن الأثرياء يزدادون والفقراء يزدادون فقراً. ويؤكد ذلك انخفاض قيمة دليل التنمية البشرية لتونس خلال عام 2010 من 0.683 إلى 0.511 بعد تعديله بعامل عدم المسأواة، بل إن معامل جيني (وهو من المقاييس الهامة والأكثر شيوعاً في قياس عدالة توزيع الدخل القومي) قد سجل 40.8 خلال السنوات 2000-2010 وهو معدل مرتفع يدل على مدى التفأوت في توزيع الدخل القومي.

هذا التوزيع غير العادل للدخل القومي والثروات أدى إلى إحساس التونسيين بالظلم وهو ما أدى إلى شقوق عميقة في العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكومين الأمر الذي، وإن لم يكن هو السبب الرئيس في انطلاق الاحتجاجات، إلا إنه كان – على الأقل – أحد أهم الأسباب التي ساعدت في استمرار الاحتجاجات حتى هروب بن علي، وليس أدل على ذلك من الهتافات التي كان يرددونها المتظاهرون في الشوارع " لا لا للطرابلسة .. اللي سرقوا الميزانية " أي عائلة ليلى الطرابلسي زوجة زين العابدين بن علي. وتشير بعض الدراسات إلى مدى تغلغل نفوذ ليلى الطرابلسي وعائلتها في الهيمنة والسيطرة على نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي، إما عبر امتلاك الشركات والمؤسسات المالية أو عبر العمل كوسيط بعمولة مالية من أجل تسهيل الإجراءات الإدخارية أو المالية، كما ذكرت إحدى الصحف التونسية أن أسرة الرئيس السابق بن علي وأسرة زوجته سيطرتا على 40% من مجمل النشاط التونسي.

وفي هذا الصدد يُشار إلى أن تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام 2010 (بخصوص مستوى الفساد) قد أدرج تونس في المرتبة 59 من أصل 178 دولة شملها التقرير من حيث تفشي درجة الفساد في أجهزة الدولة ومؤسساتها، حيث سجل مؤشر مدركات الفساد (مقياس يترأوح بين 0-10، حيث يشير الرقم 0 إلى أن هناك فساداً عالٍ في الدولة والرقم 10 يشير إلى أن الدولة نظيفة من الفساد) قيمة 4.3 وهي درجة منخفضة تشير إلى تفشي درجة الفساد والتي انكشفت بصورة أكبر بعد الثورة حيث انخفض مؤشر مدركات الفساد إلى 3.8 في عام 2011 وتم إدراج تونس في المرتبة رقم 73 من أصل 182 دولة.

تذهب بعض الدراسات إلى أن تفشي الفساد لعب دوراً محوياً في إهدار الموارد العمومية وفي اضعاف عمل الآليات الاقتصاددية المحفزة والتنافسية وفي قدرة الاقتصاد التونسي على جذب الاستثمارات الأجنية وتقديم نسب نمو معقولة لدفع عملية التنمية. فكان لهذا العامل (الفساد) الدور الرئيسي في الدفع بالإصلاحات السياسية إلى صدارة المطالب الإقتصادية والإجتماعية، نتيجة تغلغل الفساد والرشوة في جميع القطاعات الحيوية، فتحولت الإحتجاجات الإجتماعية ضد الفقر وهشاشة التشغيل وارتفاع نسب البطالة والتفأوت الاجتماعي الجهوي إلى انتفاضة شعبية بشعارات سياسية استهدفت بالأساس رموز النظام القائم.

تعتبر الحالة الإقتصادية المتردية وارتفاع نسبة البطالة السبب الرئيسي الذي يعيق الشباب التونسي عن تكوين حياة أسرية جديدة، حيث وصلت نسبة غير المتزوجين في الفئة العمرية (15 سنه فما فوق) إلى 40.4% وهذا مؤشر على ضعف القدرة المادية – لدى فئة الشباب الراغب في الزواج – وعجزهم عن تأسيس حياة مستقرة جديدة ، مما يزيد حالة القنوط واليأس والذي انفجر مع الاحتجاجات.غير أنه لا يمكن اعتبار الدوافع الإقتصادية والإجتماعية وحدها هي المحرك الأساسي للثورة، لكن هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن الدوافع الإقتصادية والإجتماعية – تنأولتها الدراسات والأبحاث – ساهمت بشكل أساسي في الدفع باتجاه الثورة تلك المتعلقة بالواقع السياسي وواقع حقوق الإنسان والواقع التعليمي بالإضافة إلى الموروث الثقافي والفكري للشعب التونسي.

المبحث الثالث: أسباب ودوافع الثورة التونسية:

ساهمت مجموعة من الأسباب والعوامل في قيام الثورة التونسية وسأسرد فيما يلي بعضها:

1- **فقدان الأمل في التغيير والإصلاح:** صادر نظام الحكم في تونس والذي استمر لعقود حق الشعب التونسي بواقع أفضل، بعد أن فشل النظام التونسي في إحداث التنمية الوطنية في البلاد، إذ يلاحظ تزايد عدد العاطلين عن العمل في صفوف الشباب والذين يشكلون قرابة (40%) من مجمل عدد السكان.

2- **تزايد الإحساس بمرارة الواقع الاجتماعي:** اندلعت الثورة بشكل عفوي نتيجة الإحساس المتزايد بمرارة الواقع الاجتماعي المؤلم والظلم الواقع على الشعب التونسي فالقاعدة العريضة تشعر بأن الأوضاع الإجتماعية والمعيشية أصبحت أكثر سوءاً وأقل أمناً عمّا كانت عليه، أما شباب الطبقة فوق الوسطى الذين شاركوا في الثورة كانوا مثلهم مثل بقية الشباب يشعرون بالإحباط نفسه، فقد أدى تآكل الطبقة المتوسطة إلى اقتراب شريحة كبيرة منهم من الفقراء وتزايد الإحساس بمعاناتهم.

3- **الرغبة في العيش بكرامة:** ساهمت عوامل مثل تغييب الشباب عن العمل السياسي والذي يهدف فيما يهدف إلى المشاركة بفاعلية في مستقبل البلاد والتخطيط للعيش بكرامة في إحداث الثورة في كل من مصر وتونس، فتونس أيقظتها صرخة البائع الجوال بوعزيزي الذي أحرق نفسه احتجاجاً على انتهاك الشرطة لحرمته ومصادرة عربته مصدر الدخل الأساسي له ولعائلته لتجد صداها في كافة المدن التونسية. (1)

دور وسائل الاتصال في إذكاء الثورة:

واجهت الصحافة في تونس من مدة طويلة رقابة صارمة، وأظهر تقرير الإتحاد الدولي للصحافة أنه بين آيار 2009 وحتى آيار 2010 واجهت الصحافة واحدة من أسوأ السنوات منذ الإستقلال، مضايقة لم يسبق لها مثيل، فصور الرئيس لم تفارق صفحاتها الأولى يوماً واحداً، إضافة إلى قيام بن علي بشراء دار للنشر، تنشر أربع صحف واحدة منها موقعها الإلكتروني الذي ينشر باللغة الفرنسية، وبرزت قضايا سياسية دولية من خلال الأحداث كان لها أثراً قوياً في شحن المتظاهرين، تمثل أهمها في التصميم على إنهاء تبعية نظام بن علي للغرب الذي منح تونس حوافز اقتصادية كبيرة، لتصبح أكثر قمعية بإسم مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن والاستقرار.

اعتمدت الاحتجاجات التونسية بشكل كبير على وسائط الإعلام الإلكتروني وبخاصة شبكات التواصل الاجتماعي في التواصل الجماهيري، ومثلت حلقة التواصل الأفقي هذه أحد أبرز أدوات النجاح، ومن خلال هذه الوسائط ضمن الثائرون وصول صوتهم إلى قطاع كبير من الشباب التونسي إضافة إلى العالم الخارجي، ونقل الأحداث على طبيعتها وحقيقتها إلى الشعب داخل البلاد.

وكان لشبكات التواصل الاجتماعي أربعة أدوار خلال الاحتجاجات في تونس تمثلت بما يلي:

1- نجاحها في تحشيد الجمهور وتحقيق الشعبية .

---

(1) التقاطي، حاتم،(2011)، الثورة التونسية ومستقبل القول،www-essAHAFA-iNFo

2- ساهمت في بروز المواطنة الفاعلة والإيجابية .
3- كانت أدوات مضادة للدعاية والإشاعات .
4- ساعدت الناس في تحليل البيانات التي تصدر عن الحكومة .

في حين تجاهلت وسائل إعلام الدولة تغطية احتجاجات المجتمع التونسي في أيامها الأولى انتشر توزيع الصور والفيديوهات على نطاق واسع على الشبكات الرقمية وشبكات العائلات والأصدقاء، ولم تكن شبكات التواصل الاجتماعي مجرد ناقل لأحداث تونس، وإنما تحولت بطبيعتها التفاعلية، واتساع نطاق استخدامها خاصة بين فئات الشباب، إلى واحدة من المحركات الأساسية. وساهمت بفعالية ملحوظة في تشكيل وعي جديد من خلال حركة التسييس السريعة والمكثفة وربط النشطاء ببعضهم، وتنسيق حركتهم، وخلق بيئة اتصالية، تغيّرت فيها أنماط التواصل الاجتماعي والسياسي، وأصبح للإعلام فيها تأثير غير قوي وفعال.[1]

لعبت شبكات التواصل الاجتماعي في تونس دور وكالات الأنباء التي لا تخضع للرقابة، فعملت الهواتف المحمولة والفيس بوك وتويتر واليوتيوب على تغطية الاحتجاجات بشكل حي وهو ما جلب انتباه وسائل الإعلام لأصوات الشعب التونسي، وحافظ على استمرارية زخم المحتجين، وتحتل تونس مرتبة متقدمة بالنسبة لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي في الدول المجأورة لها بحيث بلغ عدد مستخدمي شبكة فيس بوك في 26 آب من العام 2011 ، ما نسبته (24.94%) من مجموع السكان ، وبلغت نسبة الشباب مستخدمي الموقع الذين تترأوح أعمارهم من (17-40) سنة ، مايقارب (65%) من مجموع المستخدمين.

وبلغ عدد مستخدمي شبكة التواصل الاجتماعي تويتر (35.746) مستخدم في العام 2011 ، واستغل الشباب التونسي بشكل فعّال تشابك وترابط وتفاعلية الإنترنت من أجل نشر المعلومة على أكبر عدد ممكن من مواقع الشبكات الإجتماعية العالمية ووسائط شبكة الانترنت 2.0 (وهذه الوسائط هي الجيل الجديد من الإنترنت عالي السرعة وصعب الاختراق) حتى تصعب على النظام التونسي مهمة التصدي لها وحجب الحقيقة .

فقد استخدم التونسيون برنامج جدأول البيانات المشتركة لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وتتبع الإنفاق الحكومي وجمع المعلومات عن الفساد الرسمي، حيث أنتجت شبكة من الناشطين شريط فيديو قصير عن استخدام ليلى الطرابلسي طائرة لرحلاتها الخاصة للتسوق، ونشروا صورة الطائرة وهي تقلع مغادرة، وتهبط عائدة من مدن التسوق الرئيسة في أوروبا براكب واحد (زوجة الرئيس)، وجرى توزيع شريط الفيديو على نطاق واسع من قادة المجتمع المدني التونسي، مما قوض مصداقية الرئيس وغذّى الانطباع السائد عن الفساد.

دفعت مميزات شبكات التواصل الاجتماعي الحكومة إلى العمل عى حجبها وملاحقة المستخدمين عن طريق بروتوكولات الشبكة، وقامت بمحأولات كثيرة لسرقة كلمات السر لفيس بوك والياهو من الصحفيين المعارضيين عبر الإنترنت، وقد نجحت في ذلك أحياناً ولكنها لم تنجح في منع وصول انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت ضد الشعب المنتفض والموثقة بصور وفيديوهات إلى باقي شرائح ومدن البلاد ومن ثم العالم الخارجي، فقد نشرت قصة سجن زهير اليحيأوي (37 عاماً) مؤسس موقع (Tunzine) وهو موقع معارض لنشره رسالة من عمه وهو قاضٍ طالب بسلطة قضائية مستقلة، وكيف توفي بعد عامين من إطلاق سراحه بسبب ما تعرض له في السجن من تعذيب وسوء معاملة.

([1]) عبد المولى ، عز الدين ، (2011) ، دور الإعلام في ثورة الشعب ، معهد الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 5/3 http://www.dohainstitute.org

كما عممت الشبكات صور البوعزيزي وهو يحترق، وصور الغضب والاحتجاج من سيدي بوزيد، ورأى أهالي كل منطقة احتجاج المناطق الأخرى وصمودها في زمن حقيقي، فشعروا أنهم ليسوا وحدهم، بل جزء من شعب عظيم يتحرك، وحقق التونسيون مطالبهم، فأسقطوا نظام الحكم برئاسة بن علي، واستعادوا ثروات البلاد المنهوبة، وأنهوا مرحلة الاعتقالات الجماعية والتعذيب الممنهج، ودون النظر إلى الإصلاحات الأخرى فإن هذا يعد أكبر انتصار سياسي.

عوامل نجاح الثورة التونسية:

1- المجتمع التونسي هو مجتمع متجانس لا يتحول فيه الصراع بسهولة إلى صراع طائفي أو عشائري. ولا تتحول فيه الصراعات الطبقية والسياسية إلى صراعات على مستوى الهويات الجزئية. ويرى الدكتور- صبحي غندور – أن خصوصية المجتمع التونسي في تركيبته الدينية والعرقية وعدم وجود تعددية طائفية أو مذهبية أو عرقية قد يّسر نجاح الانتفاضة، فالهدف واحد وليس لكل طائفة دينية أو عـرقية أهداف مختلفة[1] لذلك فلو حدثت التجربة التونسية في دول أخرى ذات تعددية دينية أواثنية فلابد وأن تكون النتائج مختلفة.

2- عدم وقوف الجيش التونسي كطرف مع النظام هو عامل مهم لإنجاح الثورة، فالجيش التونسي بعيد عن السياسة الداخلية منذ الاستقلال ومن ثم لم يكتسب على عكس الجيوش في الجزائر ومصر وسوريا خبرة في الدفاع عن النظام السلطوي ومؤسسة الحكم في مواجهة انتفاضات شعبية أو في ضبط البلاد في أوقات الاضطرابات، وقد مثل بُعد الجيش التونسي عن السياسة ورفضه التدخل لقمع ثورة الياسمين حين عجزت الأجهزة الأمنية عن القيام بذلك عاملاً حاسماً في نجاح الثورة وتحقيق أول أهدافها وهو الإطاحة برأس النظام (الرئيس بن علي) [2]. ولم يستجب الجيش لأوامر النظام ورفض إطلاق النار على المتظاهرين في العاصمة واكتفى بحماية المنشآت العامة مفضلاً سقوط النظام على أن يرتكب مذبحة بحق المدنيين.

3- إصرار المتظاهرين على تحقيق أهداف معينة وهي إخراج الرئيس زين العابدين بن علي وزوجته ليلى الطرابلسي التي قامت بأعمال تتعلق بالفساد وسرقة المال العام وتولي العديد من المـناصب العليا في الدولة[3].

4- الحميّة العشائريّة: والتي مازالت حاضرة في مدينة سيدي بوزيد والتي ساعدت على اشتعال الغضب بين الأهالي وتجمهرهم احتجاجاً على سلوك السلطات في التضييق على المواطنين وتهديدهم في مصادر رزقهم اليومي على بساطتها مما دفع بأحد أبنائها (محمد بوعزيزي) إلى إشعال النار في جسده أمام مقر الولاية في تونس.

5- أخذ الشباب كفئة مضطهدة ومهمشة ولا مصالح لها لزمام الأمور وتولي قيادة الثورة بنفسه ومراكمة ضغوطه على النظام الحاكم وإجبار رئيسه على الهرب رغم الأسلوب الوحشي الذي اتبعه في التعامل مع الثائرين [1].

([1])العبدلي، جبلاني، (2011) ، قراءة في عوامل نجاح الثورة التونسية،www–ALJeeRAN.NeT

([2]) فرنسا:زين العابدين بن علي لم يطلب اللجوء – في الأهرام المصرية. في 22/1/2011

([3])محمد، نهي،(2011)، ما أسباب ثورة تونس، www–EJABAT_google–com

6- خذلان الغرب للنظام الحاكم : وتمثل ذلك في:

أ - بحث الغرب عن الشفافية والعدالة للإستثمار في تونس وتصاعد الأصوات المنتقدة للنظام.

ب- فتور دعم الغرب للنظام الحاكم الذي أصبح مكبلاً، فهو لديه القوة الكافية لقمع الشعب لكنه لا يستطيع استعمالها بسب مراقبة المنظمات الحقوقية الخارجية له.

ج- لم يعد الغرب يساند بحماسة مواقف السلطة من الإتجاه الإسلامي فقد تغيرت مواقف الغرب من الإسلاميين مثل (الإخوان المسلمين) الذين يختلفون عن الإتجاه الإسلامي التكفيري مثل القاعدة وصاروا مقتنعين بضرورة وجود نظام ديمقراطي بديل حتى وإن أدى ذلك إلى وصول تيار إسلامي إلى الحكم كما هو الحال في تركيا [2].

7- عدم وجود قيادة معيّنة للثورة: حيث كان غياب الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية أو عدم قدرتها على قيادة المتظاهرين وتحريضهم وتوجيههم من أسباب تعقيد مهمة سلطة النظام في محاصرة الأحداث واحتوائها لعدم وجود قيادة معينة يمكن اعتقالها أو التفأوض معها.

8 - نشوب الأحداث بشكل مفاجئ في الأطراف بالمدن المهمشة انطلاقاً من سيدي بوزيد وصولاً إلى القصرين وإلى تاله قبل أن تمتد على نطاق أوسع. أي أن الانتقال السريع لهذه المظاهرات إلى المدن التونسية حتى وصولها إلى صفاقس وتونس العاصمة تعتبر الحلقة الفاصلة في إنهاء نظام بن علي[3] فلو انطلقت شرارة الثورة من مركز العاصمة لأمكن القضاء عليها في مهدها بفعل ما عليه من عسكرة للحياة اليومية بالعديد من الأجهزة القمعية وآلاف من أعوان الأمن.

9 - دور بعض الأجهزة الإعلامية كالقنوات التلفزيونية والاتصالات الإكترونية، فقد كان هناك فرق شاسع بين ما يبثه الإعلام الرسمي والحقيقة في الشارع، وقد ساهمت قناة الجزيرة على سبيل المثال وبعض القنوات الأخرى والفيس بوك في نشر الصورة الأخرى لحقيقة الثورة الشعبية مما أدى إلى قناعة التونسيين بقضيتهم وإلى مواصلة الانتفاضة حتى أن الإعلام الرسمي عجز عجزاً كاملاً عن ممارسة التعتيم أو تشويه الحقائق [4].

10- تمتع الشعب التونسي بقدر كبير من الثقافة حيث لم يقم بأعمال تخريب ونهب، إلا بعض الحالات البسيطة والتي يُنسب البعض منها إلى مليشيات الحرس الرئاسي.

11- تعليقات الرئيس التونسي على الأحداث، فقد أسهم ذلك في استمرارهم وصمودهم وبالتالي نجاحهم في تحقيق أهدافهم، حيث كان الرئيس يسخر من المواطنين ويصورهم على أنهم إرهابيون تحركهم قوى خارجية بالإضافة إلى توعده لهم بالعقاب مما أثار

([1]) عرب في المهجر يتحدثون عن ثورة الياسمين. تكرار التجربة التونسية في البلاد العربية وارد مع اختلاف النتائج،في www-ELAPH-com-16/4/2011

([2]) أسباب الثورات العربية – الأوضاع المعيشية والإقتصادية السيئة وسوء الأوضاع السياسة والفساد ARwikipedia.org 17/4/2011

([3])عرفة، محمد جمال، (2011)، جمهوريات – فيس بوك وتويتر ويوتيوب تقود ثورة تونس www- oNislAM-Ne

([4]) سليمان ، حسن ،(2011)، تونس الثورة المشهد التداعيات العبر. www-ARABic-AWATe.com

غضب المحتجين أكثر وأكثر، خاصة مع ما يرون أنه عدم استجابة من السلطات لمطالبهم رغم ما أريق من دماء الشهداء[1]. وبذلك كان رد فعل الدولة المستخف بذكاء الناس ورد فعل الأجهزة الأمنية المستهتر بحياة الناس أحد هذه العوامل التي تسببت في نجاح ثورة الأحرار التونسيين.

المبحث الرابع: الثورة التونسية

اندلعت الثورة الشعبية في تونس في 2010/12/1 احتجاجًا على الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي تعيشها تونس وتضامنًا مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه، واستطاعت هذه الثورة في أقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي (الذي حكم البلاد لمدة 23 سنة بقبضةٍ حديدية). هذا النجاح الذي حققته الثورة الشعبية التونسية أظهر أن قوة الشعب العربي تكمن في تظاهره وخروجه إلى الشارع، وأن الجيش هو قوة مساندة للشعب وليس أداة لدى النظام لقمع الشعب. كما أضاءت تلك الثورة الأمل لدى الشعب العربي بقدرته على تغيير الأنظمة المتسلطة وتحقيق تطلعاته. [2]

رفض الجيش الوطني التونسي أوامر الرئيس بن علي القاضية بمشاركة الجيش في مواجهة الاحتجاجات إلى جانب قوات الأمن، وكان رفض قائد جيش البر رشيد عمار لأوامر بن علي بمثابة نهاية لحكمه للبلاد[3]، وهناك مصادر أخرى أشارت إلى أن قائد الجيش التونسي تلقى أوامر من الولايات المتحدة بالإستيلاء على مقاليد الأمور في تونس لوقف الفوضى الناتجة عن احتجاجات الشعب التونسي[4]، لكنه رفض ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الجيش التونسي دافع عن المواطنين ضد الشرطة في بعض المظاهرات.

أعلن وزير الداخلية التونسي في يوم 2011/1/21 أن السلطات الأمنية اعتقلت عماد الطرابلسي شقيق ليلى بن علي زوجة زين العابدين بن علي. واعتقال مدير جهاز الأمن الرئاسي الجنرال علي السرياطي، كما وضعت السلطات التونسية كلاً من وزير الدولة والمستشار الخاص للرئيس التونسي الأسبق عبد العزيز بن ضياء ورئيس مجلس المستشارين عبد الله القلال والمستشار السياسي لبن علي عبد الوهاب عبد الله والذي يعد من أبرز مهندسي السياسة الإعلامية في تونس قبل الثورة.

وفي 2011/1/23 اعتقلت السلطات التونسية مالك قناة حنبعل الخاصة العربي نصرة مع ابنه بتهمة الخيانة العظمى وذلك لقيامه بالتحريض على العنف والعمل على عودة الرئيس السابق زين العابدين بن علي وذلك بحكم علاقة المصاهرة التي تربطه مع زوجة الرئيس. وفي 2011/1/26 أصدرت منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) بلاغًا لأعضائها لاعتقال

([1]) الاحتجاجات والمظاهرات مطالبة بتغير الأوضاع الإقتصادية في تونس – في --www- MAReFA-- oRg-17/4/2011

([2])أحمد، عبد الرحمن محمد (2013)، مرجع سابق.

([3]) الجيش الوطني التونسي يحمي الثورة التونسية من مغتاليها ،(2013)، نقلاً عن الموقع http://new.elfagr.org/

([4]) المرجع نفسه.

الرئيس السابق زين العابدين بن علي وستة من أقربائه وذلك بناءً على مذكرة اعتقال أصدرتها السلطات التونسية.[1]

توسعت دائرة الاحتجاجات بولاية سيدي بوزيد لتنتقل الحركة الاحتجاجية من مركز الولاية إلى البلدات والمدن المجاورة كالمكناسي والرقاب وسيدي علي بن عون ومنزل بوزيانو القصرين و فريانة ، حيث خرج السكان في مسيرات حاشدة للمطالبة بالعمل وحقوق المواطنة والمساواة في الفرص والتنمية، وقد تطورت الأحداث بشكل متسارع وارتقت الاحتجاجات لتأخذ طابع سياسي ومطالبة الشعب بتنحي الرئيس بن علي عن منصبه وبالحريات ومحاسبة العابثين بالأموال العامة والتحقيق بقضايا الفساد.

تم في يوم 17 كانون الثاني 2012 تشكيل حكومة جديدة برئاسة الوزير الأول محمد الغنوشي شارك بها عدد من زعماء المعارضة، وأعلن الغنوشي أن الحكومة ستعمل بعيدًا عن الأحزاب السياسية، كما أعلن عن حاجة الحكومة إلى ستة أشهر على الأقل قبل إجراء الانتخابات العامة كما أكد على التزام حكومته بالإفراج عن السجناء السياسيين وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق ومحاربة الفساد السياسي والتجاوزات والتحقيق مع أصحاب الثروات الهائلة أو المشتبه في فسادهم وقد أطاح الشعب بهذه الحكومة وقد تم إعادة تشكيلها في 27 كانون الثاني، وقد قدم الوزير الأول محمد الغنوشي يوم 27 شباط استقالته أمام القنوات التلفزية في نقل مباشر، وقد أوكل الرئيس التونسي المؤقت فؤاد المبزع الوزير المتقاعد الباجي قائد السبسي في عهد الرئيس السابق الحبيب بورقيبة بتشكيل حكومة جديدة وقد شكلها وترأسها في 7 آذار 2011.[2]

قررت الحكومة في 19 كانون الثاني 2011 الإفراج عن 1800 سجين، بينهم عدد من سجناء الرأي ينتمون إلى حركة النهضة الإسلامية والذين يشكلون أغلبية المعتقلين لأسباب سياسية في تونس. وأطلق سراح بقية سجناء الحق العام الذين لا تتعدى مدة عقوبتهم ستة أشهر وذلك بمختلف السجون في البلاد.

حسب فريق من مجلس حقوق الإنسان فإن حصيلة القتلى الذين سقطوا خلال اندلاع الثورة بلغ (219) شخصً، بحيث توفي (174) شخصًا خلال المظاهرات التي سبقت 14 كانون الثاني 2011، و(78) شخص توفوا في اضطرابات عمت السجون في يوم 15 كانون الثاني من نفس العام.

محاولات النظام التونسي إخماد أو تحجيم الثورة:

شملت المظاهرات التي خرجت احتجاجاً على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في البلاد مدناً عديدةً في تونس وكان عدد الثوار يتزايد بشكل مستمر ويزداد حماسهم وشجاعتهم يوماً بعد يوم، وبدأ الأمر يخرج عن نطاق السيطرة الأمنية، وهو ما دفع النظام السياسي في تونس لاستخدام أساليب وطرق مختلفة في محأولة لإخماد هذه الثورة، وقد تنوعت هذه الأساليب ما بين ترهيب وترغيب ولكنها فشلت جميعها في إيقاف طوفان الغضب التونسي، فمهما كانت قوة الطاغية وجبروته واستبداده، لا يكون إلا بسبب ضعف الشعب أو قابليته للاستعباد والإستبداد وهو ما لم يقبله الشعب التونسي والثوار الأحرار، ومن أهم الأساليب التي لجأ إليها النظام التونسي والرئيس زين العابدين بن علي لتطويق الثورة وتهدئة الصدور الثائرة:

([1])مسار الثورة التونسية بعد عام من اندلاعها(2011). 2011/12/17، نقلاً عن: http://www.turess.com، ص4.

([2]) الانتقال الديمقراطي في تونس ، نقلاً عن الموقع http://ar.wikipedia.or.

1- إقالة عدد من الوزراء من بينهم وزير الداخلية (رفيق بالحاج) (1).

2- في 10 كانون الثاني 2011 ألقى الرئيس زين العابدين بن علي خطابا أعلن فيه عن سلسلة من الإجراءات الإجتماعية والإقتصادية التي ستتخذها الحكومة التونسية بهدف تحسين أوضاع الشباب، ووعد الرئيس بخلق 300 ألف فرصة عمل جديدة بمشاركة مؤسسات الدولة والشركات الخاصة، كما اقترح عقد ندوة وطنية تشارك فيها المجالس الدستورية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجامعيين بهدف اقتراح خطط واستراتيجيات جديدة لدعم سياسة العمل، كما تعهد الرئيس بإعطاء دفعة جديدة للإعلام وتخصيص مساحات إعلامية أوسع لكل ولايات الجنوب لتعبر عن مشاكلها، إضافة إلى دعم وحدات الإنتاج السمعية والبصرية لإفساح المجال أمام المواطنين للتعبير عن آرائهم و متطلباتهم (2).

3- في 14 كانون الثاني 2011 حلّ بن علي الحكومة التونسية وتمّ إعلان حالة الطوارئ في البلاد كما منعت السلطات التونسية التجمعات فيما أكثر من ثلاثة أشخاص حيث يتم القبض عليهم أو إطلاق الرصاص إذا ما حأولوا الهرب، كما أعلن عن الدعوة لانتخابات برلمانية عاجلة خلال ستة أشهر، كما لجأت السلطات إلى الحل الأمني المتمثل في الدفع بتعزيزات أمنية ضخمة إلى بعض المناطق لقمع الاحتجاجات وشن حملة اعتقالات واسعة.

4- لجأت السلطات التونسية إلى حل التعتيم الإعلامي فقد قامت بمنع جميع الصحفيين التونسيين والأجانب من الوصول إلى مناطق الاحتجاجات واقتصر دور وسائل الإعلام الوطنية على بث البيانات المقتضبة التي تبثها وكالة تونس أفريقيا للأنباء.

5- عملت السلطات التونسية على تشجيع الشباب على العمل من خلال موافقة الحكومة التونسية على العديد من الإشعارات أو الطلبات المقدمة من الشبان للحصول على التمويل الحكومي خاصة خريجي التعليم العالي لإنجاز مشاريع خاصة (3).

كل هذه الأساليب التي اتبعتها السلطات التونسية من أجل تحجيم وإخماد ثورة الأحرار التونسيين لم تنجح ولم تهدىء من ثورة المحتجين بل على العكس، فمع شدة البطش والقمع والإرهاب الذي ظل يمارَس ضد المتظاهرين زاد لهيب وحماس الشباب التونسي واتّسعت ساحة المواجهة ولم يهدأ الشعب التونسي حتى عندما أعلن زين العابدين بن علي في خطابه الأخير قائلاً: "لا رئاسة مدى الحياة، لا رئاسة مدى الحياة"، ولم يهدأ الشارع التونسي إلا عندما سمع خبر تنحي الرئيس زين العابدين بن علي عن الرئاسة ومغادرته البلاد.

الموقف الإقليمي والدولي تجاه الثورة التونسية:

اختلفت المواقف الإقليمية والدولية إزاء ثورة تونس وإن كان معظمها قد جاء مؤيداً للتغيير الذي حدث في تونس. وسوف نتنأول بعض هذه المواقف والاتجاهات الإقليمية والدولية إزاء الثورة التونسية ومنها على سبيل المثال:

(1) محمود، هنا ، (2001) ،معلومات أساسية عن جمهورية تونس، آفاق أفريقية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات. العدد رقم7،ص158

(2)محمود ،علي عبده،(2011)، الثورة التونسية الأسباب، عوامل النجاح، النتائج، نقلاً عن: http://www.sis.gov.eg/Newvr/.

(3) مورخون – ثورة تونس الأعنف في تاريخها – في 2011-4-13-WWW-MAKTOOB-COM

جامعة الدول العربية: أكد المتحدث الرسمي للجامعة بأن الجامعة العربية قلقة من الأوضاع في تونس وأنها تراقب الوضع عن كثب ودعا جميع الأطراف إلى التوصل لإجماع وطني يخرج البلاد من أزمتها.

الأمم المتحدة : أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن قلقه إزاء التطورات الجارية في تونس وأسفه للخسائر الحاصلة في الأرواح ودعا إلى البحث عن تسوية للأزمة والاحترام الكامل لحرية التعبير والتجمع.

موقف الولايات المتحدة : أشاد الرئيس الأمريكى باراك أوباما بشجاعة الشعب التونسى وقال إن الولايات المتحدة تقف إلى جانب المجتمع الدولي للشهادة على هذا النضال الشجاع من أجل الحصول على الحقوق العالمية التي يجب أن نحافظ عليها.

الموقف الفرنسي: رفضت الحكومة الفرنسية لجوء زين العابدين إليها وقامت السلطات الفرنسية ببعض الإجراءات لضمان منع أية تحركات مالية مشبوهة للأصول التونسية في فرنسا[1].

موقف المملكة المتحدة: أعلنت الصحف البريطانية أن سقوط الرئيس التونسى هو مثال على التحولات والأحداث غير المتوقعة، وأكد بيان وزارة الخارجية أن "تونس تعيش الآن لحظة تاريخية" [2].

الموقف المصري: أعلنت مصر في بيان لوزارة الخارجية أنها تؤكد على احترامها لخيارات الشعب في تونس الشقيقة وأنها تثق في حكمة الأشقاء التونسيين وقدرتهم على تثبيت الأوضاع وتجنب سقوط تونس في الفوضى. وعلى الصعيد الشعبي فقد تظاهر عشرات النشطاء السياسيين المصريين أمام نقابة الصحفيين بالقاهرة للتعبير عن دعمهم للثورة التونسية رافعين الأعلام المصرية والتونسية.

الموقف العراقي: تفادى علي الدباغ المتحدث باسم الحكومة العراقية التعليق على الوضع في تونس وقال إن هذه مسألة داخلية تخص الشعب التونسي، والعراق لا يتدخل في شئون الدول الأخرى.

الموقف السوداني: رحب السودان بالتغيير السياسي في تونس مستخدماً لغة مماثلة بشأن احترام إرادة الشعوب. [3]

الموقف الإيراني: اتسمت المواقف الإيرانية إزاء الثورات العربية بالتدرج والتفأوت حسب علاقة إيران بهذه الدول حيث تعاملت مع بعضها بحذر وأيّدت أخرى بقوة ورفضت الاحتجاجات في دول أخرى مثل العراق واعتبرتها من المحرمات. وأعلنت موقفها رسمياً تجاه الثورة في تونس من خلال بيان لوزارة الخارجية يشير إلى أن المهم هو تنفيذ مطلب الأمة التونسية بأفضل شـكل ممكن بصفتها دولة يمكنها أن تلعب دوراً فعالاً في الأمة الإسلامية. [4].

---

(1) ثورة الياسمين. تونس إلي أين والتداعيات الإقليمية،(2011)، www-SHoRouKNews-com

(2)الليبي ، نجيب، الوسط التونسي،(2011)، www-TUNiSALWASAT-com

(3) فؤاد ، حازم، (2011)، الأوبزرفر. الأنظمة السلطوية الفاسدة كلها هشة – وبن علي لم يكن استثناء..في www-DOSTOR-Org-17/4/2011

(4)صبيح، خالد، (2011) ، مواقف من ثورة تونس، www-AHeWAR-oRg

الموقف الإسرائيلي: اهتمت وسائل الإعلام الإسرائيلية بتطور الأحداث في تونس وازداد هذا الاهتمام مع تحول هذه التظاهرات إلى ثورة شعبية واسعة أطاحت بالرئيس التونسي وانعكس هذا الاهتمام على مستوى متخذ القرار السياسي، وأعربت مصادر إسرائيلية بعد نجاح الثورة عن خشيتها من أن تقوم تونس بقطع علاقاتها غير الرسمية مع إسرائيل أو أن تقوم بالتقرب من الدول المتطرفة في العالم العربي.

كان للثورة التونسية العديد من النتائج على المستويين الداخلي والخارجي: فعلى المستوى الداخلي كانت أهم هذه النتائج هي كسر حاجز الخوف الذي أكد بأن الشعب قادر على الفعل متى أراد طالما وجد الأمل والإصرار، بالإضافة إلى التطور الواضح في السياسة الإعلامية التونسية حيث بدأت الوسائل الإعلامية المختلفة تدرك جدية رسالتها وتعمل على طرح العديد من القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتي كانت منذ وقت قصير من الممنوعات والمحرمات. وأضحى القارئ للصحافة التونسية اليومية يتابع تحقيقات وأخبار وأحاديث صحفية تقربه من شواغله وتفتح له أبواب التقائه بالمسؤول وبالحديث وبالتالي تأتي الصراحة والشفافية في التعامل بين المؤسسات من ناحية والمواطن من ناحية أخرى[1].

هذا بالنسبة لبعض النتائج التي تحققت على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فقد كان للثورة التونسية تأثير كبير على العديد من الدول ليست العربية فقط وإنما امتد إلى الصين أيضاً والتي قامت بتعديل الدستور الصيني. هذا بالإضافة إلى نتائج الثورة التونسية على الدول العربية التي نشرتها معظم الوسائل الإعلامية وأصبحت حديث هذه الوسائل وأهمها بالطبع ما حدث في مصر من تنحي الرئيس مبارك عن السلطة، ومحأولات القذافي في ليبيا لكسب الرأي العام من خلال توزيع الأموال والسكن والقروض من غير ضمانات على الشعب، وتوزيع ملك البحرين 1000 دينار لكل عائلة بحرينية، وإعلان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عدم ترشيح نفسه للرئاسة، ورفع قانون الطوارئ في الجزائر بالإضافة إلى قيام السلطات الكويتية بصرف منح مالية للشعب، وتم إقالة الحكومة الأردنية وتشكيل حكومة جديدة.

([1])صبيح، خالد، (2011) ، مواقف من ثورة تونس، www–AHeWAR–oRg

الفصل الخامس

الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في تونس بعد الثورة 2011

اندلعت الحركات الاحتجاجية في تونس إثر قيام عاطل جامعي (محمد البوعزيزي) بإحراق نفسه في سيدي بوزيد، وذلك في 17 كانون الأول 2010، ثم امتدت موجة الغضب من المناطق الداخلية في وسط البلاد وجنوبها لتصل إلى المدن الساحلية والسياحية، مثل سوسا، لتستقر في وسط العاصمة، مركز الثقل السياسي والاقتصادي في البلاد. واتخذت الاضطرابات أشكالاً جديدة تنوعت مظاهرها، من الاحتجاجات إلى التظاهرات والاعتصامات والإضرابات والمسيرات والوقفات الاحتجاجية، وشاركت في هذه الأنشطة فئات اجتماعية مختلفة (فئات الطلبة والعمال والموظفين والمحامين والأطباء)، وتجاوب معها التونسيون في عدد من العواصم الأوروبية، كباريس ولندن، حيث نظموا مسيرات احتجاج أمام الكثير من السفارات التونسية والمنظمات الدولية. وما يمكن رصده في الفعل الاحتجاجي هو ظهور الشباب كفاعل هام في المشهد السياسي، حيث انخرط في العديد من الحركات الاحتجاجية، وتحلى بقدر كبير من الاستقلالية. ولم تقتصر المطالب في هذه التجمعات الاحتجاجية على الحقوق الوظيفية والتشغيل، وإنما تطورت لتشمل المطالبة بالانفتاح السياسي والحريات الإعلامية، وحق المواطنين في الإعلام والوصول إلى المعلومة، ومحاربة الفساد، وتحقيق العدالة الإجتماعية، إلى المطالبة بتنحية الرئيس من الحكم(1).

سيتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : الاوضاع الاجتماعية في تونس بعد الثورة 2011 :

المبحث الثاني : الاوضاع الإقتصادية في تونس بعد الثورة 2011:

المبحث الأول : الاوضاع الاجتماعية في تونس بعد الثورة 2011 :

لقد طرأت مجموعة من التغيرات على الاحتجاج التونسي، شكلاً ومضموناً، لعل أهمها الاتساع الكمي والنوعي، وتبني الانتفاضة المواجهة مع الأجهزة الأمنية حتى سقط منها قتلى بالعشرات، أما أهم الخصائص التي تميزت بها الحركة الاحتجاجية فهي(2):

- قادة الحركات الاحتجاجية شباب هم خريجو الجامعات وحملة الشهادات العليا والمعطلون عن العمل. وقد ساهم هؤلاء بشكل واضح في انتشارها وتوسعها حتى وصلت إلى المدن الساحلية وإلى العاصمة تونس.
- بدا الحراك عفوياً خارج الأطر الحزبية والمؤسسية المتعارف عليها، مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والاتحادات العمالية والطلابية، بسبب حالة الجمود والانقسام الداخلي التي شابت أحزاب المعارضة وخوفها من بطش السلطة.

---

(1) عبد النور، ناجي (2011). مرجع سابق، ص 153.

(2) عبد النور، ناجي (2011). مرجع سابق، ص 153-154.

- عدم قدرة القوى السياسية (الأحزاب السياسية والجمعيات غير السياسية) على التواصل مع قوى الاحتجاج الاجتماعي، بسبب غياب التحالف، أو على الأقل نوع من التواصل بين الشباب والعاملين في المجال السياسي.
- الاعتماد على العمل الاحتجاجي المباشر، مثل التظاهرات والإضرابات والاعتصامات، كبديل من العمل السياسي، وبدون الحصول على تصريح مسبق من السلطة ممثلة في الأجهزة الأمنية.
- طول نفس التحرك الشعبي التونسي، إذ امتدت الانتفاضة 25 يوماً.
- التوزيع الجغرافي للاحتجاجات، بحيث انطلقت من البلديات في وسط البلد وجنوبها إلى المدن في الشمال والمناطق السياحية، حتى وصلت إلى العاصمة، مركز المؤسسات السياسية والإدارية والأمنية.
- عبرت الحركات الاحتجاجية عن نمط جديد من المطالب الإجتماعية والسياسية والحاجة إلى الإصلاح السياسي.

ملاحظة أخيرة تتعلق بأهم ميزات الحركات الاحتجاجية، وتأسيسها على البعد التاريخي، فالشعب التونسي له ذاكرة نضالية اجتماعية عميقة تعود إلى حركات التحرر من الاستعمار الفرنسي في الأربعينيات من القرن العشرين، حيث قادت الاتحادات العمالية حركات احتجاجية تطالب بالتحرر والاستقلال[1].

المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في الحركات الاحتجاجية:

في ظل التطورات العالمية الراهنة وثورة الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، أصبح من غير الممكن عزل أية حركة اجتماعية أو سياسية عن متغيراتها الداخلية والخارجية، وهذه الحقيقة العلمية تنطبق على موجة الاحتجاجات في تونس، حيث تضافر العديد من المتغيرات الداخلية الإجتماعية والسياسية مع الإقليمية والدولية فدفع إلى موجة الاحتجاجات. وأغلب الحركات الاحتجاجية التي شهدتها بلدان المغرب العربي منذ الاستقلال، لم تنطلق من فراغ عفوي، بل كانت تقف وراءها دائماً إرهاصات سياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية[2]، وسيتم تقسيم هذه المتغيرات إلى متغيرات داخلية وأخرى خارجية.

أولاً: المتغيرات الداخلية:

تنقسم إلى عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية:

أ- العوامل السياسية: يتحقق الاستقرار السياسي في أي مجتمع نتيجة عدة عوامل، من بينها وجود توازن بين النظام السياسي وبيئته الإجتماعية، ويقصد بذلك تحقيق أربعة أبعاد: الأول هو أن يعكس النظام السياسي قيم المجتمع الثقافية والإجتماعية الرئيسية، الثاني: هو أن تعكس سياسات النظام مصالح وأهداف الجماعات والطبقات المؤثرة في المجتمع، والثالث هو أن يوجد النظام قنوات الاتصال القادرة على ربط جميع أجزاء الجسد المجتمعي بحيث تشعر كل جماعة أو فئة بأنها تستطيع أن تؤثر في عملية صنع القرار، الرابع هو أن تعكس النخبة في داخلها القوى المجتمعية المختلفة بحيث تشعر كل قوة بأن النخبة تمثل امتداداً لها، وعندما عجزت مؤسسات النظام السياسي الرسمية، خاصة المؤسسات المحلية الأقرب من المواطن المحلي والمسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة وغير الرسمية (ضعف الأحزاب السياسية، احتكار وسائل

([1]) عبد النور، ناجي (2011). مرجع سابق، ص 154.

([2]) عبد النور، ناجي (2011). مرجع سابق، ص 154.

الإعلام)، عن استقبال التطورات الإجتماعية وتبني المطالب الإجتماعية واحتوائها، أصبح ذلك مبعثاً ودافعاً لوضع الأزمة، ونمو حركات الرفض الاجتماعي والسياسي، التي تعبر عن نفسها في مختلف الأشكال من الحركات والاحتجاجات وخروجها عن الأطر المؤسسية والحزبية[1].

ويمكن تلخيص هذه العوامل التي حركت الفعل الاحتجاجي بالنقاط التالية[2]:

1) تمثل الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع أحد الأسباب الدافعة إلى الإضطرابات؛ فالخطب والتصريحات الرسمية قدمت صورة مشرقة عن الإنجازات الإقتصادية والإجتماعية التي حققتها تونس، لكنها موجودة فقط في الشريط الساحلي الشمالي، هذه التصريحات غذت عزوف الشباب عن المشاركة السياسية في الانتخابات الأخيرة عام 2009 في جو من المقاطة الواسعة. إن وجود أزمة ثقة ومصداقية في خطاب السلطة على امتداد عقدين من حكم الرئيس جعل الشباب ينتقم من الأوضاع العامة، ويخرج في حركات احتجاجية تعبر عن حالة غضب.
2) انهيار شرعية النظام القائم نتيجة عجزه عن إيجاد حلول للمشكلات الإجتماعية والإقتصادية في المناطق الجنوبية والحدودية، ورفضه السماح بقدر أكبر من الحريات والمشاركة السياسية، حتى يتمكن الشباب التونسي من المساهمة في صنع السياسات العامة، والتمثيل على مستوى المجالس المنتخبة المحلية والتشريعية.
3) الحضور المكثف للحزب الحاكم إدارياً، وعلى مختلف المستويات، وطنياً وجهوياً ومحلياً، وممارسة الرقابة عن طريق إنشاء لجان التنسيق الحزبي، إضافة إلى التداخل بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب والوزارة الأولى، وهو من مخلفات عهد النظام السابق، ولم يبقَ أمام الشباب إلا التظاهر لإخراج المكبوت من أجل أن تتمكن الأغلبية الصامتة والمهمشة من التعبير عن سخطها[3] على هذه الممارسات التي عمقت الشعور بخيبة الأمل في تجسيد المشاركة الفعلية.
4) طرح مشروع يكرس الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي المطلق، حيث تصاعدت وتيرة الجدل الدائر في تونس بشأن مطالبة قوى سياسية ونقابية بالتمديد للرئيس زين العابدين بن علي لولاية سادسة عام 2014. ووجهت الدعوة إلى اللجنة المركزية للحزب الحاكم لتبني هذه المطالبة رسمياً. وفي المقابل، شنت المعارضة حملة مضادة، محذرة من مغبة ما تراه تعديلاً جديداً للدستور على المقاس، بما يرسي عملياً رئاسة مدى الحياة، وتأثير ذلك في مستقبل العمل السياسي، ومبدأ تدأول السلطة في تونس[4].
5) ضعف القوى الحزبية، وعدم تعبيرها عن مصالح الشباب وقضاياهم، حيث لم تتمكن الأحزاب السياسية في تونس من القيام بدور فاعل ومؤثر في الحياة السياسية والإجتماعية، وتمثيل المصالح ونقل انشغالات الشباب إلى أجندة السياسة العامة للحكومة، فأصبحت عاجزة بسبب تقادم أفكارها وأيديولوجيتها وأساليبها في الدعاية والممارسة ومختلف أشكال الفعل السياسي، وأصبحت تعيش أمراضاً داخلية، كغياب الديمقراطية والجري وراء المناصب والمكاسب والمصالح، رغم درجة تمثيلها الضعيفة

---

(1) عبد النور، ناجي (2011). مرجع سابق، ص 155.

(2) عبد النور، ناجي (2011). مرجع سابق، ص ص 155-158.

(3) عبد الرحيم، حافظ (2006). الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية–سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس، سلسلة أطروحات الدكتوراة، 59، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص326.

(4) عبد النور، ناجي (2011). مرجع سابق، ص 156.

في البرلمان[1]. هذه الوضعية التي تعيشها الأحزاب شجعت الشباب على الخروج في مسيرات عفوية غير مؤطرة ليعبر عن مصالحه بعدما عجزت الأحزاب عن القيام بدور الوسيط والمعبر عن هذه المصالح. وظلت الأحزاب مبتعدة عن الاحتجاجات الإجتماعية، فلم تسجل حضورها في الفضاء العمومي تعبيراً عن الاحتجاج، ليراهن الشباب على الوسائط الإعلامية الحديثة لإيصال رسالته. هذا بالإضافة إلى غياب دور المعارضة والمجتمع المدني في طرح مبادرة لشراكة حقيقية من أجل إيجاد حلول للمشكلات وصوغ مستقبل البلاد. وهذا ليس ناجماً عن القمع فحسب، بل هو ناجم أيضاً عن تشتتها وعدم اهتدائها إلى الأرضية المشتركة التي تقويها وتقوي الحركة الإجتماعية والشعبية[2].

6) تغيب النزاهة في الانتخابات: يعد ارتباط الانتخابات الرئاسية بالانتخابات التشريعية في تونس أمراً مثيراً للدهشة في ظل نظام رئاسي يتسم من الناحية النظرية بالفصل الكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ فقد عرفت العمليات الانتخابية في تونس ربطاً مربكاً لدى الناخب بين انتخاب كل من أعضاء السلطة التشريعية والمرشحين للرئاسة في وقت واحد. أما نتائج الانتخابات التشريعية، فجاءت لتعبر عن مجلس نيابي وحيد اللون (انتخابات 1989)، بالرغم ما عرفته هذه الانتخابات من إقرار نظام القوائم الموسعة في دورة واحدة، وبالأغلبية، وكذلك انتخابات 1994، على الرغم من إلحاح المعارضة على نظام النسبية الذي يسمح بتمثيلها في البرلمان. وتكررت العملية في انتخابات 25 تشرين الأول/أكتوبر 2009 البرلمانية والرئاسية الخامسة، التي أسفرت عن فوز بن علي بولاية رئاسية خامسة، كما فاز حزبه بأغلبية ساحقة في الانتخابات النيابية، وقد وصفت المعارضة الانتخابات الأخيرة بالمهزلة، كما شككت المنظمات غير الحكومية الدولية في حريتها ونزاهتها، على أساس أن نتائجها محسومة ومعروفة، ونسبة المفاجأة فيها معدومة[3].

7) من مقترب آخر، يمكن تمثل السلوك الاحتجاجي كمناسبة لتفريغ المكبوت السياسي، والاقتصاص من المسؤولين عن تفاقم الأزمات المجتمعية في تونس.

ب- العوامل الإجتماعية: يظل العامل الاجتماعي أكثر العوامل وجاهة في تفسير السلوك الاحتجاجي في تونس، فأغلب الحركات الاحتجاجية التي عرفتها تونس خلال الستينيات والسبعينيات وانتفاضة الخبز في كانون الثاني 1984 كانت بسبب تردي الخدمات الإجتماعية والبطالة، وتفشي الفساد، وغياب العدالة الإجتماعية.

1) البطالة: يعتبر العمل فاعلاً اجتماعياً أساسياً، ومن عناصر مقأومة البطالة ومواجهتها. فعندما تلتقي عوامل الهشاشة والبطالة والهامشية، تنشأ بيئة لا يمكن أن تطاق، وتكون الاحتجاجات والاضطرابات هي المتنفس. وعليه يمكن تفسير خلفية الاحتجاجات في تونس بمطالب الفئات المهمشة، وخصوصاً الشباب الحاصلين على شهادات جامعية، الذين يطالبون بتوفير فرص عمل لهم، لا سيما أن نسبة البطالة لدى هذه الفئة وصلت إلى حوالي 14 بالمئة، حسب الإحصاءات الرسمية. وقد قامت الحكومة بتنفيذ عدد من المشروعات للتخفيف من حدة البطالة، منها مثلاً مشروع الخارطة الصناعية الجديدة لدعم تنمية المناطق الداخلية، ومشروع تنمية مناطق الوسط الغربي والشمال الغربي.

([1]) لبيض، سالم (2010). الدولة وأحزاب المعارضة القانونية...أية علاقة؟ حالة تونس، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 27، صيف 2010، ص 21.

([2]) عبد النور، ناجي (2011). مرجع سابق، ص 157.

([3]) عبد النور، ناجي (2011). مرجع سابق، ص 157.

كما قامت الحكومة بدمقرطة الجامعات بأن وزعت الجامعات داخل كل ولاية تقريباً، وهو ما أدى إلى الاختلال بين العرض والطلب، فأصبحت الجامعة التونسية تعيش ضغوط التكوين، ولم يعد الاقتصاد التونسي بمختلف هياكله قادراً على استيعاب تلك الطاقات الجامعية الشابة؛ ففي عام 2009/2008، وصل عدد مؤسسات التعليم العالي التونسي إلى 200 مؤسسة منتمية إلى 12 جامعة، سجل فيها 350.828 طالباً، يدرسهم 2000 مدرس، لكن المشكلات تكمن في عدد المتخرجين الجامعيين بمختلف الشهادات العلمية (80 ألف متخرج)، وعجز اقتصاد البلاد، بقطاعيه العام والخاص، عن استيعابهم[1]. يضاف إلى ذلك أن الشهادات التي تعترف بها المؤسسات العامة والخاصة لا ينتدب أصحابها للعمل.

2) الغبن الاجتماعي: وهو يعتبر من أسباب الاحتقان الاجتماعي، فالألم النفسي الذي يتحول إلى غضب شعبي يعتصر نفوس أبناء الشعب حين يرون حفنة من العائلات المتنفذة تستولي على مقدرات البلاد الإقتصادية، وتعيش في البذخ والترف على حسابهم وحساب كدحهم وشقائهم، وتستغل ما لديها من نفوذ سياسي لتنادي بتعيين وريث للحكم حتى تضمن استمرار سيطرتها على الحكم[2].

3) غياب العدالة الإجتماعية: تعد السياسة التنموية غير العادلة في تونس من أهم أسباب الاضطرابات الإجتماعية، لأنها تتسبب في الفوارق الإجتماعية الضخمة، حيث انقسمت البلاد على مستوى التنمية إلى شريط ساحلي يستأثر بمعظم أو بكل الاستثمارات التنموية، سواء الأجنبية أو الحكومية، ومناطق داخلية معزولة وكأنها تعيش خارج زمن التنمية الذي تشهده تونس، وهو ما أدى بسكان المناطق الحدودية إلى الهجرة باتجاه الجزائر، فراراً مما أسموه تدهور ظروف المعيشة بفعل غياب برامج تنموية عن هذه المناطق التونسية المعزولة. وقد حاول النظام التونسي تبرير ذلك بكون الهجرة عمليات معزولة لا علاقة لها بالوضع العام في تونس.

4) الفساد الإداري والمالي: يعتبر الفساد بأشكاله وأنواعه في تونس القاعدة الأساسية في التعامل مع المواطن، وقد زاد الأمور سوءاً عما هي عليه.

5) تدحرج الطبقة الوسطى: تنامى في تونس خلال السنوات الأخيرة تدحرج الطبقة الوسطى في المجتمع، بسبب غلاء المعيشة وصعوبة العيش في المدن الكبرى لذوي الدخل المحدود. من الناحية الإجتماعية، تؤدي الفئة الوسطى دوراً أساسياً في تحقيق التوازن الاجتماعي والحراك الاقتصادي؛ إذ تشير إحصاءات رسمية إلى تضاعف عدد السكان الذين يعتمدون على الاستدانة من البنوك للإنفاق على شراء البيوت والسيارات الخاصة والأثاث 16 مرة في خمسة أعوام، فارتفع من 50 ألف شخص عام 2003 إلى 800 ألف شخص عام 2008، محققاً رقماً قياسياً. ويقول خبراء اقتصاديون إن غالبية أرباب البيوت من الأسر المتوسطة صاروا يستدينون لاقتناء بيت جديد أو سيارة أو لشراء الأثاث والتجهيزات المنزلية، وحتى للمصروف الشهري، وهو ما أدى إلى تضخم حجم الديون الخاصة[3].

ج- العوامل الإقتصادية: لقد مثل العامل الاقتصادي البيئة الأسياسية لنمو الاضطرابات فمع تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي، بالاستناد إلى برامج تثبيت الاقتصاد والتكيف الهيكلي التي تبنتها تونس، بضغط من صندوق النقد والبنك الدوليين، وما تبعها من إجراءات

---

(1) جدي، أحمد (2009). مطالب البناء وتحديات العولمة، المغرب الموحد، العدد 3، ص 22.

(2) عبد النور، ناجي (2011). مرجع سابق، ص 159.

(3) خشانة، رشيد (2011). الحركة الاحتجاجية في تونس دوافعها اجتماعية بالأساس بعد إخفاق برامج الحكومة في تخفيف حدة البطالة بين الشباب، صحيفة القدس، 2011/1/11.

مرتبطة بهذه السياسات، وبخاصة في ما يتعلق بزيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف، لحقت أضرار بالفقراء والمهمشين، وتوسعت الهوة بين الطبقات، وازدادت حدة التناقضات والاختلالات داخل المجتمع التونسي(1).

فبالرغم من أن الوضع الاقتصادي في تونس، الذي دفع إلى الانفجار، يعتبر الأفضل، مقارنة بسائر البلدان العربية، من حيث نسبة البطالة والقوة الشرائية ونسبة النمو الاقتصادي، وإدارة الأعمال وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، في ظل شح الموارد في هذا البلد، الذي يعتمد على الزراعة والسياحة، فإن المشكلة تكمن في انعدام التوازن في النمو الاقتصادي، فالمحافظات الجنوبية التونسية، التي شهدت الاضطرابات الأخيرة، تشتكي قلة الأموال المرصودة لمشروعات التنمية التي يمكن أن توفر الوظائف للعاطلين. كما يشتكي أبناؤها التمييز في الوظائف العليا، وغياباً جزئياً أو كلياً للعدالة الإجتماعية، وسوء توزيع الثروة، واحتكار الاستثمار من قبل فئة مقربة من السلطة الحاكمة، وتفشياً للفساد، حيث يدل مؤشر منظمة الشفافية العالمية لعام 2007 على توقعات تنذر بما هو أسوأ، إذ تراجع ترتيب تونس من المرتبة 43 في عام 2005 إلى المرتبة 61 في عام 2007.

وبالإضافة إلى غياب التوازن والعدالة في التنمية بين الشريط الساحلي والمدن الداخلية، يواجه الاقتصاد المحلي صعوبات جعلت غالبية المواطنين تتجه إلى البحث عن عمل في القطاع الموازي (باعة متجولون) أو يبحثون عن قنوات سرية للهجرة إلى أوروبا. إن غياب المرونة حال دون جعل القطاع الموازي متنفساً لاحتقان سوق العمل في تونس. كما أن الأزمة الإقتصادية العالمية التي عصفت بالدول الأوروبية عام 2009، أثرت في الاقتصاد التونسي تأثيراً مباشراً، وتجلى ذلك من خلال انكماش الاستثمار، وتراجع الإقبال السياحي، وانخفاض استهلاك الملبوسات، وتفاقم المصاعب في وجه الاقتصاد التونسي(2).

أدت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى تدمير كامل للشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المحلية، التي كانت في طريقها إلى التطور، وفي مناخ محتقن، مع فقدان الأمل، تكثر ظاهرة الانتحار كنتيجة لانسداد السبل بأسرها.

د- العوامل الإدارية: على الرغم من جميع الجهود المبذولة والإمكانات البشرية والمادية المصروفة على عمليات الإصلاح الإداري في تونس، فإن التعثر في أداء الأجهزة الحكومية ظهر على المشهد الإداري والسياسي، بسبب تركيز جهود الإصلاح الإداري على بناء الهياكل والأنظمة الرسمية، وهو ما زاد من اللوائح واللجان، فدارت عملية الإصلاح في حلقة مفرغة ذات طابع بيروقراطي يتوقف حلها على خلق كيانات تنظيمية جديدة لعلاج القصور في الأداء أو تطوير اللوائح، هذا إضافة إلى الاعتماد على منهج غير ديمقراطي في الإصلاح والتطوير، بمعزل عن الأطراف المعنية بالتطوير وأداء الأجهزة الحكومية من داخلها أو من خارجها(3)، حيث تحولت برامج الإصلاح إلى حملات دعائية ذات مضامين صورية، بدون وجود رقابة فعلية وحوكمة إدارية.

---

(1) عبد النور، ناجي (2011). مرجع سابق، ص 160.

(2) عبد النور، ناجي (2011). مرجع سابق، ص 161.

(3) تيشوري، عبد الرحمن (2009). التجربة المصرية والتجربة التونسية في الإصلاح الإداري، الموقع السوري للاستشارات والدراسات القانونية، 2009/7/19، نقلاً عن: http://www.barasy.com/forum/showthread.php?t=5582

ثانياً: المتغيرات الخارجية:

ساهمت المتغيرات الخارجية في تدعيم الفعل الاحتجاجي ومساندته في بيئة كانت مأزومة ومرشحة لموجة الاحتجاجات، وعليه، يمكن القول إن العوامل الخارجية جاءت مساعدة، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى نوعين من المتغيرات[1]:

أ- المتغيرات الإقليمية: يقصد بها تلك المتغيرات التي جاء بها النظام الإقليمي الفرعي (بلدان الاتحاد المغربي العربي)، حيث تعد القيود الإدارية والرسوم المالية والمضايقات الحدودية التي تعيق تنقل التونسيين إلى بلدان المغرب العربي، سواء لغرض السياحة أو العمل أو التجارة التي تعتبر المصدر الرئيسي لرزق سكان المدن الحدودية، من العوامل الدافعة إلى الحراك الاجتماعي، كتلك القيود والرسوم التي فرضتها الجماهيرية الليبية على دخول أبناء الشعب التونسي إلى الجماهيرية، فسببت في آب 2010 تفجير الأوضاع في المنطقة الجنوبية الشرقية، حيث انتفض سكان مدينة بن قردان، التابعة لولاية مدنين، احتجاجاً على تضييق التجارة مع ليبيا.

ب- الثورة في مجال الإعلام والاتصالات: تعتبر ثورة المعلومات والاتصال والإعلام الجديد من العوامل التي ساهمت في إزاحة الخوف السياسي وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام التونسي. ويمكن القول إن جيل هذه الانتفاضة لم يذق طعم الديمقراطية، ولم ينعم بتعددية أو بحريات منذ وصوله إلى هذا العالم، بينما أقنعته متابعته لوسائل الاتصال والإعلام الجديدة بأنه لا يقل عن الشعوب الأخرى أحقية ولا جدارة في ممارسة الديمقراطية. ولذلك لاحظنا أن مطالب التشغيل والتنمية العادلة تتداخل مع المطالب السياسية. وفي ظل الوضع الإعلامي الدولي، لم يعد النظام في تونس قادراً على إخفاء تجأوزات حقوق الإنسان، فمن الآثار الإيجابية للإعلام الجديد أنه منح الحركة الاحتجاجية القدرة على إيصال صوتها وصورتها إلى العالم ساعة بساعة تقريباً، ومكن المناطق الأخرى من مواكبتها والتجأوب الفوري معها، حيث اتسمت الحركة بكثرة عدد المدونين المساندين للفعل الاحتجاجي. وبرز بقوة دور "إعلام المواطن"، متحدياً التعتيم الإعلامي الرسمي أو التوظيف السياسي له. فالشبكة العنكبوتية أدت دوراً كبيراً في نشر المعلومات والصور، وكذلك مواقع التواصل الاجتماعي "الفيس بوك" وأصبحت معظم محطات التلفزة في العالم تلجأ إلى هذه الوسائل للحصول على الأخبار والصور. وما لا تستطيع هذه الوسائل بثه يجري إرساله وبثه عبر "اليوتيوب". واللافت أن هذه الأحداث جاءت بعد نشر موقع "ويكيليكس" العديد من الوثائق السرية والحساسة عن الفساد وعن تجأوزات في ميادين حقوق الإنسان في تونس، فالتقرير الذي بعث به السفير الأمريكي في تونس إلى الخارجية الأمريكية مفاده أن الأوضاع في تونس متعفنة، والفساد منتشر في المجالات الإقتصادية والإجتماعية، نتيجة تحكم عائلة الرئيس وأصهاره في الحكم والاستثمارات الداخلية، وأن بن علي متقدم في السن، وبعيد عن الأنظار، ومحاط بالفساد، وهو ما ألمح إلى أن بن علي لم يعد صديقاً وحليفاً قوياً للولايات المتحدة الأمريكية، فدفع إلى المطالبة بإزاحته، في بيئة كانت ناضجة ومستعدة لموجة من الاحتجاج[2].

ج- دور منظمات المجتمع المدني العالمي الحقوقية: تجلى دور هذه المنظمات من خلال الأنشطة والممارسات، وإصدار تقارير ونشرات ضد النظام، وهذا شكل جانباً هاماً من جوانب دعم مسيرة التنديد والضغط، وتحويل الإحباط إلى تظاهرات جماعية. ويشار هنا، بصفة خاصة

([1]) عبد النور، ناجي (2011). مرجع سابق، ص ص 161-163.

([2]) عبد النور، ناجي (2011). مرجع سابق، ص ص 162-163.

إلى تقارير المنظمات الحقوقية في أثناء الانتخابات الأخيرة وبعدها في تشرين الأول/أكتوبر 2009، أبرزها: [1]

1. منظمة "مراسلون بلا حدود" التي اتهمت السلطات التونسية بمنع الصحافيين والمراسلين الأجانب من أداء عملهم خلال الانتخابات: "التعددية في الأخبار ليست واقعاً بعد في تونس".
2. الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، التي أوردت في تقرير أصدرته تحت عنوان تونس: "تضارب السياسات الأوروبية تجاه انتهاكات حقوق الإنسان في تونس"، أن السلطات التونسية تنتهك بصورة منهجية ومنظمة معظم الحقوق والحريات، التي التزمت بها وأقرتها اتفاقيات الشراكة بينها وبين الاتحاد الأوروبي.
3. منظمة العفو الدولية، التي قالت في بيان لها أن استطلاعاً أجرته في تونس يظهر أن سلطات هذا البلد لم تفِ بوعد تحسين سجل حقوق الإنسان، فـ"وراء الواجهة، هناك جو من القمع مستحكم".
4. منظمة "هيومان رايتس وتش"، التي شككت في حرية الانتخابات ونزاهتها. وقالت في بيان لها صدر في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2009 إن الأعمال القمعية والضوابط الصارمة التي تفرضها الحكومة التونسية أدت إلى إجراء انتخابات تفتقر إلى الحرية والنزاهة.

التداعيات السياسية للحركات الاحتجاجية:

أولاً: على مستوى النظام السياسي التونسي:

حققت الحركة الاحتجاجية ما يلي[2]:

1- نجحت بمطالبها الإجتماعية والسياسية، في الضغط على النظام وإسقاط الرئيس من سدة الحكم، واستحداث حالة من الحراك السياسي في الشارع التونسي.
2- بعثت الروح في جسم المعارضة السياسية المنهكة بخلافاتها الداخلية والخارجية، فلأول مرة تنجح حركات المعارضة الرئيسية، بمختلف أطيافها الفكرية، في إصدار بيان مشترك يساند الاحتجاجات ويتبنى مطالبها. ولم تغب عن ذلك حركة النهضة المحظورة، واتحاد النقابات الذي ساند الحركات الاحتجاجية.
3- أفشلت مشروع توريث الحكم، الذي كان تدأوله قد بدأ في المشهد السياسي.
4- عبرت بقوة عن إفلاس الأحزاب السياسية والمجتمعات المدنية، وفقرها السياسي والمجتمعي وعمق أزمتها مع الجماهير.
5- كشفت عن أزمات التحول السياسي التي يتخبط فيها النظام السياسي التونسي، من أزمة الشرعية وأزمة المشاركة السياسية، إلى أزمة النظام البنيوية، وتقييد التعددية السياسية.
6- دلت على عدم قدرة المؤسسات السياسية والإجتماعية القائمة على استيعاب مطالب قوى اجتماعية جديدة (فئات المعطلين من أصحاب الشهادات العليا).
7- أثبتت أن الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية لا معنى لها بدون إصلاحات سياسية، فالفساد السياسي مناخ مؤات لخدمة طبقة واحدة هي طبقة السياسيين، بينما يتحول باقي الشعب إلى فقراء متفرجين، وربما كانت هذه الهبة الشعبية هي مدخل الشعب التونسي إلى التحرر السياسي.

([1]) عبد النور، ناجي (2011). مرجع سابق، ص 163.

([2]) عبد النور، ناجي (2011). مرجع سابق، ص ص 163-165.

8- أكدت عدم جدوى الحل الأمني في معالجة مشكلات السياسات العامة وقمع الحريات العامة والفردية.
9- بينت عجز الأنظمة وعدم استطاعتها إخفاء الانتهاكات والتجأوزات التي تمس حقوق الإنسان وحرية الصحافة، في زمن ثورة المعلومات والإعلام الجديد.
10- أثبتت فشل الاستراتيجيات التي اتبعتها الدول الغربية في موقفها من حكومات شمال أفريقيا عقب أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، والقائمة على تشجيع تلك الحكومات على إحراز نمو اقتصادي مقابل تغييب الديمقراطية، لمحاصرة التنظيمات الإسلامية المتشددة، على اعتبار أن سوء الأحوال الإقتصادية يؤدي إلى يأس الشباب، وبالتالي يمكن استقطابهم.

ثانياً: على مستويات البلدان العربية:

إن نجاح الحركة الاحتجاجية في تونس في تغيير الحكم والوصول إلى تلبية مطالبها السياسية، سيكون عامل إغراء وتحفيز للحركات الاحتجاجية الأخرى في البلدان العربية، لتصعيد الاحتجاج، في ظل غياب الإصلاح السياسي وضعف المشاركة الشعبية ومحدودية تأثيرها، وتفاقم الأزمات الإجتماعية، فبحكم تشابه الظروف الإجتماعية والأوضاع الإقتصادية والبنية النفسية لدى الشعوب العربية، وغياب الديمقراطية والحريات العامة، يمكن أن تتكرر الحالة التونسية في بعض البلدان العربية، بسبب خطأ حكومي أو كارثة طبيعية أو إنسانية تحدث. وما تصاعد العنف داخل المجتمعات العربية إلا عبارة عن رسائل تحذيرية للتنبيه إلى الخلل الكبير الذي بدأ يلقي بظلاله على العلاقة بين الحكومات المتتابعة والمواطن المتطلع لحقوقه الإجتماعية والسياسية. لهذا سارعت بعض الحكومات المرشحة إلى اتخاذ إجراءات وتدابير، قد تمنع انتقال "عدوى" الاحتجاجات على أوضاع اقتصادية، وقضايا فساد، فهناك الأردن الذي اتخذ إجراءات اقتصادية لخفض الأسعار من أجل تهدئة السخط الشعبي فيه، وهناك الجزائر، التي تراجعت عن قراراتها الإقتصادية التي كان من شأنها تخفيض الدعم على سلع أساسية، وذلك بعد موجة من الاحتجاجات التي شهدتها البلاد. كما أنه لا يستبعد أن تشهد بلدان عربية ضغوطاً دولية، كالتي شهدتها تونس، لتستجيب في النهاية لمطالب الشارع[1].

يشهد الوطن العربي في السنوات الأولى من الألفية تنامياً ملحوظاً لأشكال وصيغ الاحتجاج والحركات الإجتماعية، التي انخرط فيها الطلبة وفئات المهمشين اجتماعياً، كردود أفعال على قرارات وسياسات اتخذتها النظم السياسية في ظل ظروف اجتماعية قاسية، وضغوط اقتصادية دولية. وأصبح السلوك الاحتجاجي والطبع الاجتماعي هما العنوان البارز للوضع الاجتماعي والسياسي، ففي أكثر من مناسبة، وعلى صعيد جميع القطاعات تقريباً، تلوح حركات مختلفة في النوع والدرجة، تعبيراً عن مواقف منطوية على تحسين ظروف المعيشة وزيادة الأجور والعدالة في توزيع الثروة والتنديد بالفساد، وإمكانية أن تتحول احتجاجات اجتماعية إلى مطلب سياسي في البلدان العربية، إذا توفرت الظروف الموضوعية والسياسية. وتستطيع هذه الحركات الاحتجاجية بناء شبكات وتحالفات مع حلفاء أقوياء من الفاعلين في المجال المدني أو السياسي الداخلي، والدفع من أجل إحداث تغيير سياسي[2].

للعنف السياسي أسباب متعدّدة ومختلفة لا ترتبط ضرورة بمسألة تطبيق المرسوم عدد 88 ولكنّ أحداث العنف السياسي المسجّلة في تونس تعلّقت أساسا بتنظيمات وجماعات تشكّلت بعد الثورة وتتخذ في أغلب الأحيان شكل الجمعيات. وقد تفاقمت التجأوزات الصادرة عن هذه التنظيمات في ظلّ التأخير والتردّد الحاصل في تطبيق القانون عموماً والمرسوم المتعلق

([1]) عبد النور، ناجي (2011). مرجع سابق، ص 165.

([2]) عبد النور، ناجي (2011). مرجع سابق، ص 166.

بالجمعيات بوجه خاصّ. وتطوّر العنف السياسي تدريجيا في تونس[*] إذ بدأ بالعنف اللفظي والمعنوي وبالتحريض عبر وسائل الإعلام والصحافة والإنترنت ضدّ المثقفين والصحافيين والمعارضين ليتحوّل فيما بعد إلى عنف جسدي بتكرّر الاعتداءات المادية والتهديد بالقتل التي طالت نفس الفئات، وصولاً إلى الاغتيال السياسي للمعارضين لطفي نقض (2012/10/18) وشكري بلعيد (2013/2/6) والنائب المعارض بالمجلس الوطني التأسيسي محمد البراهمي (2013/7/25)[1].

يرجع التنامي التدريجي لظاهرة العنف السياسي على الأقل بالنسبة لبعض التنظيمات المعنيّة بقانون الجمعيات إلى تردّد الحكومة في تطبيق المرسوم عدد 88 وعدم التنديد العلني والفوري بالتصرفات والتجاوزات الصادرة عن هذه التنظيمات، إذ أنّ أبرز الجهات المتّهمة باستخدام العنف السياسي هي ما يسمى "برابطات حماية الثورة" وهي عبارة عن جمعيات تتكون من خليط من المنتمين إلى تيارات دينية وسياسية مختلفة ومتشدّدة لا تملك برنامجاً واضحاً في مجال التنمية البشرية أو غيرها من البرامج المعتادة في العمل الجمعيّاتي وتعتمد في أنشطتها وسائل الترهيب والعنف والتشهير والخطاب الشعبوي. وقد اتّهمت هذه الرابطات في الاعتداء على اجتماعات عدّة أحزاب سياسية معارضة ومنعها من الانعقاد وكذلك في الاعتداء العنيف ضد المقرّ المركزي للإتحاد العام التونسي للشغل في 2012/12/4، وأثبت التقرير الصادر عن اللجنة المستقلة المختصة في التحقيق في هذا الاعتداء أنّ "رابطات حماية الثورة" كانت ضالعة مباشرة في عملية الاعتداء التي أسفرت عن عدد من الجرحى وأضرار مادية متفأوتة. وقد بيّن التقرير أنّ 16 رابطة من بين هذه الرابطات مكوّنة قانوناً وتنشط من الناحية القانونية في شكل جمعيات ومن بينها واحدة تكوّنت طبقاً للمرسوم عدد 88 وهي "الرّابطة الوطنية لحماية الثورة" ولها فرعين بالقيروان وقابس وتعتبر بمثابة القيادة العليا لرابطات حماية الثورة في تونس. كما بيّن التقرير أنّ بعض الرابطات المتواجدة في بعض المدن الأخرى (الكرم، حيّ التضامن، حيّ المروج ...) تنشط دون وجه قانوني ولم تقم بالتأسيس طبقاً للمرسوم 88 بالرّغم من كونها تنشط في العلن وتسجّل حضوراً متواصلاً ومكثّفاً في المشهدين الإعلامي والسياسي[2] وتلقي الدعم العلني من بعض الأحزاب السياسية[3].

وبالنسبة لاغتيال المعارض وعضو اتحاد الصناعة والتجارة "لطفي نقض" بمدينة تطأوين في الجنوب التونسي، أثبت التحقيق القضائي مشاركة "رابطات حماية الثورة" في عملية سحل "لطفي نقض" وقرّر على إثره الكاتب العام للحكومة التوجّه إلى القضاء لطلب تعليق نشاط الرابطة بمقتضى عريضة تقدّم بها في 2012/12/18 وقرّرت المحكمة في

---

[*] برزت أحداث العنف السياسي بداية من الاعتداء في 2011/6/26 على قاعة عروض سينيمائية أفريكا ضدّ عرض شريط تونسي يدعو إلى الفصل بين الدين والدولة، وكذلك بعد عرض قناة تلفزية في 2011/10/7 قبل أسبوعين من انتخابات 2011/11/23 لشريط سينيمائي لمخرجة إيرانية Persepolis.

[1] السنوسي، منير (2013). البيئة القانونية لمؤسّسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، تونس، نقلاً عن: www.icnl.org/programs/mena/afan/Docs/Mounir%20Snoussi.docx، ص 14.

[2] تقرير لجنة التحقيق والتقصي في أحداث الاعتداء على المقر المركزي للاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، 2013/4/6.

[3] السنوسي، منير (2013). البيئة القانونية لمؤسّسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، تونس، نقلاً عن: www.icnl.org/programs/mena/afan/Docs/Mounir%20Snoussi.docx، مرجع سابق، ص 14.

2012/12/25 تعليق نشاط "رابطة حماية الثورة" بمدينة تطاوين طبقا لأحكام المرسوم 88، ويعتبر هذا الحكم أول تطبيق قضائي للمرسوم عدد 88، وقامت رابطات أخرى على غرار رابطات مدن سليانة وباجة والكاف وسيدي بوزيد بحلّ نفسها تلقائيا تفاديا للملاحقة القضائية.

كما أصدرت المحكمة الابتدائية بتونس في 2013/3/12 قراراً يقضي بتجميد نشاط "الرابطة الوطنية لحماية الثورة" لمدّة شهر على إثر الدعوى القضائية التي تقدّم بها الكاتب العام للحكومة يتّهم فيها الرابطة وعدد من اللجان التابعة لها في التورط في أعمال عنف مختلفة تطبيقاً للفصل 45 من المرسوم عدد 88، وعلى إثر هذا القرار عبّر قادة "الرابطة الوطنية لحماية الثورة" عن عزمهم تكوين حزب سياسي عوض مواصلة النشاط في الإطار الجمعياتي[1].

تجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أنّ الكاتب العام للحكومة لم يطلب إلى اليوم من القضاء حلّ "الرّابطة الوطنية لحماية الثورة" نهائيّاً رغم تعدّد المطالبات الصادرة في هذا الغرض تطبيقاً للمرسوم 88 ومن أهمّها المبادرة التي اقترحتها منظمات المجتمع المدني في تونس لتجاوز الأزمة الحكومية والسياسية[2].وفي هذا المجال المتعلّق بتنمية التظلم القضائي والسهر على اتباع الإجراءات القضائية من قبل السلطات العمومية المختصة ومن بينها الإجراءات المنصوص عليها بالمرسوم عدد 88 تنصّ المادة 2 فقرة 3 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على ما يلي :"تتعهّد كلّ دولة طرف في هذا العهد (أ) بأن تكفل توفير سبيل فعّال للتظلّم لأيّ شخص انتهكت حقوقه أو حريّاته المعترف بها في هذا العهد، حتّى لو صدر هذا الانتهاك عن أشخاص يتصرّفون بصفتهم الرسمية، (ب) بأن تكفل لكلّ متظلّم على هذا النحو أن تبتّ في الحقوق التي يدّعي انتهاكها سلطة قضائيّة أو إداريّة أو تشريعيّة مختصّة، أو أيّ سلطة مختصة أخرى ينصّ عليها نظام الدولة القانوني، وبأن تنمّي إمكانيّة التظلّم القضائي، (ج) بأن تكفل قيام السلطات المختصّة بإنفاذ الأحكام الصادرة لمصالح المتظلّمين".

وأمّا بالنسبة لاغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي فقد أثبت التحقيق الأمني والقضائي ضلوع "جماعة أنصار الشريعة"، وهي جماعة دينية متشدّدة تنتهج السلفية الجهادية، مباشرة في التخطيط والتمويل والتنفيذ[3]، كما بيّن التحقيق ارتباط هذه الجماعة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، وترتّب عن ذلك جملة من الإيقافات وقراراً اتخذه رئيس الحكومة في أوت 2013 يقضي بتصنيف "جماعة أنصار الشريعة" كمجموعة إرهابية خاضعة إلى قانون مكافحة الإرهاب المؤرّخ في 2003/12/10[4]. كما تبين أن جمعيات دينية ودعويّة من بينها "جمعية العاملين بالقرآن والسنة" بمدينة القيروان على صلة وثيقة بتنظيم "جماعة أنصار الشريعة" من

([1]) السنوسي، منير (2013). البيئة القانونية لمؤسّسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، تونس، نقلاً عن: www.icnl.org/programs/mena/afan/Docs/Mounir%20Snoussi.docx، مرجع سابق، ص .15

([2]) مبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام الصناعة والتجارة والهيئة الوطنية للمحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، تونس، أوت 2013.

([3]) السنوسي، منير (2013). البيئة القانونية لمؤسّسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، تونس، نقلاً عن: www.icnl.org/programs/mena/afan/Docs/Mounir%20Snoussi.docx، مرجع سابق، ص .16

([4]) حسب مصادر بوزارة العدل هنالك 150 قضية منشورة أمام المحاكم تتعلق بقضايا إرهابيّة. 2013/9/22.

حيث الدّعم المادّي واللوجستي واعتبرت هذه الجمعية أنّ تصنيف "جماعة أنصار الشريعة" كتنظيم إرهابي هو قرار سياسي لا يستند إلى القانون وجاء تحت ضغط المعارضة والمجتمع المدني[1].

بروز ظاهرة الجمعيّات الخيريّة المرتبطة بالأحزاب السياسية:

برزت في تونس خلال الحملة الانتخابية وبعدها عدّة جمعيات خيريّة ذات طابع ديني بلغ عددها 1138 جمعية [*] تكوّنت طبقاً للمرسوم 88 وتنشط في مختلف جهات البلاد وتتولّى تقديم المساعدات المادية للمواطنين في المناسبات والأعياد ويقوم البعض منها باستقدام الخطباء الدينيّين الدّعويين من الخارج لنشر برامج دينية مختلفة وإلقاء المحاضرات. وسجّلت التظاهرات التي تنظمها هذه الجمعيات ومن أهمّها "الجبهة التونسية للجمعيات الإسلامية" مشاركة أهمّ الأحزاب السياسية ذات المرجعية الدينية في تونس ممّا خلق نوعاً من الخلط لدى المتلقّين بين الطبيعية الجمعياتية والحزبية لأنشطة هذه الجمعيات وطرح قضيّة استخدام الأحزاب السياسية لهذه الجمعيات الخيرية للتعبئة الشعبية والجماهيريّة[2].

أثارت أنشطة هذه الجمعيات انتقادات من قبل رجال دين وفقهاء تونسيين باعتبار أن البرامج التعليمية والتثقيفية التي تبثّها تختلف عن الخصوصيات والمرجعيات الدينية التونسيّة من حيث التأويل المعتدل والوسطي للنصوص الدينية ونشر قيم التسامح والتعايش السلمي بين الأديان والحضارات وباعتبار أن هذه الجمعيات تدعو في برامجها إلى تغيير نمط العيش السائد في المجتمع التونسي من خلال الدعوة مثلاً إلى إلغاء مجلة الأحوال الشخصية بدعوى أنّها مخالفة للشريعة الإسلامية [*] وإعادة النظر في مكانة المرأة في الحياة العامة. وقد أصدر علماء جامعة الزيتونة بتونس بياناً يدعو إلى ضرورة المحافظة على المرجعيّات الدينية التونسية وعدم التفريط فيها وتغييرها بمرجعيّات أخرى لا تتماشى مع الواقع التونسي وذلك ردّاً على الخطاب الذي تسعى هذه الجمعيّات إلى نشره[3].

خلق تنامي نشاط هذه الجمعيات الدعويّة خلافاً بين منظمات المجتمع المدني ووزارة الشؤون الدينية التي اعتبرت في مرحلة أولى أنّه من حقّ الخطباء الدعويّين الأجانب القدوم إلى تونس في إطار تكريس حرّية الفكر والتعبير وتعدّد الآراء وفي المقابل اعتبرت منظمات المجتمع المدني على غرار الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وجمعية النّساء

([1]) الغربي، درة (2013). جمعيات دينيّة مورّطة في الإرهاب. إدخال الأسلحة وتمويل أنصار الشريعة وإرسال الشباب إلى سوريا، آخر خبر، 2013/9/18.

([*]) حسب مركز إفادة للإعلام والتكوين والدّراسات والتوثيق حول الجمعيات الملحق برئاسة الحكومة بلغ عدد الجمعيات الخيرية 1138 جمعية بين 2011 و 2012 وتتوزّع على سوسة 78 جمعية، صفاقس 60، مدنين 76، نابل 55، بن عروس 59، تونس الكبرى 217، إحصائيّات فيفري 2013.

([2]) السنوسي، منير (2013). البيئة القانونية لمؤسّسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، تونس، نقلاً عن: www.icnl.org/programs/mena/afan/Docs/Mounir%20Snoussi.docx، مرجع سابق، ص 16.

([*]) صدرت المجلّة بموافقة علماء جامع الزيتونة في 1956/8/13 وألغت تعدّد الزوجات ونظّمت العائلة والعلاقات الزوجية وتعتبر الدستور الاجتماعي أو الواقعي في تونس لأنّها سبقت الدستور الصادر في 1959/6/1.

([3]) الشيخ كمال الدين جعيّط، مفتي الديار التونسية السّابق، "ميثاق علماء تونس"، 2012/12/27.

الدّيموقراطيات والمعهد العربي لحقوق الإنسان أنّ الخطاب المتشدّد والتحريضي الصادر عن الخطباء الدعويّين الأجانب من شأنه أن يعكّر صفو النظام العام والاستقرار السياسي والاجتماعي وأن يهدّد مكتسبات المجتمع التونسي[1]. وفي مرحلة ثانية تحت ضغط المجتمع المدني والتحرّكات والمسيرات الشعبيّة [*] أصدرت وزارة الداخلية قرارات تقضي بإيقاف دخول بعض الخطباء السلفيين والمتشدّدين دينيّاً إلى تونس كإجراء وقائي وحفاظاً على الخصوصيات الثقافية والحضارية التونسية [2].

ومن الملاحظ في هذا الخصوص أنّ الكتابة العامة للحكومة لم تتّخذ أيّ إجراء في شأن علاقة هذه الجمعيات الخيرية ببعض الأحزاب السياسية ذات المرجعية الدينية وفي مدى احترام هذه الجمعيات الدينية للمبادئ الواردة بالفصلين 3 و 4 من المرسوم عدد 88.

نتيجة لعدم تفعيل آليّات الرقابة على تمويل الجمعيات وعدم اتخاذ النصوص التطبيقية المنصوص عليها بالمرسوم وأمام تنامي ظاهرة الجمعيات الخيرية والجمعيات التي تبرز بإمكانيات مادية ضخمة أصبحت مسألة التمويل الأجنبي أو الخارجي للجمعيات مطروحة بحدّة وذلك بالتشكيك في مصادر تمويل بعض الجمعيات والتدليل على انعدام الرقابة من طرف وزارة المالية والبنك المركزي التونسي ودائرة المحاسبات[3]. واعتبر عدد من الملاحظين أنّ السماح للجمعيات بالحصول على تمويلات أجنبية من شأنه أن يساعد بعض الأحزاب السياسية على الحصول بطرق غير مباشرة وغير مشروعة على تلك التمويلات وأن بعض التمويلات الخارجية قد تكون استخدمت من قبل بعض التنظيمات لشراء الأسلحة وترويجها وللقيام بأعمال عنف [4].

وكانت مسألة التمويل الأجنبي قد طرحت خلال مناقشة الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة لمشروع المرسوم عدد 88 وطالبت بعض الأطراف بعدم السماح للجمعيات بالحصول على تمويل أجنبي لأنه قد يمسّ من الشأن الوطني ومن استقلالية القرارات الصادرة عن هذه الجمعيات إلاّ أنّ الهيئة العليا وافقت بعد ذلك على تركيز آليات رقابية ناجعة وآليات دقيقة لضمان الشفافية بدلاً من منع التمويل الأجنبي وذلك طبقاً للقانون المقارن وللمعايير الدوليّة ومنها المادة 13 من إعلان منظمة الأمم المتحدة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان التي تنصّ على الحق في تنمية موارد الجمعية المالية بالحصول على "رسوم وتبرّعات الأعضاء وقبول الهبات والمنح والمساعدات من أي شخص طبيعي أو معنوي، محلّي أو خارجي، والقيام

([1]) السنوسي، منير (2013). البيئة القانونية لمؤسّسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، تونس، نقلاً عن: www.icnl.org/programs/mena/afan/Docs/Mounir%20Snoussi.docx، مرجع سابق، ص 17.

([*]) ومن أهمّها المظاهرات الحاشدة في 2012/8/13 للتنديد بمحاولات المساس بمكتسبات المرأة في تونس.

([2]) بيان صادر عن وزارة الداخلية، تعلّق القرار بمنع دخول التراب التونسي لثمانية دعاة أجانب، 2013/7/9.

([3]) السنوسي، منير (2013). البيئة القانونية لمؤسّسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، تونس، نقلاً عن: www.icnl.org/programs/mena/afan/Docs/Mounir%20Snoussi.docx، مرجع سابق، ص 17.

([4]) الغربي، درّة (2013). جمعيات دينية مورّطة في الإرهاب. إدخال الأسلحة وتمويل أنصار الشريعة وإرسال الشباب إلى سوريا، آخر خبر، 2013/9/18.

بنشاطات من شأنها أن تحقّق لها دخلاً وتدرّ عليها ربحاً يستخدم في أنشطتها شرط ألاّ توزّع هذه الأرباح على الأعضاء". [*]

تمت إعادة طرح الموضوع في ملتقيات ومنتديات متخصّصة حول التمويل السياسي عموماً وتمويل الانتخابات والجمعيات على وجه الخصوص قصد رصد النقائص المسجلة وتقديم التوصيات اللازمة في هذا الشأن، وأشار الكاتب العام للحكومة إلى أنّه تمت معاقبة بعض الجمعيات لأنها لم تفصح عن المصادر الأجنبيّة لتمويلها كما يفرضه المرسوم عدد 88 ولكن دون ذكر تفاصيل عن هذه الجمعيات وعن العقوبات المتّخذة في شأنها[1]. ويتبيّن من خلال متابعة الشأن القضائي في تونس أنّ المحاكم التونسية لم تتخذ إلى حدّ اليوم أحكاماً وعقوبات ضدّ جمعيات بسبب حصولها على تمويل أجنبي مشبوه[2].

أشارت وحدة متابعة شؤون الجمعيات برئاسة الحكومة إلى أنّه يصعب مراقبة حصول الجمعيات على تمويلات أجنبية مشبوهة لأنّ هذه التمويلات تتمّ نقداً ومباشرة ولا تمرّ بالضرورة عبر القنوات التقليدية والرسمية التي يتسنّى للبنك المركزي متابعتها، واعتبرت الوحدة أنّه بمقتضى المرسوم 88 فإنّها لا تملك الصلاحيّات اللازمة للرّقابة على التمويلات الأجنبيّة المشبوهة مما يقتضي مراجعة المرسوم بضبط آليّات دقيقة للرقابة. كما بيّنت وحدة متابعة شؤون الجمعيات برئاسة الحكومة أنّ اقتصار المرسوم على إلزام الجمعيات بمجرّد الإفصاح عن التمويلات الأجنبيّة لا يكفي لتحقيق الشفافية المنشودة التي تتطلب إسناد اختصاصات الرقابة المباشرة للسلطات العمومية.[3]

ومن جهته اعتبر المستشار لدى رئاسة الحكومة المكلّف بالتنمية السياسية والإصلاحات الدّيموقراطية والجمعيّات أنّ محتوى المرسوم 88 محدود ولا يمكّن الإدارة من المطالبة وإنما بمجرّد التذكير والتنبيه على الجمعيات في صورة عدم احترامها لمقتضيات المرسوم خاصة بالنسبة للجمعيات التي لا تتقيد بقواعد النشر والإفصاح عن مصادر التمويل[4]. وأشار إلى غموض حول الجهة المكلّفة بمراقبة التمويل الأجنبي لأنّ المرسوم لا يسند صراحة للبنك

(*) الإعلان العام عن حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، قرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتّحدة، 1998/10/9. وفي هذا السياق يقتضي المبدأ 6 من مبادئ الدفاع عن المجتمع المدني الصادر عن الحركة العالمية من أجل الديموقراطية سنة 2009 :"في إطار معايير واسعة، يحقّ لمنظمات المجتمع المدني التماس التمويل وتأمينه من مصادر قانونية، بما في ذلك الأفراد والشركات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية، فضلا على الحكومات المحلية والوطنية والأجنبية".

(1) الكاتب العام للحكومة، مداخلة في إطار ملتقى حول الأرشيف والحق في النفاذ إلى المعلومة، 2013/6/10. وذكرت بعض المصادر أنّ العقوبة ستنال من عشرات الجمعيات التي حصلت على تمويلات أجنبية مشبوهة دون الإفصاح عنها طبقا للمرسوم عدد 88، الشروق، 2013/6/12.

(2) السنوسي، منير (2013). البيئة القانونية لمؤسّسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، تونس، نقلاً عن: www.icnl.org/programs/mena/afan/Docs/Mounir%20Snoussi.docx، مرجع سابق، ص 18.

(3) وحدة متابعة شؤون الجمعيات برئاسة الحكومة، التنظيم القانوني لتمويل الجمعيات، الشروق، 2013/2/6.

(4) السنوسي، منير (2013). البيئة القانونية لمؤسّسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، تونس، نقلاً عن: www.icnl.org/programs/mena/afan/Docs/Mounir%20Snoussi.docx، مرجع سابق، ص 18.

المركزي التونسي سلطة الرّقابة على التمويلات الخارجيّة. وأوضح في هذا الصدد أنّه من بين نحو 16 ألف جمعية موجودة قانوناً في تونس لم تقم بالتصريح عن الموارد المالية إلاّ 40 أو 50 جمعية رغم التذكير الصادر عن رئاسة الحكومة في مناسبات مختلفة منذ صدور المرسوم يدعو فيه كلّ الجمعيات إلى احترام الباب السادس المتعلق بالأحكام المالية وبالخصوص واجب نشر المعلومات المتعلّقة بمصادر التمويل. وأقرّ المستشار ضرورة تنقيح المرسوم 88 وتعويضه بقانون يدير العمل الجمعياتي ويلغي الثغرات الحالية ليكون أكثر دقة في آليات الرقابة وآليّات تسيير الجمعيات وقد يتم ذلك بتنظيم حوار وطني لبيان نقائصه واستجلاء المقترحات لتنقيحه، كما أبرز المستشار أنّ الأمر الصادر عن وزير المالية فيما يخص التمويل العمومي هو بصدد الإعداد[1].

وبالفعل أطلقت الكتابة العامة للحكومة برنامج حوار وطني حول ضبط نشاط وتمويل الجمعيات طبقاً للمرسوم 88 بين 2013/7/4 و 2013/8/21 وتمّ تنظيم الحوار في تونس العاصمة وببعض المدن داخل الجمهورية (قفصة وصفاقس والقصرين) بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وبمشاركة بعض الجمعيات والمنظمات الوطنية من بينها "الاتحاد التونسي للتضامن" و"الاتحاد الوطني للمرأة التونسية" و"جمعية أمهات تونس" و"منظمة الكشافة التونسية"[2]، إلاّ أن هذا الحوار لم يلقَ التجأوب المطلوب على المستوى الوطني والمحلّي ولم تصدر عنه تقارير أو توصيات جديرة بالذكر ولم يحظى بتغطية إعلامية كافية للتوعية حول قواعد الشفافية والحوكمة، ويرجع سبب فشل هذه المبادرة أساساً إلى عدم تمثيليّة الجمعيّات المشاركة وعدم دعوة أبرز منظمات المجتمع المدني في تونس للإدلاء بآرائها في الموضوع[3].

عموماً وفيما يتعلّق بالتمويل الأجنبي أو الخارجي فإنّ التجأوزات المسجّلة لا تنفي وجود جمعيات تصرّح بانتظام في وسائل الإعلام عن التمويلات الأجنبية التي تحصّلت عليها وأن الجهات الأجنبيّة المانحة تفصح بدورها في تقاريرها السنوية عن المساعدات المالية التي تقدّمها للجمعيّات في تونس، وعلى سبيل المثال ذكرت منظمات "عتيد" و"بوصلة" و"المجلس الوطني للحريات" و"النّساء الدّيموقراطيات" و"المعهد العربي لحقوق الإنسان" و"الرّابطة التونسية لحقوق الإنسان" في وسائل الإعلام وفي مواقعها على الإنترنت المشاريع التي قامت بها بتمويل أجنبي.

إعادة طرح مسألة التدخّل الأجنبي عبر الجمعيّات الأجنبية:

يوجد في تونس حوالي 70 فرع لجمعية أجنبية [4] تنشط في مجالات مختلفة أهمّها المجالات المتصلة بحقوق الإنسان والحريّات والإعلام والصحافة والشؤون الإقتصادية والإجتماعية، وتمارس أنشطتها طبقاً للمرسوم 88 باعتبار أنّ أغلب الجمعيات الأجنبية كانت ممنوعة في النظام السّابق وأسّست مراكزها في تونس بعد الثورة. كما انتصبت في تونس منظّمات تخضع إلى قانون الجمعيات وتعمل في شكل مراكز بحوث ودراسات ومؤسسات

([1]) عبد اللطيف، إيمان(2013). ملفّ حول الجمعيات والمرسوم عدد 88 : ثغرات قانونيّة، تجأوزات ماليّة في غياب التدقيق والمراقبة، الصّباح، 2013/6/9.

([2]) الكتابة العامة للحكومة، حوار وطني حول ضبط نشاط وتمويل الجمعيّات، تونس، 2013/7/4

([3]) السنوسي، منير (2013). البيئة القانونية لمؤسّسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، تونس، نقلاً عن: www.icnl.org/programs/mena/afan/Docs/Mounir%20Snoussi.docx، مرجع سابق، ص 19.

([4]) وحدة متابعة شؤون الجمعيات برئاسة الحكومة، التنظيم القانوني لتمويل الجمعيات، الشروق، 2013/2/6.

(Foundations) على غرار منظّمات "هانس سيدل" و"كونرد أدنهور" و"فريديريش أربرت" التي تتعأون بالخصوص مع الهيئات الثقافية والمؤسسات التعليمية والجامعية، وبرزت أيضاً بعض الجمعيات الأخرى التي تعمل في مجال المساعدة الإقتصادية والإجتماعية للفئات الضعيفة بتشجيعها على بعث المشاريع والمبادرات الخاصة.

تعرّضت بعض الجمعيّات الأجنبيّة إلى انتقادات صادرة عن جهات حكومية اتهمتها بعدم الحياد وبعدم الاستقلالية وبالخلط بين العمل المدني والعمل السياسي ومن بينها فرع منظمة "هيومن رايتس واتش" بتونس الذي أصدر بيانات وبلاغات يتعرّض فيها إلى سياسات الحكومة في مجال الصحافة والإعلام واستقلالية القضاء وحياد الإدارة ممّا أدّى بالمسؤولين الحكوميّين إلى نقد المنظمة عبر وسائل الإعلام ولكن دون التضييق على أنشطتها بالرّغم من تعرّض ممثّلة المنظمة في تونس إلى الاستنطاق والإيقاف مدّة 6 ساعات يوم 2013/8/19[1].

المبحث الثاني : الاوضاع الإقتصادية في تونس بعد الثورة 2011:

على الرغم من الانتعاشة التي شهدها قطاع السياحة في تونس حتى حزيران 2013؛ ذلك أن مؤشراته سجلت ارتفاعاً بنسبة 3.4 في المئة، مقارنة بسنة 2012، وهو قطاع يشغل 15 في المئة من اليد العاملة، ويؤمن 7 في المئة من مجمل الناتج الداخلي[2] فإن ما شهدته البلاد من حوادث عنف وعدم استقرار سياسي ساهم في تراجع إقبال السياح على تونس في النصف الثاني من سنة 2013، وذلك بحسب بيان صادر عن صندوق النقد الدولي بتاريخ 2 كانون الأول 2013[3].

شهد الاقتصاد التونسي عدة مشاكل مردها تراجع احتياطي البلاد من العملة الأجنبية[4] وارتفاع قيمة الدين الخارجي (2.5 مليار يورو سنة 2013) وتفاقم عجز الميزان التجاري (8.8 في المئة) [5]، ما أثر سلبياً في الوضع الاجتماعي. وقد تجلى ذلك من خلال ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والزيادة في سعر المحروقات مرتين متتاليتين سنة 2013 بنسبة 7 في المئة، فزادت أوضاع الطبقة الوسطى سوءاً، وأدى ذلك إلى اتساع دائرة الفقرة لتشمل 24.7 في المئة من مجموع السكان. كما أن مناطق الظل؛ أي الجهات المهمشة التي لم تنل حظها من التنمية طوال دولة الاستقلال، لم يتجأوز عدد المشاريع المنجزة فيها خلال سنة 2013 نسبة 11 في المئة، ما زاد الأعمال الاحتجاجية تصاعداً، وأدى إلى اتساع التظاهرات المطلبية التي دعمتها المعارضة لتساهم في توسيع دائرة شعبيتها من ناحية، ولتوظيف الغضب الشعبي في المناطق

([1]) السنوسي، منير (2013). البيئة القانونية لمؤسّسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، تونس، نقلاً عن: www.icnl.org/programs/mena/afan/Docs/Mounir%20Snoussi.docx، مرجع سابق، ص 20.

([2]) وزير السياحة: السياحة في نسق تصاعدي... 1200 مليار مداخيل هذه السنة... 7 مليون سائح سيزورون تونس، تورس، 2013/6/28، نقلاً عن: http://www.turess.com/almasdar/17211.

([3]) Internation Monetary Fund, Statement by the IMF Mission at the End of a Visit to Tunisia, 2/12/2013, at: http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13482.htm.

([4]) الشاذلي العياري يحذر من تدني مستوى احتياطي العملة الصعبة، الرقمية، 2013/6/27، نقلاً عن: http://goo.gl/nDK1ed

([5]) Statement by IMF, ibid.

المحرومة للضغط على حكومة الترويكا من ناحية أخرى. وكل ذلك ضاعف حدة توتر المشهد الراهن، الاجتماعي والسياسي، وأثر سلبياً في الاقتصاد[1].

دخلت تونس منذ 14 تشرين الثاني 2011 مرحلة جديدة وحاسمة في تاريخها المعاصر تصبو من خلالها إلى تأسيس نظام ديمقراطي سليم وبناء مشروع مجتمعي جديد يمكنها من تحقيق النماء والازدهار.

وفيما يلي عرض موجز لأهم الإشكاليات المطروحة في تونس منذ سنوات[2]:

*** هشاشة هيكلة الاقتصاد:**

يتسم النموذج الاقتصادي التونسي بضعف الهيكلة وعدم القدرة على مواكبة التحديات المطروحة على مستوى التنافسية والتشغيل حيث يبقى مستوى النمو غير كاف لاستيعاب التراكمات والطلبات الإضافية للشغل خاصة من بين حاملي الشهادات العليا إضافة إلى عدم قدرته على التأقلم مع التغييرات الداخلية والخارجية.

كما يتميز هذا النموذج بضعف مساهمة الإنتاجية في النمو باعتبار ارتكازه على القطاعات ذات القيمة المضافة المتواضعة والمشغلة لليد العاملة ضعيفة التكوين. بالإضافة إلى استفحال ظاهرة التجارة الموازية والتهريب.

*** ضعف مستوى الإستثمار الخاص:**

تتمثل أهم الإشكاليات المتعلقة بالإستثمار في ضعف مستوى الإستثمار الخاص مقارنة بالاقتصاديات الشبيهة وذلك بالخصوص بسبب النقائص والإشكاليات المتعلقة بمناخ الأعمال وضعف التنسيق المؤسساتي وتعقد الإجراءات الإدارية والإشكاليات العقارية والطابع المركزي للإجراءات إضافة إلى ضعف أسس الحوكمة الرشيدة وتوسع القطاع غير المنظم.

أدت هذه الإشكاليات إلى وجود نموذج نمو يتميز بـ:

- محتوى تشغيلي ضعيف، حيث بلغت البطالة مستويات مرتفعة خاصة لدى خريجي التعليم العالي، وبقي التشغيل المعضلة الأساسية المحورية رغم المجهودات المبذولة للتقليص من حدة هذه الظاهرة.

- تفأوت جهوي بالعلاقة مع غياب سياسة تنموية جهوية واضحة المعالم ومركزية القرار في المجالات الإقتصادية والسياسية وضعف التنسيق بين الهياكل الجهوية وتداخل الأدوار مما أدى إلى ارتفاع نسب الفقر وانخفاض مستويات المعيشة خاصة في الجهات الداخلية.

يتمثل الهدف الاستراتيجي للمرحلة القادمة في استعادة نسق النشاط الاقتصادي لسالف حيويته وتحقيق التعافي لآلة الإنتاج ثم تسريع نسق النمو لبلوغ أعلى المستويات بما يسهم في تثبيت الاقتصاد التونسي كاقتصاد واعد وكذلك إحداث نقلة نوعية في مسار التنمية تمكن من

([1]) الجمعأوي، أنور (2014). مرجع سابق، ص 15.

([2]) وزارة الاقتصاد والمالية التونسية (2014). "على طريق الانتعاش الاقتصادي" مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2014، نقلاً عن: www.leaders.com.tn/uploads/FCK_files، ص ص 10-11.

الترفيع في مستويات العيش والرقي بالوضع الاجتماعي وبلوغ مراتب متقدمة من النماء وذلك من خلال[1]:

- وضع الاقتصاد التونسي على طريق الإنتعاش الاقتصادي من خلال المزيد من دفع النمو عبر تكثيف الإستثمار وخاصة الإستثمار الخاص مع التحكم في التوازنات المالية الداخلية والخارجية.

- اعتماد نموذج نمو جديد يقوم على هيكلة متطورة للاقتصاد تستهدف القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية وترتكز على التجديد والابتكار. وهو ما يستوجب دفع الإستثمارات المجددة والتطوير التكنولوجي ودعم أنظمة الجودة وتعصير البنية الأساسية.

تتمثل الأولويات العاجلة للدولة خلال الفترة الحالية في ما يلي[2]:

- على مستوى النمو الاقتصادي: التحكم التدريجي في التوازنات المالية للاقتصاد بنسق ملائم يراعي ضرورة استعادة نسق النمو ويجنب استمرارية الوضع القائم الذي يتميز بضعف وتيرة نمو الناتج الذي لم يتجأوز عتبة الـ 3% خلال السنتين الماضيتين.

- على مستوى ميزان الدفوعات يتمثل الهدف في الحد من تفاقم العجز الجاري الذي بلغ مستويات قياسية من خلال الإسراع في تنفيذ الإجراءات التي تم إقرارها للتحكم في العجز التجاري واسترجاع حيوية القطاع السياحي. وبالتوازي ستتكثف الجهود لتعبئة أكثر ما يمكن من موارد التمويل الخارجي وبشروط معقولة بما يسمح بالحفاظ على مستوى ملائم من الاحتياطي من العملة الأجنبية تجنب انزلاق سعر صرف الدينار.

- على مستوى التضخم، تتمثل الأولوية العاجلة في مواصلة التحكم في مستوى التضخم الذي يسجل بعض الإنفراج وذلك من خلال العمل على دعم العرض خاصة بالنسبة للمواد الغذائية الحساسة وتكوين المخزونات التعديلية وكذلك تكثيف عمليات المراقبة الإقتصادية ومقأومة ظاهرة التهريب.

- على مستوى المالية العمومية يتمثل الهدف العاجل في التقليص من عجز ميزانية الدولة دون نسبة (6.8%) من الناتج وهو ما يتطلب إجراءات هامة للتحكم في النفقات ودعم الموارد.

مواصلة ترشيد وإصلاح منظومة الدعم:

أصبحت منظومة الدعم من أبرز مسببات اختلال توازن المالية العمومية حيث تطور حجم الدعم المباشر من (1.5) مليار دينار في سنة 2010 إلى (4.3) مليار دينار منتظرة في 2014 مسجلة بذلك زيادة بـ (2.8) مليار دينار[3].

مع الإشارة إلى أن حجم الدعم شهد تطوراً غير مسبوق في سنة 2013 حيث بلغ (5.5) مليار دينار متجأوزاً بذلك نفقات التنمية. علماً بأن قطاع الطاقة قد مثل (68%) من قيمة

---

(1) وزارة الاقتصاد والمالية التونسية (2014). مرجع سابق، ص 12.

(2) وزارة الاقتصاد والمالية التونسية (2014). مرجع سابق ، ص 16.

(3) وزارة الاقتصاد والمالية التونسية (2014). مرجع سابق ، ص 21.

الدعم المباشر الجملي سنة 2013 مقابل (37%) في 2010، وأن قيمة الدعم المباشر للطاقة ارتفعت من 203 مليون دينار سنة 2004 إلى (3.734) مليون دينار سنة 2013.

وعلى هذا الأساس تم الشروع في إصلاح منظومة الدعم وترشيدها وذلك خاصة: [1]

- بالعمل على توجيه الدعم نحو المستحقين الفعليين والحرص على المحافظة على تماسك الفئة المتوسطة وقدرتها الشرائية، وقد انطلقت الأشغال لإعداد بنك معطيات بخصوص العائلات المستهدفة.
- وبالشروع في التفكير في الآليات الكفيلة بالمحافظة على القدرة التنافسية للمؤسسات.

المبادئ المعتمدة في التعاطي مع الأزمة:

تقوم استراتيجية العمل للمرحلة القادمة من أجل وضع الاقتصاد التونسي على طريق الانتعاش الاقتصادي في مرحلة أولى والشروع بصفة موازية في تطوير هيكلة الاقتصاد من خلال اعتماد نموذج تنموي جديد يستهدف القطاعات الواعدة، على الضوابط التالية[2]:

- دعم القيام بالواجب الجبائي والتصدي للتجارة الموازية ومقأومة ظاهرة التهريب التي أصبحت من الإشكاليات الكبرى التي تواجه الاقتصاد الوطني لما لها من تداعيات سلبية وخطيرة على تنافسية المؤسسة وموارد الدولة والمقدرة الشرائية للمواطن وصحة المستهلك وتطور هياكل الاقتصاد.
- إيجاد حلول جذرية شاملة وهيكلية لأزمة المالية العمومية وتلافي مواصلة سياسة البحث عن التوازن المالي الظرفي على حساب التوازن الهيكلي وتفاقم العجز من سنة إلى أخرى مع ترشيد نفقات الدولة ودعم الموارد الذاتية بهدف الحد من عجز الهيكلية دون أن لا يتحول هذا الترشيد إلى سياسة تقشفية باعتبار الدور الموكول للإستثمار كقاطرة للنمو في الفترة القادمة.

([1]) المرجع السابق نفسه، ص 21.

([2]) وزارة الاقتصاد والمالية التونسية (2014). مرجع سابق، ص 24.

الفصل السادس

التطورات السياسية التي شهدتها تونس بعد الثورة

عاشت تونس بعد الثورة حالة من الصراع السياسي بين ما يمكن تسميته بالنخب القديمة والنخب الجديدة، حيث دار ذلك الصراع بين ثلاث قوى من هذه هي: القوى السياسية المحسوبة على نظام الرئيس السابق بن علي، والقوى الجديدة التي أفرزتها الثورة سواء تلك العناصر الثورية التي تتخذ من الشارع وسيلة الضغط الأساسية تحقيقاً لأهداف الثورة، أو تلك التي عادت إلى واجهة العمل السياسي بعد سنوات من الحرمان باعتبارها كيانات وحركات حزبية محظورة، والقوى التقليدية التي تمرست على العمل السياسي من اليساريين والليبراليين وكانت لهم أدوار معارضة للنظام السابق، يضاف إليهم الاتحاد العام التونسي للشغل.

على الصعيد الأمني لا تزال تونس بعد ثلاثة أعوام من الثورة تعاني إشكاليات أمنية كبيرة كان أخطرها الهجمات التي تعرضت لها السفارة الأمريكية من قبل بعض العناصر السلفية المتشددة في سبتمبر2012 ، على خلفية الفيلم المسيء للرسول، وهي الاعتداءات التي لا قت إدانة دولية كبيرة واتهامات داخلية من قبل أحزاب المعارضة المدنية التي رأت في المرونة التي يتعامل بها حزب النهضة مع العناصر السلفية المتشددة توفيراً لغطاء حكومي رسمي متسامح معها من أجل احتوائهم ودمجهم في نظام ديمقراطي يشكك باقي عناصر القوى السياسية في احترام تلك التيارات المتشددة لقواعده وقوانينه. ونتيجة لتواصل الاحتجاجات الاجتماعية والاضرابات العمالية والاعتصامات وتفشي ظاهرة الإنفلات الأمني في مناطق كثيرة اضطر الرئيس وبعد التشأور مع الحكومة والمجلس التأسيسي إلى تمديد العمل بقانون الطوارئ لعدة مرات كان آخرها في 31 يناير2013 ، حيث أعلن الرئيس تمديد العمل بالقانون نفسه بدءاً من أول شباط وحتى أواخر آذار 2013 ، في تعبير واضح عن تدهور المنظومة الأمنية في البلاد . وقد أدى تمديد العمل بقانون الطوارئ إلى توتر العلاقة بين القوى الثورية والحزبية التي تمتلك الشارع ولديها القدرة على تحريك المظاهرات الاحتجاجية، وبين السلطات الأمنية لما يشمله من إجراءات تعتبرها العديد من القوى السياسية المعارضة نكوصاً على الحريات التي حصل عليها التونسيين بعد الثورة، بينما اعتبرته عدد من القوى السياسية الأخرى والحكومة أنه نوعاً من فرض الأطر القانونية لبعض الإجراءات الكفيلة بحماية أمن البلاد والتصدي لمظاهر العنف الآخذة في التصاعد خلال مرحلة التحول الديمقراطي سواء التي تتستر تحت غطاء المطالب الاجتماعية أو تحت غطاء الدين في هذا السياق، تبدو الحالة الأمنية في تونس بعد عامين من الثورة في مواجهة تحديات كبيرة كانت أبرزها : كيفية فرض القانون دون المساس بحقوق الإنسان وكرامته وحريته كأحد مكتسبات الثورة، أيضاً احتواء التأثيرات السلبية الناتجة عن تمديد العمل بقانون الطوارئ على الوضع الاقتصادي والسياحي للدولة، ومخاطر الوقوع تحت تأثير التجاذبات السياسية الأمر الذي يتطلب انتهاج الحيادية الكاملة كضمانة لتطبيق القانون على جميع التيارات السياسية التي لها تأثير في الشارع سواء المدنية منها أو الدينية.([1])

سيبين هذا الفصل موضوع التطورات السياسية التي شهدتها تونس بعد الثورة من خلال المباحث التالية :

المبحث الاول: التحولات الديمقراطية في تونس بعد ثورة 2011

المبحث الثاني: الأزمة السياسية في تونس بعد 2011
المبحث الثالث: ادارة الازمة السياسية بعد 2011

([1])جاد ، عماد ، (2012) ، التقرير الإستراتيجي العربي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ص 119-120.

المبحث الاول: التحولات الديمقراطية في تونس بعد ثورة 2011

ساهم الاستقطاب الإيديولوجي بزيادة الصراع بين النخب السياسية والمجتمعية قبل الانتخابات التأسيسية، وانعكست آثاره بوضوح في حالة التجاذب الحزبي حول مسارات عملية الانتقال الديمقراطي، وتحديد موعد انتخابات المجلس التأسيسي، وطبيعة عمل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة .وقد تفاعلت الساحة السياسية التونسية الجديدة بمكوناتها المختلفة مع مسار ونتائج ومردود هذا الاستقطاب عبر ثلاثة مراحل :الأولى، تشمل الفترة التي تلت سقوط بن علي وحتى إجراء انتخابات المجلس التأسيسي. والثانية، تشمل المرحلة التي شهدت إجراء الانتخابات التأسيسية والتوافق بشأن إدارة الدولة عبر ائتلاف ثلاثي حاكم. والثالثة، تشمل مرحلة الصراع السياسي الحاد بين السلطة المنتخبة المؤقتة والمعارضة وتحديات الانتقال الديمقراطي في ضوء هذا الصراع:(1)

المرحلة الأولى: برز خلال هذه المرحلة تحدي تكوين مؤسسات لديها القدرة على إدارة المرحلة الانتقالية، وانحصرت تلك العملية في مؤسستين الحكومة المؤقتة والهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة التي تأسست في 22 كانون الثاني 2011 باعتبارها إطاراً سياسياً يعمل على التقدم بثورة الشعب التونسي نحو تحقيق أهدافه والتصدي لقوى الثورة المضادة، وتعتبر أبرز هيئات الانتقال الديمقراطي في تونس.

وقد ضمت الهيئة ممثل التكوينات الحزبية ومنظمات المجتمع المدني والاتحاد العام للشغل وعدد من النقابات المهنية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وعدد من المستقلين. وخولت تلك الهيئة دور السلطة التشريعية في الدولة وذلك قبل انتخاب المجلس التأسيسي، إلا أن تركيبة الهيئة كانت سبباً بارزاً في حدوث الصراع الداخل بين مكوناتها من ناحية، وبينها وبين القوى غير الممثلة فيها من ناحية ثانية، فثلثي أعضاء الهيئة كانوا ينتمون للتيار المدني بأطيافه اليسارية والليبرالية والاشتراكية بينما مثل التيار الإسلامي الثلث. هذا الاختلاف تبلور في صورته النهائية في خلاف أيديولوجي حول طبيعة الدولة الجديدة في مرحلة ما بعد الثورة، والذي برز مع تولي الباجي القائد السبسي رئاسة الحكومة المؤقتة بعد حكومة محمد الغنوشي الأولى والثانية، حيث بدأت عملية الالتفاف على الثورة، مما أدى إلى اشتعال حدة التجاذبات السياسية بين حكومة السبسي المؤقتة والهيئة من ناحية، وبين العناصر الداخلية المكونة للهيئة من ناحية أخرى(2).

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي شهدت إجراء انتخابات المجلس التأسيسي، وقد اتسمت في بدايتها بحالة من التوافق بين القوى السياسية، وتراجعت فيها حدة الصراع والاستقطاب الأيديولوجي، إلا أنها عادت لوتيرتها بعد إعلان النتائج مباشرة والبدء في إجراء التحالفات داخل المجلس التأسيسي المخول مهمة صياغة دستور جديد يتم إنجازه خلال ستة أشهر، بعدها يتم إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية جديدة. وقد شهدت تلك المرحلة بروز اختلافات حادة بين القوى السياسية الإسلامية والقوى المدنية حول موضوع "الهوية". وتجأوز ذلك الأمر مجرد الخلاف في وجهات النظر إلى قيام تلك القوى بتصدير خلافاتها إلى الشارع التونسي بهدف استخدامها كورقة ضغط قوية على المجلس التأسيسي عند صياغته للدستور بما يخدم مفهوم كل منهما لملامح وطبيعة "هوية" النظام السياسي الجديد مع الأخذ في الاعتبار أن تلك القوى السياسية التونسية المختلفة بشدة حول دور الدين في الدولة، ومن ثم الاختلاف على هوية الدولة مدنية كانت أم دينية، هي القوى ذاتها المتفقة على جعل الدين طرفاً "محايداً" في الحياة السياسية

---

(1) مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي العربي ،2013

(2) الزعماء العرب خائفون بعد ثورة تونس، مرجع سابق.

الجديدة.

بمعنى أكثر دقة أن عملية الاتفاق على النص الدستوري ليست عملية صعبة خاصة وأن التيار الإسلامي في تونس يرى في حياد الدين إحدى وسائل تحرير الإسلام من "القبضة الثقيلة للدولة على الدين"، لكن على أرض الواقع كان للإستقطاب مردود كبير حول قضايا جوهرية يتعدى التفاعل السياسي والمجتمعي معها حدود النص الدستوري لتصطدم بما هو أهم عند التطبيق والممارسة، وهو ما تطلب الاتفاق على القواعد التي ستحكم معالجة الخلافات الناتجة عن حالة الاستقطاب ليس على مستوى النص الدستوري الذي سوف يشكل التوافق مساره السياسي في النهاية، ولكن أيضاً على مستوى ضمان الوحدة السياسية لقوى ونخب المجتمع التونسي بما يضمن استمرار المنافسة السياسية بينهم في إطار من التوافق. (1)

كانت المهمة الأولى للمجلس التأسيسي الذي تم انتخابه في تشرين الأول 2011 هي صياغة دستور جديد للبلاد في خلال عام، علماً بأن حركة النهضة كانت قد فازت بأغلبية مقاعد المجلس وتوافقت مع المعارضة على اختيار منصف المرزوقي "من المؤتمر من أجل الجمهورية" رئيساً للبلاد، وحمادي الجبالي "من حركة النهضة" رئيساً للحكومة، ومصطفى بن جعفر "من التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات" رئيساً للمجلس التأسيسي في ما عرف بنظام الترويكا (وهو نظام يتكون من ائتلاف ثلاثة أحزاب).

في تشرين الأول 2012، لم يتمكن المجلس من صياغة دستور جديد للبلاد على خلفية الاستقطابات السياسية حول هوية الدولة وحقوق المرأة والحريات العامة والعلاقة بين السلطات، مما ترتب عليه انقضاء فترته المحددة من دون أن ينهي أعماله، ولذلك فقد مثل موضوع استمراره في العمل بعد انتهاء مدته جدلاً دستورياً واسعاً، فهو اعتبر متعمداً لتمكين حزب النهضة من التغلغل في مختلف مفاصل الدولة. ويقول الدكتور الأردني عبدالله نقرش عن الثورة التونسية يكفي الشعب التونسي فخراً أنه كان المقدمة الطليعية لأن يدرك العرب ولو بعد حين عصر التحولات السياسية الدولية الإيجابية، بعدما عانوه وما زالوا من التحولات السلبية، قد يرى البعض سبب ذاك التأخر تلك الهجمة التي تعرضت لها الأمة من قبل قوى الهيمنة الدولية بقيادة الولايات المتحدة وبمساهمة دولية تبدو في الظاهر وكأنها قوى ضاغطة باتجاه التحول والتطور وفرض الاستقرار والسلام ، بينما كانت في الواقع قوى ممانعة.

أو ربما كان هذا التأخر ناجماً عن ثقل الضغط الأمني والكبت السياسي الذي مارسته الأنظمة السياسية العربية، والذي بدأ في الظاهر وكأنه سعي نحو الإصلاح بينما كان بالفعل إعادة ترتيب لقواعد اللعبة السياسية الداخلية في كل دولة عن طريق إعادة إنتاج أنظمة أكثر قمعية وبمفاهيم جديدة مستعارة وبأدوات عنيفة مجربة ومن خلال توظيف لقوى اجتماعية اقتصادية وسياسية مزيفة الوعي وانتهازية الأسلوب.(2)

اتسم المشهد الحزبي التونسي قبل الانتخابات بمتغيرات جديدة، يمكن رصدها فيما يلي:

- ظهور حزب النهضة الإسلامي على ساحة العمل السياسي في تونس بعد الثورة وحصوله على قاعدة تصويتية شعبية كبيرة في ظل برنامج انتخابي استحسنته فئات عريضة من المجتمع بينما تخوفت منه النخبة التي ظلت ترى تبايناً واضحاً في خطابه السياسي ما بين المنابر السياسية والمنابر الدينية، إلا أن هذه الإزدواجية غابت عند طرح الحزب برنامجه الانتخابي الذي اتسم بقدر عالي من الاعتدال لا سيما النقاط التي أثارت توجس العديد من

---

(1) حاتم التقاطي، الثورة التونسية ومستقبل القول،مرجع سابق.

(2) نقرش ، عبدالله ، (2011)، من وحي الربيع العربي ، ص61.

فئات المجتمع والقوى السياسية الليبرالية واليسارية، كتلك المتعلقة بتطبيق الشريعة مثلاً، أو اتخاذ سياسات تمييزية ضد المرأة.

- بروز حزب "التكتل من أجل العمل والحريات"(يسار وسط) على المشهد السياسي التونسي بعد الثورة، وقد اكتسب هذا الحزب مزيداً من الشعبية من خلال برنامجه الداعي إلى القطيعة التامة مع النظام القديم ورموزه.
- تكوين "جبهة العريضة الشعبية" المستقلة ويمثلها حزب المحافظين التقليديين، حيث طرحت العريضة نفسها على الواقع السياسي التونسي عبر خطاب توافقي إسلامي تقدمي يحمل أبعاداً اجتماعية.
- ظهور تكتل "القطب الديمقراطي الحداثي" وهو تكتل جديد ذو توجهات يسارية يضم (11) حزباً، وقدم نفسه من خلال برنامج علماني متطرف مستهدفاً مواجهة الإسلاميين.[1]

جاءت نتائج انتخابات المجلس التأسيسي معلنة فوز حزب النهضة الإسلامي بـ 89 مقعداً، من إجمالي 217 مقعداً، تلاه حزب المؤتمر من أجل الجمهورية 30(مقعداً)، ثم تكتل العريضة الشعبية وحزبها المحافظين التقدميين 26(مقعداً)، ثم حزب التكتل من أجل العمل والحريات الذي احتل المرتبة الرابعة 21(مقعداً)، وجاء في المرتبة الخامسة الحزب الديموقراطي التقدمي 16(مقعداً)، وفاز كل من القطب الديموقراطي الحداثي وحزب المبادرة بـ 5 مقاعد لكل منهما، وحزب آفاق تونس بـ 4 مقاعد، بالإضافة إلى حصول عدد من المستقلين والأحزاب الصغيرة على 20 مقعداً.[2]

شهدت تلك المرحلة أيضاً تشكيل الإئتلاف الحاكم واختيار الرئيس والحكومة المؤقتين، وما ارتبط بذلك من تكوين مؤسسات وهيئات انتقالية تتم عبرها عملية التحول الديمقراطي، في ظل تجاذبات عديدة بين القوى السياسية المكونة للمجلس التأسيسي التي تم تطويعها في حالة من "التوافق "انعكست على مفاوضات حسم الرئاسات الثلاثة بتشكيل" ترويكا "حاكمة تضم أحزاب: النهضة(الإسلامي) والمؤتمر من أجل الجمهورية (يساري قومي) والتكتل من أجل العمل والحريات(يسار وسط)؛ حيث أختير المنصف المرزوقي (حزب المؤتمر) رئيساً مؤقتاً، وحمادي الجبالي (الأمين العام لحزب النهضة) رئيساً للحكومة، ومصطفى بن جعفر(حزب التكتل) رئيساً للمجلس التشريعي.

وافق المجلس التأسيسي على صدور دستور مؤقت لتونس وعلى قانون التنظيم المؤقت للسلطات بعد اختلاف بين أعضائه حول البنود المرتبطة بالصلاحيات السياسية التي ستمنح لأصحاب الرئاسات الثلاث.

المرحلة الثالثة: شهدت تونس في هذه المرحلة تجاذبات سياسية حادة وعميقة أدت إلى أزمة سياسية ذات إشكاليات واسعة فقدت فيها كل من السلطة والمعارضة منطق " الرشد السياسي " بصورة بدت معها مصلحة الوطن ووحدته المجتمعية مهددة بالفعل في ظل حالة من الصراعات السياسية لم تعد فيها القوى الحزبية والثورية قادرة على التمييز بين منطق المعارضة بمشتملاتها السياسية والثورية والحقوقية والنقابية البناءة القادرة على طرح نفسها كبديل للسلطة الحاكمة، وبين السعي لإفشال التجربة الديمقراطية في طورها التكويني عبر التربص المتعمد لأخطاء السلطة وتضخيمها إعلامياً وتأجيج الحراك الثوري في الشارع دون الانتظار حتى

([1]) مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي العربي ،2013

([2])خليفة، عبد الباقي ، مرجع سابق.

الانتهاء من استحقاقات المرحلة الانتقالية، في رغبة عارمة من قبل المعارضة الانقلاب على المسار الديمقراطي الذي اختاره الشعب التونسي، وعدم احترام مبدأ تدأول السلطة تحت مزاعم ضياع الثورة وعدم تحقيقها لأهدافها وانعكاسات ذلك في الحديث عما يسمى انتهاء شرعية المؤسسات المنتخبة(الرئيس والمجلس التأسيسي) لإجبار السلطة المنتخبة على القبول بفكرة "شرعية التوافق" بديلاً عن" شرعية الانتخاب".

تفاعلات القوى السياسية وانعكاساتها على المرحلة الانتقالية:

دخل موضوع استمرارية الشرعية الانتخابية من عدمه كمتغير جديد على معادلة الصراع السياسي بين السلطة والمعارضة لا سيما بعد انقضاء المدة الانتقالية التي كانت محددة لعمل المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر 2012 أي بعد عام من الانتخابات التأسيسية، ما دفع المعارضة إلى المطالبة بحل المجلس والسلطة الناتجة عنه باعتبارهما باتا فاقدين الشرعية. ورأت المعارضة أن المجلس التأسيسي فشل خلال العام الماضي في صياغة الدستور الجديد نتيجة لغياب التوافق ورغبة الأكثرية الإسلامية التفرد بعملية صياغة الدستور لكن طرح المعارضة حل المجلس التأسيسي على اعتبار أنه فاقد للشرعية لانتهاء المدة الانتقالية المحددة والموقعة من جانب الإئتلاف الحاكم عليها لم يكن مصحوباً بطرح بديل مناسب لاستكمال مسار التحول الديمقراطي، أن العديد من قوى المعارضة التونسية ترى ضرورة بقاء التأسيسي باعتباره جاء بشرعية انتخابية، وإحلال" الشرعية التوافقية "بديلاً عن" الشرعية الانتخابية". مما يعني ضرورة وضع "خريطة طريق" تتوافق فيها السلطة والمعارضة على القضايا الملحة والجوهرية للمرحلة الانتقالية، وقد حددت بعض القوى هذه القضايا في الدستور، قانون الانتخابات الجديد، الهيئة العليا للانتخابات واستقلاليتها وجعلها هيئة توافقية وليست هيئة تقوم على المحاصصة الحزبية، استقلال السلطة القضائية، الحريات، تحييد الوزارات السيادية.

أما الإئتلاف الحاكم بزعامة حزب النهضة فقد رأى أنه من الناحية القانونية فإن الاتفاق الموقع من جانب أحزاب الإئتلاف بشأن تحديد الانتهاء من المرحلة الانتقالية في أكتوبر 2012 يعد من الناحية القانونية منتهياً بمجرد خروج المجلس التأسيسي للوجود، وأن حل هذا المجلس أمر غير قانوني لأنه "سيد نفسه". يؤكد حزب النهضة أن الاتفاق الموقع من قبل الإئتلاف الحاكم ما هو إلا إلتزام "أخلاقي" ليست له صبغة قانونية. ([1])

انقسم المشهد السياسي في تونس في هذه المرحلة إلى: الإئتلاف الحاكم والذي يضم حزب النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل من أجل العمل والحريات، والقوى المعارضة والتي تضم الحزب الجمهوري وتكتل نداء تونس وحزب المسار الاجتماعي، أما القوى الفاعلة الثالثة وهي الجبهة الشعبية التي قدمت نفسها للشارع السياسي كبديل لكل من الإئتلاف الحاكم والمعارضة على حدٍ سواء، وهي عبارة عن تحالف لعدد كبير من الأحزاب اليسارية التي فشلت في الاستحقاقات الانتخابية للمجلس التأسيسي. وقد ناصبت الجبهة الشعبية الحكومة التونسية الحالية العداء السياسي من منطلق أن الشرعية الانتخابية للرئيس والمجلس التأسيسي والحكومة قد انتهت في 23 أكتوبر2012 ، ومن ثم فإنها تتبنى كافة الحركات الاحتجاجية في كافة المدن التونسية ضد الإئتلاف الحاكم وضد الحكومة الحالية. وقد ارتبطت حالة التجاذبات السياسية تلك بوجود ما يسمى بـ" رابطات حماية الثورة". وهي جماعات يقال أنها تحظى بدعم حركة النهضة الحاكمة ما يوفر لها غطاءاً سياسياً وقانونياً، حيث تعارض التيارات المدنية عمل هذه الرابطات بالنظر إلى اتخاذها من العنف السياسي شعاراً لها على حد تعبير تلك القوى، وأنها أداة لتقليم أظافر المعارضة وملاحقتها بذريعة تطهير المؤسسات والعمل

([1])جاد ،عماد ، (2012) ، التقرير الإستراتيجي العربي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ص 111-112 .

السياسي من أنصار النظام السابق، وهو ما تراه المعارضة وسيلة للتخلص من محاولات الوقوف ضد هيمنة التيارات الدينية على مفاصل الدولة وقد دعت القوى المدنية من الليبراليين واليساريين بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني والاتحاد العام للشغل إلى حل تلك الرابطات إلا أن حزب النهضة الحاكم رأى أن هذه الرابطات تعمل وفقاً للقانون وأن حلها لا يكون بقرار سياسي وإنما يكون عبر القضاء. ([1])

انتشار الظاهرة السلفية بعد الثورة ودورها السياسي:

وسط كل تلك التفاعلات بين القوى السياسية، تأتي الظاهرة السلفية لتدخل على معادلة الصراع السياسي بين القوى السياسية؛ حيث ينظر للسلفيين على أنهم إما مسالمين أصحاب رسالة دعوية قائمة على الحوار أو إرهابيين أصحاب فكر تكفيري يقوم على ممارسة العنف ويريدون تطبيق الشريعة الإسلامية بالقوة. وزاد من حدة النظر إلى السلفيين من منطلق اعتبارهم دعاة عنف ما شهدته مدينة جندوبة التونسية في شهر مايو 2012 حينما شنت مجموعة من السلفيين هجوماً مسلحاً على مديرية أمن المدينة على إثر القبض على بعض العناصر السلفية المطلوبة أمنياً. وكانت الحادثة بداية لمواجهات عنيفة بين الأمن وبين التيارات السلفية التي ردت على المواجهات مع الشرطة بإقامة عرض ضخم لاستعراض القوة في مدينة القيروان خلال شهر يونيو 2012 . وبسبب ذلك وجهت أحزاب المعارضة انتقاداً لاذعاً لحركة النهضة وحزبها الحاكم باعتبارهما يغضان الطرف عن أفعال السلفيين ما قد يوفر -على حد قولهم -غطاءاً سياسياً لممارستهم العنف في المجتمع التونسي. ويقدم السلفيون رؤيتهم للدولة الجديدة من منطلق إسلامي بحت، حيث أعلنت حركة أنصار الشريعة التي تعد أكبر تجمع سلفي عن رؤيتها بشأن الإصلاح في مجالات التعليم والتجارة والإعلام والسياحة وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية. وعلى الرغم من أن الإعلان الرسمي لحزب النهضة بعدم تطبيق الشريعة الإسلامية أو التنصيص عليها في الدستور قد أثار غضب السلفيين ما قد يؤدي إلى خسارة الأولى أصوات شريحة كبيرة من التيارات السلفية في الانتخابات القادمة، إلا أن ذلك لم يمنع حركة أنصار الشريعة من تأكيدها على أنها ستتخذ من الحوار فقط وسيلة للتفاعل السياسي مع غيرها. ويأتي موقف حركة النهضة الإسلامية وحزبها الحاكم من تصاعد الظاهرة السلفية مخيباً لآمال باقي القوى السياسية؛ حيث ترى تلك القوى أن مواجهة التيارات السلفية تكون عبر إعمال الأداة الأمنية وليس التسامح الذي تبديه الحكومة مع تلك التيارات، بينما ترى حركة النهضة وحزبها الحاكم أن مواجهة السلفيين لا بد وأن تكون عبر سياسية" الاحتواء والحوار"، وأولى خطوات تلك السياسة هي السماح لتلك التيارات بالترخيص لحزب سياسي جديد سمي " جبهة الإصلاح"، على أمل أن يؤدي انخراط السلفيين في العمل السياسي في إطار من القانون إلى ابتعاد التيارات المتشدد منها عن العنف في مواجهة المعارضين. ([2])

وقد تزايدت في تونس إشكالية جدلية العلاقة بين ما هو ديني وما هو مدني في ظل غياب التوافق بين القوى السياسية الذي كان سمة المشهد السياسي التونسي في المرحلة التي أعقبت الانتخابات التشريعية التأسيسية، بعد أن حل محله تباين كبير في نوعية وحجم المصالح وبروز اختلافات الهوية الأيديولوجية وتأثيراتها السلبية على إعادة التقارب بين التيارات السياسية المختلفة إلى حالة التوافق من جديد. وظهرت حالة الاستقطاب السياسي الحاد بين تيارين واضحين: التيار الأول يضم قوى الإسلام السياسي التي تضم الأحزاب والحركات الإسلامية والسلفية وتمتلك الأغلبية في الاستحقاقات الانتخابية، والتيار الثاني يضم القوى المدنية من الليبراليين واليساريين والحقوقيون والنشطاء السياسيين والإعلاميين...الخ، ويمثل الأقلية

([1])جاد ، عماد ، (2012) ، التقرير الإستراتيجي العربي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ص 112.

([2])جاد ، عماد ، (2012) ، التقرير الإستراتيجي العربي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ص 113 .

التي تعمل على انتقاد التيار الديني وتراه "ردة" في المسار التنويري للمجتمع التونسي الذي كان يتسم بقدر عال من الانفتاح الحضاري، خاصة فيما يتعلق بمدنية الدولة وحرية المرأة والإبداع وتراه أيضاً ساعياً للهيمنة عبر سياسة إقصاء الآخر. بينما يرى تيار الإسلام السياسي أن الأقلية المدنية غير متقبلة الواقع المجتمعي الذي أقر وأنتخب التيار الديني وأعطاه الأغلبية في الانتخابات التأسيسية السابقة، كما ينظر إلى محاولاتها لتأجيج الحركات الاحتجاجية ضد سياسته على أنها انقلاب على الشرعية، ما أدخل العلاقة بين الطرفين المدني والديني في جدلية الشرعية الانتخابية، وذلك في الوقت الذي يعيش أغلب المجتمع التونسي" متفرجاً" على حالة الصراع والسجال السياسي بين النخبة الحاكمة والمعارضة لأن البديل لطرفي الأزمة لم يظهر بعد. ([1])

الإئتلافات الحزبية في تونس بعد الثورة 2011:

نعني بالترويكا الإئتلاف الحزبي الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم بتونس بداية من 16 كانون الأول 2011، وتكون من حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية (فازت بـ 89 مقعداً من مجموع (217) مقعداً في المجلس التأسيسي؛ أي بنسبة (41.47) في المئة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية والذي حصل على 29 مقعداً بنسبة (9.68) في المئة، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات والذي حصل على 20 مقعداً من مجموع مقاعد المجلس.

وشكل هذا التحالف الجامع بين إسلاميين وعلمانيين ما مجموعه (138) مقعداً في المجلس التأسيسي، وفاز بثقة (154) نائباً لإدارة المرحلة الإنتقالية، مقابل اعتراض (38) عضواً، وتحفظ (11) آخرين من بين أعضاء المجلس الـ(217)[(2)].

وعلى الرغم من أن هذا التحالف، ظل ممسكاً بزمام الحكم لأكثر من سنتين وذلك بتشكيله حكومة الترويكا الأولى بقيادة حمادي الجبالي (حركة النهضة)، وحكومة الترويكا الثانية بزعامة علي العريض (حركة النهضة)، فإن حضوره الشعبي قد شهد تراجعاً ملحوظاً[(3)] بسبب بطء وتيرة الإصلاحات، وعدم تحقيق الوعود الانتخابية في الشغل، والتنمية، وضمان الاستقرار الأمني. كما أن فشل الترويكا في استباق العمليات الإرهابية، والتصدي لها جعل قطاعاً مهماً من المواطنين يعتقد أنها غير قادرة على إدارة البلاد، وتأمين الاستقرار، وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود[(4)].

يضاف إلى ذلك أن الأحزاب الممثلة للترويكا عانت من حالات انشقاق داخلي، ولاسيما بالنسبة إلى حزبي المؤتمر والتكتل على نحو خاص، فقد اعترض عدد كثير من قواعد الحزبين على قرار التحالف مع حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية، وعد الاختلاف الأيديولوجي مانعاً من التحالف السياسي معها، لذلك اختار الانسحاب على مساندة الترويكا.

كما انسلخ نواب من التكتل والمؤتمر، وانضموا إلى أحزاب أخرى داخل المجلس التأسيسي أو خارجه، وعمد نواب آخرون من حزب المؤتمر إلى تأسيس أحزاب جديدة؛ لاعتقادهم أن الترويكا لم تفلح في تحقيق أهداف الثورة، ولم تتقدم في تكريس العدالة الانتقالية،

([1])جاد ، عماد ، (2012) ، التقرير الإستراتيجي العربي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ص 113–114 .

([2]) الجمعأوي، أنور (2014). مرجع سابق، ص 2.

([3]) تراجع شعبية الترويكا، أفريكان مانجير، 2012/9/26، نقلاً عن:

http://www.africanmangager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=11593

([4]) الجمعأوي، أنور (2014). مرجع سابق، ص 3.

ولم تكن حازمة في مكافحة الفساد ومحاسبة رموز النظام السابق. وفي هذا الإطار أسس عبد الرؤوف العيادي حزب حركة وفاء، وأسس محمد عبو حزب التيار الديمقراطي، وكلاهما منشق عن حزب المؤتمر من أجل الجمهورية[1].

الجبهة الليبرالية:

اتخذت عدة أحزاب علمانية ليبرالية موقعاً معارضاً من حكومة الترويكا، بعد توليها مهماتها في كانون الأول 2011، واعتبرت أنها غير معنية بالتحالف معها، أو بالمشاركة في حكومة وحدة وطنية. ومن أبرز تلك الأحزاب الحزب الجمهوري الذي يعد امتداداً للحزب الديمقراطي التقدمي بزعامة أحمد نجيب الشابي، وكان في صدارة الأحزاب المعارضة لنظام بن علي، ومنافساً رئيسياً لحركة النهضة قبل انتخابات 23 تشرين الأول 2011[2]، لكن خسارته في الاستحقاق الانتخابي أضعفت حضوره في المشهد السياسي.

غير أنه تدارك ذلك بدخوله لاحقاً في تحالف سياسي موسع معارض للترويكا الحاكمة تمثل بـ "الاتحاد من أجل تونس" الذي ضمن إلى جانب الحزب الجمهوري، حزب آفاق تونس بزعامة ياسين إبراهيم، وهو حزب ذو توجهات ليبرالية رأسمالية، يضمن إليه عدداً من رجال الأعمال، وحزب "نداء تونس" الذي تحصل على تأشيرة العمل القانوني في آذار 2012، والذي يقوده رئيس الحكومة الانتقالية الثالثة الباجي قائد السبسي، ويستتبع عدداً مهماً من أنصار الحزب الدستوري على عهد الحبيب بورقيبة، وعدداً من أتباع التجمع الدستوري المنحل، الحزب الحاكم على عهد بن علي. وقد نجح هذا الحزب في استقطاب عدد من رجال الأعمال ووجوه النخبة المثقفة في تونس من المنادين بإحياء التجربة البورقيبية.

استطاع هذا التحالف أن يشكل قوة ضاغطة على الترويكا، ونجح في تعبئة الناس للقيام بتظاهرات احتجاجية سلمية للمطالبة بالمحافظة على مكتسبات الحداثة في تونس ومنها مجلة الأحوال الشخصية، وحرية المرأة، وحرية الإعلام...الخ، كما كان في صدارة القوى السياسية الداعية إلى استقالة الترويكا[3].

الجبهة اليسارية/القومية:

يتكون هذا القطب السياسي المعارض من عدد من الأحزاب اليسارية والقومية الراديكالية التي لا تحظى بتمثيلية واسعة داخل المجلس التأسيسي، ولا تحظى بعمق شعبي كبير، غير أنها ذات نفوذ داخل المنظمات النقابية والجمعيات الحقوقية والهياكل التمثيلية العمالية. وتشكلت الجبهة القومية اليسارية ضمن ما يعرف بالجبهة الشعبية، وهي تجمع يضم 14 حزباً من القوميين وأقصى اليسار، ومن أبرز تلك الأحزاب حركة الشعب ذات الخلفية القومية والميل الناصري، وحزب العمال بزعامة حمة الهمامي الذي يعد من بين الشخصيات المشهورة بمعارضتها للدولة القامعة على عهد بورقيبة وبن علي.

تبنت الجبهة الشعبية توجهاً راديكالياً في معارضة الترويكا الحاكمة عموماً، وحركة النهضة خصوصاً، متهمةً إياها بأنها خانت الثورة، وأنها بتحالفها مع رجال أعمال فاسدين واستقطابها للأجهزة الأمنية التابعة لنظام بن علي أعادت إنتاج النظام القديم. كما حملت الثلاثي

([1]) الجمعأوي، أنور (2014). مرجع سابق، ص 3.

([2]) ليبينكوت، جيك، خلال الفترة السابقة للانتخابات: تصاعد نفوذ حزب النهضة الإسلامي في تونس، وكالة إنتر بريس سيرفس، نقلاً عن: http://ipsinternational.org?arabic/print.asp?idnews=2284.

([3]) الجمعأوي، أنور (2014). مرجع سابق، ص 4.

الحاكم مسؤولية تردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والأمنية، وخصوصاً ما تعلق بتفشي البطالة، وتدهور المقدرة الشرائية للمواطن، وتنامي ظاهرة الإرهاب. ونجحت الجبهة الشعبية في استغلال فشل الحكومة في معالجة عديد الملفات لتحرك الشارع من حين إلى آخر، وتدفع نحو تنظيم عديد الاعتصامات والإضرابات التي شملت عدة محافظات وعدة قطاعات مهنية؛ وهو ما ساهم في زيادة الضغط على الثلاثي الحاكم من ناحية، وفي تصعيد درجة الاحتقان السياسي والاجتماعي من ناحية أخرى[1].

جبهة الإنقاذ الوطني:

أُعلن عن تأسيس جبهة الإنقاذ الوطني يوم 26 تموز 2013، وذلك إثر اغتيال عضو المجلس التأسيسي وزعيم التيار الشعبي محمد براهمي في 25 تموز 2013. وتكونت الجبهة من عدد من الأحزاب السياسية المعارضة وفي صدارتها حركة نداء تونس، والجبهة الشعبية، وعدد من الأحزاب الاشتراكية والليبرالية، والتحق بها الإتحاد من أجل تونس، وضمت إليها حركة تمرد السياسية وست عشرة منظمة مدنية وحقوقية.

وعبرت الجبهة في بيانها التأسيسي عن سعيها لتحقيق عدة أهداف من بينها تشكيل الهيئة الوطنية للإنقاذ الوطني الممثلة للأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني التي تتولى، بالاستعانة بخبراء القانون الدستوري، استكمال صياغة الدستور وعرضه على الاستفتاء الشعبي، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني محدودة العدد ترأسها شخصية وطنية مستقلة تكون تحظى بتوافق وطني وتتخذ ضمن برنامجها جملة من الإجراءات الاستعجالية (الإقتصادية، والإجتماعية، والسياسية، والأمنية) وتعد لانتخابات ديمقراطية نزيهة وشفافة[2].

دعت جبهة الإنقاذ الوطني إلى تنظيم التظاهرات والاعتصامات السلمية في مقار السلطة المحلية والجهوية لفرض حل المجلس التأسيسي وجميع السلط المنبثقة عنه، ومنها الحكومة ومؤسسة الرئاسة[3].

استغلت جبهة الإنقاذ الوطني الوضع المحلي والإقليمي لتكسب مزيداً من الأنصار، بعد أن وجدت في عجز الحكومة عن مواجهة التهديدات الإرهابية حجة أساسية للمطالبة بإزاحة الترويكا عن الحكم بعلة أنها غير قادرة على أن تتكفل بالأمن للمواطنين. وفي السياق نفسه اغتنمت الجبهة حدث إطاحة الإسلاميين في مصر في 3 تموز 2013، تحت وطأة الاحتجاج الشعبي وتدخل العسكر لتؤلب الناس على حركة النهضة والإئتلاف الحاكم معها، ساعيةً إلى استمالة الجيش ورجال الأمن بدعوتهم إلى مساندة الحراك الاحتجاجي والتدخل للإمساك بزمام السلطة[4].

نجحت الجبهة في حشد الشارع طوال صيف 2013 في إطار ما يُسمى "اعتصام الرحيل" الذي ضم آلاف المعتصمين المؤيدين للنواب الستين الذين انسحبوا من المجلس التأسيسي، المحتجين على مقتل محمد براهمي، والمطالبين الحكومة الإئتلافية باستقالة فورية.

([1]) الجمعأوي، أنور (2014). مرجع سابق، ص 5.

([2]) الإعلان عن تأسيس جبهة للإنقاذ الوطني في تونس، تورس، 2013/7/26، نقلاً عن:

http:///www.turess.com/binaa/22204

([3])الإعلان عن تأسيس جبهة للإنقاذ الوطني في تونس، تورس، 2013/7/26، مرجع سابق، نقلاً عن:

http:///www.turess.com/binaa/22204

([4]) الجمعأوي، أنور (2014). مرجع سابق، ص 6.

وقد أدى ذلك إلى تعليق أعمال المجلس لمدة شهرين، ما ساهم في تعطيل مسارات استكمال صوغ الدستور والتهيئة للانتخابات.

ولم تجد الجبهة الاستجابة المنتظرة من المؤسسة العسكرية التي حافظت على الحياد، والتزمت الوقوف على مسافة واحدة من مختلف الفرقاء السياسيين، رافضة الدخول في معترك الصراع على السلطة. وفي المقابل وجدت جبهة الإنقاذ في اتحاد الشغل نصيراً لها في جانب من مطالبها، إذ ساندت المركزية النقابية الحراك الاحتجاجي لأحزاب المعارضة ومكونات المجتمع المدني، وأيدت المطالبة برحيل الحكومة، غير أنها لم تقبل بنسف المسار الانتقالي جملةً وتفصيلاً، لذلك دعا اتحاد الشغل إلى استبقاء المجلس التأسيسي إلى حين إتمام كتابة الدستور وتحديد مواعيد الانتخابات المقبلة[1].

شهد المشهد السياسي في تونس عقب انتخابات 23 تشرين الأول 2011 عدة متغيرات من أهمها[2]:

- انتقال الأحزاب من التشتت والتنوع والتعدد إلى الانتظام ضمن أقطاب سياسية بارزة هي: الترويكا من ناحية، وأحزاب المعارضة الليبرالية (الاتحاد من أجل تونس)، وأحزاب المعارضة اليسارية (الجبهة الشعبية) من ناحية أخرى.
- تراجع شعبية الترويكا بسبب ما اعتراها من تفكك داخلي (بخاصة حزب المؤتمر وحزب التكتل) وبسبب ترددها في الإصلاح ومكافحة الفساد وفشلها في مواجهة التهديدات الإرهابية.
- تجأوز الأحزاب السياسية معطى تباين خلفياتها المرجعية والأيديولوجية وتنوع برامجها لتندمج ضمن تحالفات سياسية موسعة تجتمع على معارضة الحكومة والمطالبة باستقالتها.
- صعود أحزاب جديدة في صدارتها حركة نداء تونس التي استقطبت عدداً مهماً من الخبراء الذين همشتهم الثورة، وصعود الجبهة الشعبية التي استغلت واقع التدهور الاقتصادي والاجتماعي والانفلات الأمني لتزيد من أنصارها وتقوم بحشد الشارع ضد الترويكا.
- انتقال الأحزاب التونسية المعارضة من قوة اقتراح داخل المجلس التأسيسي وخارجه إلى قوة احتجاج وطاقة تغيير.
- محافظة المؤسسة العسكرية على الحياد؛ ما ساهم في استبعاد فكرة الإنقلاب على الشرعية القائمة، وسمح بانتقال سلس للسلطة.
- انحياز اتحاد الشغل إلى الحراك الاحتجاجي المدني والحزبي المعارض للترويكا، إلا أنه تبنى مبدأ الحوار في معالجة الملفات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.
- انقسام المجتمع السياسي في تونس بعد انتخابات 23 تشرين الأول 2011 قسمين: فريق مؤيد للترويكا، وآخر معارض لها؛ ما ساهم في تكريس الاستقطاب الثنائي والصراع الحاد على السلطة.

بدأت الجمعية التأسيسية في وضع ومناقشة بنود الدستور في شباط 2012 ، ولكنها أخفقت في الانتهاء من التصديق على المسودة الأولى في التوقيت المقرر لها ديسمبر 2012 تمهيداً لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية بحلول شهر آذار 2013، ما يعني امتداد الفترة

([1]) الجمعأوي، أنور (2014). مرجع سابق، ص 7.

([2]) الجمعأوي، أنور (2014). مرجع سابق، ص 7.

الانتقالية حتى الانتهاء من استكمال مشروع الدستور وإقراره. وقد امتازت عملية صياغة الدستور بتنوع وتعدد الأحزاب والقوى المشاركة فيها، حيث قامت ست لجان تضم كل منها عشرين عضواً من مختلف مكونات النسيج الاجتماعي والسياسي للدولة بمهامها في صياغة نصوص ستة أبواب تمثل نصوص الدستور الجديد. وقد تم التوافق على تقسيم رئاسية اللجان الست بين حزب النهضة الحاكم وبين حزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التجديد(حزب يساري معارض)، حيث يرأس حزب النهضة رئاسة أربعة لجان بينما يرأس الحزبان الآخران رئاسة لجنتين. وقد لوحظ على عملية صياغة الدستور توافق الأعضاء على وضع إطار قانوني شامل للدولة التونسية الجديدة دون الوقوف على قضايا سياسية تكون محفزة للانقسام. ولوحظ أيضاً الموافقة على أن يتم اعتماد مشروع الدستور إذا حظى بأغلبية الثلثين، وإذا لم يحصل على تلك الأغلبية داخل الجمعية التأسيسية يعاد إلى لجنة الصياغة مرة أخرى لتنقيحه وإدخال التعديلات المطلوبة عليه ويعاد للتصويت في المجلس، وإذا فشل في الحصول على أغلبية الثلثين مرة أخرى يطرح للإستفتاء الشعبي ويتم إقراره بالأغلبية البسيطة. وقد تمت المصادقة على الدستور بموافقة مائتي نائب واعتراض 12 وتحفظ أربعة نواب من أعضاء المجلس الوطني التأسيسي في 26 كانون الثاني 2014، وتم إصداره في اليوم التالي في جلسة ضمت رئيس الجمهورية منصف المرزوقي، ورئيس الحكومة علي العريض، ورئيس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى بن جعفر، وحضرها عشرات الشخصيات التونسية والسفراء والضيوف الأجانب في تونس. ([1])

استمراراً لحالة الجدل بين ما هو ديني وما هو مدني في تونس، حازت وضعية الشريعة الإسلامية في الدستور -كقضية جدلية تحدد هوية الدولة ما بين مدنية أو دينية، والنص على ذلك في الدستور- على اهتمام القوى السياسية والنخبة والسلطة الحاكمة، إلى أن اتخذ حزب النهضة موقفه النهائي من القضية بإعلانه في آذار 2012 أن الحزب" يرفض" تضمين الشريعة الإسلامية في الدستور، ما يعني أنه لن ينص صراحةً على مادة تشير إلى اعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، ويعني أيضاً الاكتفاء بالنص القديم الذي ورد في دستور 1957 وهو أن" تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها"، الأمر الذي يتماشى مع ما أعلنه حزب النهضة في برنامجه الانتخابي بأنه لن يسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية .

يمكن تفسير موقف حزب النهضة الحاكم من تلك القضية استناداً إلى ثلاثة دوافع: أولها أن الحزب يريد أن يظهر أمام الشعب التونسي وأمام مؤيديه بأنه حزب يتسق أفعاله وهو في السلطة مع أقواله وبرامجه الانتخابية قبل أن يصل إليها، ومن ثم فهو يرى أن النص على الشريعة ليس بجديد على اعتبار أنه موجود ضمنياً لأن الشريعة كانت أحد المصادر للتشريعات القانونية في دستور 1959 .

ثانيها، اعتبار أن هناك العديد من القضايا التي تفرض تحديات جسيمة على المرحلة الانتقالية تعتبر ذات أهمية كبرى في الحياة السياسية عن مسألة الشريعة والجدل الذي سيساهم في تعميق حدة الخلاف بين التيارات المدنية وتيارات الإسلام السياسي ما قد يعطل خروج الدستور بتوافق الآراء، ثالثها، رغبة الحزب في تشكيل حكومة مستقرة بعد الانتخابات البرلمانية القادمة في حالة حصوله على الأغلبية أو حتى الأكثرية ما يتطلب تهدئة مخأوف التيارات المدنية، وإظهار تونس للعالم الخارجي كنموذج لثورات الربيع العربي التي ترى أنه ليس ضرورياً أن ترتبط بناء العملية الديمقراطية بالدين.

([1])جاد ، عماد ، (2012) ، التقرير الإستراتيجي العربي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ص 113-114 .

يرى البعض في مسودة الدستور التي تم طرحها تكريساً جديداً لحكم الفرد نظراً للصلاحيات الكثيرة والواسعة الممنوحة للرئيس، كما أنها قد تحصن رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية من المساءلة القانونية، بالإضافة إلى التطأول على حقوق الأقليات على حد وصف هذه الرؤى، والتي يمثلها في الأغلب الأعم الحقوقيون من محامين وقضاة، بالإضافة إلى النقابيين وعدد كبير من أحزاب التيارات المدنية، وتتعلق الانتقادات التي توجهها تلك القوى، بخلاف ما سبق ذكره لمسودة الدستور، بنقاط عدة منها: الصياغة الفضفاضة للنصوص التي قد تفتح المجال للتأويلات مستقبلاً، والتداخل بين اختصاصات مؤسسات الدولة التنفيذية لا سيما اختصاصات كل من رئيس الدولة ورئيس الوزراء، والنصوص التي تجيز إنشاء هياكل مسلحة "ميليشيات" خارج مؤسستي الجيش والشرطة وهو نص المادة 95من الدستور التونسي، وعدم النص صراحةً على استقلالية السلطة القضائية الأمر الذي دعا العديد من الساسة والمعنيين بالشأن من القانونيين إلى ضرورة إنشاء مجلس أعلى للقضاء أو هيئة قضائية مستقلة تكون مهمتها ضمان استقلالية المؤسسة القضائية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، والاحتفاظ بنص من الدستور القديم الذي يشير إلى إعطاء الرئيس حصانة حتى بعد تركه لمنصبه بالإضافة إلى ذلك يعيب أنصار هذا الرأي على المجلس التأسيسي عدم الأخذ بتعديلات جوهرية وضعها الاتحاد العام للشغل ورابطة تونس لحقوق الإنسان وعمادة المحامين على المسودة الأولى للدستور(1) .

رغم السلبيات التي اكتنفت عملية صياغة الدستور والاختلافات الجوهرية على نصوص بعض المواد، إلا أن هناك من يرى أن ثمة العديد من الإيجابيات التي يمكن رصدها في هذا الشأن منها حالة التوافق السياسي العام التي تتم فيها عملية صياغة الدستور والتي تعد ميزة لدولة الربيع العربي الأولى على العكس من الحالة المصرية التي شهدت عملية صياغة الدستور فيها تجاذبات واختلافات حادة وانسحابات من الجمعية التأسيسية لعدد من ممثلي التيارات المدنية، أيضاً على الرغم من أن الموافقة الأخيرة لحزب النهضة على عدم النص على الشريعة الإسلامة كمصدر رئيسي وأساسي للتشريع قد جاءت بعد حالة الإنقسام بين التيارات الدينية، لا سيما السلفية، وبين التيارات المدنية إلا أن الاتفاق النهائي بعد حالة من النقاش الوطني العميق بين تلك التيارات ذاتها تساهم بشكل إيجابي في الوصول إلى النتيجة الحالية فيما يتعلق بوضعية الشريعة الإسلامية في الدستور. أيضاً من الإيجابيات التي صاحبت صياغة الدستور حالة "النقاش العام" التي واكبت تلك العمليات عند حدوث أية أعتراضات على نص دستوري ما، خاصةً المواد المتعلقة بالمسأواة بين الرجل والمرأة والحريات واستقلال القضاء والصحافة؛ سواء كانت عملية النقاش تتم داخل اللجان أو في وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمرئية. أما على المستوى الحقوقي فقد رأت منظمة العفو الدولية أن بعض نصوص مسودة الدستور التونسي بها العديد من نقاط "الالتباس" خاصة تلك المتعلقة بالمرأة أو بحرية التعبير. وترى المنظمة في هذا السياق أن النصوص صيغت بصورة مبهمة فضفاضة وخالية من الضمانات لا سيما في مجال حقوق الإنسان؛ حيث ترى أن حقوق المرأة بالذات يجب أن يتم تفسيرها في ضوء ما يسمى بـ"المبادئ العالمية" للحقوق الإنسانية وليس وفقاً للشريعة الإسلامية، وهو أمر يرفضه تماماً التيار الديني الذي يدعو إلى عدم الإلتزام بأي قوانين أو معاهدات أو اتفاقات إقليمية أو دولية تتضمن مخالفة للشريعة الإسلامية. وانعكس هذا الموقف في رفض دعوة منظمة "هيومن رايتس ووتش" الأمريكية لحقوق الإنسان التي طالبت فيها المجلس التأسيسي بالنص صراحة على "عبر معاهدات حقوق الإنسان التي صادقت عليها تونس تعلو على القانون الداخلي". وجدير بالذكر هنا أن مسودة الدستور الأولى تشير إلى "التكامل" بين الرجل والمرأة وليس "المسأواة بينهما"، حيث تعارض التيارات الدينية النص على المسأواة بين الرجل والمرأة

---

(1)جاد ، عماد ، (2012) ، التقرير الإستراتيجي العربي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ص 114-115.

وتستبدلها بنص يشير إلى "تسأوي الفرص" بينهما.

إشكالية أخرى مهمة إلى جانب إشكالية هوية الدولة بين الدينية والمدنية فرضت نفسها وبقوة على طبيعة التفاعلات بين القوى السياسية والتونسية ، وهي "شكل نظام الحكم"، وطبيعة النظام السياسي والصلاحيات المنوطة بكل من السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ حيث انتهت المحصلة النهائية لحالة من الجدل الواسع حول تلك الإشكالية بين القوى السياسية المختلفة إلى اعتماد نظام سياسي مختلط يجمع ما بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني[1]. لكن هذه النتيجة لا تخفي حقيقة الاختلافات الجوهرية في مواقف ووجهات نظر القوى السياسية التونسية، فبينما تفضل حركة النهضة الحاكمة الأخذ بالنظام البرلماني نجد شريكي الحكم في الإئتلاف من التيار العلماني يفضلان النظام الرئاسي، بينما دعم الحزب الجمهوري الذي يعتبر ثاني أكبر كتلة برلمانية ويتألف من حزب أفق تونس والحزب الديمقراطي التقدمي نظاماً مختلفاً أقرب إلى النظام الفرنسي تتوزع فيه صلاحيات السلطة التنفيذية بين الرئيس ورئيس الوزراء . [2]

تبدو عملية تحقيق التوازن بين السلطات معضلة أمام المجلس التأسيسي المنوط بصياغة الدستور، وقد كانت الخلافات بين القوى السياسية سواء الموجودة في الإئتلاف الحاكم أو في المجلس التأسيسي أو الأحزاب الموجودة على ساحة العمل السياسي حول نظام الحكم ما بين الأخذ بالنظام البرلماني أو الرئاسي مواكبة لحالة من الانشقاقات الحزبية والاستقالات الحكومية وكانت أقواها هي تلك التي قام بها حزب الرئيس المؤقت المنصف المرزوقي "المؤتمر من أجل الجمهورية" بالبحث عن تحالفات حزبية جديدة خارج الإئتلاف الحاكم في الوقت الذي شهد فيه الحزب نفسه انشقاق عدد من أعضائه مكونين "كتلة الوفاء للثورة". وعلى المستوى الحكومي قدم وزير الإصلاح الإداري استقالته على أثر عدم توافر الصلاحيات الكافية له لمحاربة أوجه الفساد المستشرى في الجهاز الإداري للدولة، وقد عبر هذا الموقف عن واقع أكبر يتمثل في الصلاحات المقيدة وربما المسلوبة لرئيس الجمهورية المؤقت، في هذا السياق جاء موقف الأحزاب المدنية المشاركة اقتراح حزب النهضة قائد الإئتلاف بالأخذ بالنظام البرلماني .[3]

وفي شهر يونيو 2012 أعلن الرئيس منصف المرزوقي إضرابه عن العمل مبرراً ذلك بانتقاص صلاحيته واختزالها في التوقيع على الأوراق الرسمية. ووجه الرئيس انتقاداً حاداً لحكومة النهضة واتهمها بتعمد عدم استشارته في القرارات المصيرية، في الوقت الذي ردت فيه الحكومة بأن صلاحيات الرئيس المؤقت قد قبلها ووقع عليها وفقاً للقانون المؤقت لتنظيم السلطة. وقد جاء موقف الرئيس على خلفية تسليم الحكومة التونسية لرئيس الوزراء الليبي البغدادي المحمودي دون استشارته. وفي إطار ذلك لم تجد حكومة الجبالي من وسيلة لإثناء الرئيس عن إضرابه سوى سماحها للرئيس بإقالة محافظ البنك المركزي على خلفية تصريحات خاصة بالاقتصاد التونسي تناقضت إلى حد كبير مع تصريحات حكومية تشير إلى تماثل الاقتصاد التونسي للتعافي، وشهد المجلس التأسيسي انسحاب أكثر من ثلث أعضائه الذين أكدوا أنهم سيقدمون لائحة لوم لسحب الثقة من الجبالي الذي تمت مساءلته في المجلس حول تسليمه المحمودي. وأعلن النواب المنسحبون من الجلسة العامة للمجلس التأسيسي عن تقديم لائحة لوم لسحب الثقة من الحكومة المؤقتة، على خلفية قيامها بتسليم البغدادي المحمودي[4]، إلا أن تلك

([1])جاد ، عماد ، (2012) ، التقرير الإستراتيجي العربي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ص 115-116 .

([2])جاد ، عماد ، (2012) ، التقرير الإستراتيجي العربي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ص 115-116.

([3])جاد ، عماد ، (2012) ، التقرير الإستراتيجي العربي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ص115-116 .

([4])توفيق المديني(2012) ، تعمق الشروخ في المشهد السياسي التونسي ، مؤسسة الوحدة لصحافة والطباعة والنشر ، دمشق

المحأولة فشلت لأن حزب النهضة الحاكم يسيطر على 89 مقعداً من مقاعد المجلس التأسيسي، الأمر الذي يجعل عملية سحب الثقة من الحكومة التي يرأسها الأمين العام لحزب النهضة أمر صعب الحدوث، انتقاص صلاحيات الرئيس المؤقت وتعمد الحكومة المؤقتة بزعامة النهضة تجاهل الرئيس وقراراته لا سيما في موضوع تسليم البغدادي المحمودي وإقالة محافظ البنك المركزي دفع المرزوقي إلى البحث عن صياغة تحالفات جديدة أو التلويح بإمكانية التحالف مع المعارضة وتقوية شوكتها في مواجهة الحكومة، وربما فهمت حركة النهضة مسعى الرئيس جيداً بإمكانية التحالف مع المعارضة وتقوية شوكتها في مواجهةالحكومة، وربما فهمت حركة النهضة مسعى الرئيس جيداً بعدما عاد إلى عمله بعد أسبوع من الإضراب مجتمعاً مع كافة فصائل المعارضة من أحزاب وتكتلات شارحاً لهم المشاكل التي يعاني منها الإئتلاف الحاكم وكذلك المجلس التأسيسي، ما فسره البعض بأن عملية التحول الديمقراطي تواجه عثرات فعلية عزتها الخلافات الحادة في وجهات النظر بين الحكومة والرئيس من ناحية، وبين الثلاثي الحزبي الحاكم من ناحية ثانية، وبين الحكومة والمعارضة من ناحية ثالثة.

ارتبطت حالات التباين في وجهات النظر السابقة بحالة أخرى من الخلاف المتصاعد داخل الإئتلاف الحاكم بصورة هدد فيها الرئيس منصف المرزوقي بالاستقالة، فقد شهد مطلع شهر شباط 2013 تصاعد حدة الخلافات بين الثلاثي الحزبي الحاكم؛ حيث يخوض رئيس الحكومة حمادي الجبالي حرباً لإقناع المتشددين من أعضاء حزبه (النهضة) بالتنازل عن وزارتي العدل والخارجية واسنادهما لشخصيتين مستقلتين بناءً على طلب حزبي المؤتمر والتكتل شركاء الإئتلاف في إطار تعديل وزاري جديد، إلا أن الإئتلاف الحاكم بات مهدداً بالإنهيار في ظل اشتراط حزب المؤتمر ليس فقط تغيير رئاسة الوزارتين المذكورتي، ولكن أيضاً تشكيل لجنة حكومية تكون مهمتها استبعاد المسؤولين الموالين للنظام السابق، وهو مطلب تعترض عليه حركة النهضة في الوقت الحالي، حيث ترى أنه سيترتب عليه هدم شامل لهياكل الدولة القائمة في وقت لم تستقر فيه المؤسسات الحاكمة بصورة نهائية (انتخاب رئيس وبرلمان جديدين، وإقرار الدستور في صورته النهائية، وإصلاح القطاع الأمني...) في هذا الإطار يمكن تفسير ما يشهده الإئتلاف الحاكم من خلافات برغبة الأحزاب المدنية المشاركة في "فك الإرتباط" مع حزب النهضة تمهيداً لخوض المعركة الانتخابية البرلمانية القادمة، خاصة بعدما ارتفعت شعبية المعارضة أمام حركة النهضة خلال الشهور الماضية، إلا أن واقع المشهد السياسي التونسي في مطلع 2013 يشير إلى إدراك الأحزاب المكونة للإئتلاف الحاكم أن كل منهم في حاجة إلى الآخر ولن يجدي السعي إلى فك الإرتباط بينهم في الظروف الراهنة؛ فالحزبين المدنيين (المؤتمر والتكتل) يدركان أنه بدون حزب النهضة لن يستطيعا الاستمرار في الحكومة المؤقتة انتظاراً للانتخابات القادمة، كما أن حزب النهضة الراغب في عدم الظهور بمظهر السلطة الإسلامية يظل حريصاً على التحالف مع الأحزاب المدنية. ([1]) لكن هذا لا ينفي رغبة القوى المتشددة داخل حزب النهضة في الإنفصال عن الإئتلاف الحالي وتشكيل حكومة جديدة دون الحصول على توافق بشأنها، وترفض أيضاً التنازل عن منصبي وزارة العدل والخارجية باعتباره خضوعاً لابتزاز القوى المدنية. إلا أن هذا الاختيار الصعب الذي يسعى له قادة الحركة من المتشددين يصبح رهناً بحقيقة مهمة وهي أن حزب النهضة لا يمتلك الأغلبية المطلقة في المجلس التأسيسي، وأن احتياجه لحوالي 20 مقعداً للوصول إلى تلك الأغلبية تجعله يدرس بدائله جيداً لا سيما وأن حزب المؤتمر وحزب التكتل بإمكانهما إسقاط الحكومة حال تحالفهما مع بقية التكتلات الحزبية في مجلس التأسيس بعيداً عن حزب النهضة. خرج آلاف المتظاهرين في العاصمة التونسية في مسيرة تطالب برحيل الحكومة الائتلافية التي يهيمن

([1])جاد ، عماد ، (2012) ، التقرير الإستراتيجي العربي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ص116–117.

عليهاحزب النهضة الاسلامي.[1]

جاءت حادثة اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد في 4 شباط 2013 ، لتلقي بمزيد من التداعيات على العلاقة السلبية والمحتقنة بين الحكومة والمعارضة السياسية، حيث اتهمت المعارضة التيارات الدينية السلفية بالمسئولية عن الحادثة، بينما ألقت الحكومة بالمسئولية على أتباع الثورة المضادة. وقد أدت الحادثة إلى اندلاع مظاهرات احتجاجية كبيرة من جانب المعارضة والنشطاء السياسيين بصورة دعت معها المعارضة إلى ضرورة تقديم الحكومة استقالتها، ونادى الرئيس منصف المرزوقي بضرورة إجراء تعديلات ضرورية على الحكومة الحالية. موقف المرزوقي أدى إلى تفجر الأوضاع داخل الإئتلاف الحاكم الذي تتباين وجهة نظره في طبيعة الحكومة القادمة، ما بين حكومة إئتلاف وطني تشارك فيها قوى المعارضة السياسية بصورة جدية وما بين حكومة ديمقراطية مستقلة غير حزبية. وفي ظل ذلك التوتر أقدم حزب المؤتمر من أجل الجمهورية -حزب الرئيس- على سحب وزرائه الثلاثة من حكومة حمادي الجبالي -أمين عام حزب النهضة - لإتاحة المجال أمام تشكيل حكومة إئتلاف وطني واحتجاجاً في الوقت ذاته على إصرار الجبالي تشكيل حكومة كفاءات وليست حكومة من المعارضة، الأزمة التي لم تعبر عن تباينات في المواقف بين أحزاب الإئتلاف الحاكم فقط بل عبرت أيضاً عن تباينات داخل حزب النهضة الحاكم نفسه، فبينما فضل تيار من قادة حركة النهضة اقتراح حكومة ائتلاف سياسية تماشياً مع مطالب شريكي الإئتلاف الحاكم فضل الجبالي الأمين العام للحركة ورئيس الحكومة تشكيل حكومة كفاءات لا تقوم على المحاصصة الحزبية وذلك لتجنيب البلاد المزيد من الخلافات التي قد تفرضها طبيعة تشكيل حكومة محاصصة حزبية في ظل الظروف الراهنة، سعى الجبالي إلى حصول حكومته الجديدة – المقترح تقديمها خلال النصف الثاني من شباط 2013 في ذلك الواقع – على موافقة الأحزب الممثلة في المجلس التأسيسي المؤقت دون أن يطرح التشكيل للتصويت وإلا تقدم استقالته . ([2])

يضاف إلى جملة الاختلافات تلك أن خلاف آخر بين حزب النهضة والأحزاب التي يتم التشأور معها للإنضمام للحكومة الجديدة، وبالتحديد الحزب الجمهوري وحزب المسار المعارضين، يتعلق برغبة تلك الأحزاب أن تشمل التعديلات الوزارات السيادية، وهو ما عارضته بشدة حركة النهضة وحزبها وتعتبره نوعاً من الابتزاز السياسي، بينما يلقى هذا المطلب نفسه استحسان كل من حزبي المؤتمر والتكتل أعضاء الإئتلاف الحاكم.

إن حرية التعبير والإعلام والصحافة لا تزال تعيش تحت القيود ذاتها التي كانت سبباً في اندلاع الثورة التونسية ضد نظام بن علي. والواقع يشير إلى أن الإعلام التونسي لعب دوراً في الوقوف مع الثورة ومع المرحلة الأولى من الانتقال الديمقراطي أي قبل إجراء الانتخابات التأسيسية، أما المرحلة التالية لتلك الانتخابات ومع وصول حزب النهضة الإسلامي للحكم بدا واضحاً اختلاف موقف الإعلام حيث بدأت حالة من الإنفلات الإعلامي عبر شاشات الفضائيات والصحف المستفيدة من كسر حاجز الخوف الذي يعتبر المكسب الحقيقي للثورة تمثلت في انتقاد محموم يتجأوز في أحيان كثيرة الخطوط الحمراء في انتقاد سياسات الحكومة باعتبارها حكومة إسلامية. ([3])

هذا تسبب في تغيير المواقف حتى تجاه الثوابت التي كانت إحدى مطالب الثورة، فعندما اتخذت وزارة الإعلام خطوات تجاه الإعلاميين الموالين للنظام السابق قوبلت تلك الخطوة

([1]) تظاهرات في تونس تطالب برحيل الحكومة (2013)، قناة BBC عربي http://www.bbc.co.uk/ .

([2])جاد ،عماد ، (2012) ، التقرير الإستراتيجي العربي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ص 116-117.

([3])جاد ، عماد ، (2012) ، التقرير الإستراتيجي العربي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ص 116-117.

بانتقاد حاد من المعارضة التي رأت في ذلك محأولات من الحكومة لتكميم الأفواه ووضع قيود على حرية التعبير. إلا أن ذلك ينفي علم الحكومة انتهاجها بعض الأساليب التي تفضي إلى التفسير السابق من قبيل مصادرة مقالات وبرامج أو إغلاق صحف ... الخ، وتعزي الحكومة تصرفاتها إلى تحول العديد من وسائل الإعلام إلى حالة من انفلات إعلامي غير مسبوقة مخالفة بذلك كافة معايير المهنة الإعلامية، ما يتطلب إعمال القانون على من يتجأوز أصول ومعايير المهنة الإعلامية بتوقيع غرامات فقد دون السجن أو الحبس لأن ذلك لا يتماشى مع حالة الحريات التي تم اقتناصها من جانب النظام السابق.

في إطار حالة الدفاع عن الحريات التي فجرتها الثورة التونسية شهد عدد كبير من المدن في مناسبة عيد المرأة خلال شهر مارس 2012 ، اندلاع عادة تظاهرات نسائية يدعمها عدد من النشطاء السياسيين والحقوقيين والإعلاميين والاتحاد العام للشغل والتي تزامنت مع مناقشة المجلس التأسيسي على مشروع الدستور الجديد وبالتحديد نص المادة 28 التي حُذف منها النص على "المسأواة" بين الرجل والمرأة، ووضع بدلاً منها نص "التكامل" بينهما، ما اعتبرته الأوساط النسائية تكويناً واضحاً عن حقوق المرأة التي أقرتها مجلة الأحوال الشخصية عام 1956 وحصلت بمقتضاها المرأة التونسية على حقوق مدنية منها منع تعدد الزوجات والسماح بالزواج المدني والطلاق عبر القضاء. ومع ضغوط ووطأة الاحتجاجات أعلن حزب النهضة الحاكم عن تمسكه بحقوق المرأة التونسية كما أقرتها مجلة الأحوال الشخصية. وعلى الطريقة ذاتها احتج العديد من الصحفيين والإعلاميين على الحريات الصحفية والإعلامية التي رأوها تتعرض للإعتداء من جانب السلطة الحاكمة نتيجة لعدم تطبيقها المرسوم رقم 115 و116 المنظمين لقطاع الإعلام واللذان يضمنان حرية التعبير، وهما المرسومان الصادران عن حكومة الباجي السبسي الإنتقالية في نوفمبر 2011، خلال المرحلة الأولى من التحوّل الديمقراطي بعد نجاح الثورة، وقد عبروا عن ذلك بتنظيم إضراب عن العمل وحجب للصحف لمدة يوم كامل خلال شهر سبتمبر 2012 ، الأمر الذي دفع الحكومة المؤقتة إلى الإعلان عن تطبيقها الفوري للمرسومين وبعث العمل بهما خلال المرحلة الإنتقالية حتى صدور الدستور الجديد الذي تطالب نقابة الصحفيين بتضمينه نصوصاً تقضي بحرية التعبير والصحافة والإبداع دون قيود، وإلغاء كافة القوانين الخاصة بسجن الصحافيين وتشكيل هيئة وطنية مستقلة تكون مهمتها الإشراف على الإعلام المسموع والمرئي.

صادقت رئاسة الجمهورية التونسية وممثلو الترويكا الحاكمة في البلاد على الصيغة النهائية للدستور الجديد، الذي جاء حصيلة نقاش عام امتد لأكثر من سنتين داخل أروقة المجلس الوطني التأسيسي وخارجه، ونتيجة مشاركة واسعة من عدة أطراف في الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني إلى جانب خبراء من داخل تونس وخارجها. وكان المجلس الوطني التأسيسي قد تبنى الدستور بأغلبية ساحقة في 26 يناير/كانون الثاني 2014، بعد أن ناقشه أعضاء المجلس وصوتوا عليه فصلا فصلا طيلة شهر، ويُعتبر النص الدستوري الجديد تحسنًا كبيرًا مقارنة بالمشروع الأول الذي تم اقتراحه في يوليو/تموز 2012، وتضمن العديد من التوصيات المتعلقة بتعزيز حرية التعبير وحماية حقوق الإنسان والتاسيس لحياة سياسية تشيع فيها الديمقراطية ودولة القانون.وقد شهد عام 2013 محاكمة العديد من الصحفيين، والمدونين، والفنانين، وغيرهم ممن عبروا عن آرائهم بطريقة سلمية باعتماد أحكام قانونية في المجلة الجزائية تُجرم "التشهير"، و"الاعتداء على موظفي الدولة"، و"الاعتداء على النظام العام" و"الأخلاق الحميدة"، وجميعها تفرض عقوبات بالسجن، أما مستقبلا، فسيكون تنفيذ الفصل 49 حاسمًا لمنع مثل هذه الانتهاكات للحق في حرية التعبير، وتتمثل الخطوة الأولى الحاسمة التي

يتعين على الدولة اتخاذها في الالتزام بعدم توجيه أي تهم من شأنها انتهاك الحقوق المكفولة في الدستور. ([1])

يلعب الإتحاد العام للشغل (وهو اتحاد عمال الوطن) دوراً بارزاً في المجتمع التونسي، حيث يتمتع بثقل سياسي كبير، ومثل قوة معارضة سياسية إبان حكم الرئيس السابق. واستمر هذا الدور متواصلاً خلال العامين التاليين على الثورة التونسية. وقد زادت مساحة الحريات التي تحققت في أعقاب الثورة من الثقل السياسي للإتحاد لا سيما بعد الانتخابات التأسيسية وتشكيل الحكومة المؤقتة بزعامة حزب النهضة التي وجهت تحذيرات شديدة اللهجة للإتحاد للتوقف عن العمل السياسي والبعد عن الدخول في معادلة التجاذبات السياسية بين الحكومة والمعارضة. ويمكن استعراض موقف الإتحاد من التحول الديمقراطي بعد الانتخابات التأسيسية من خلال موقفين محددين: الموقف الأول تمثل في المواجهة مع حكومة النهضة وتشكيله بالتعاون مع تكتل نداء تونس بزعامة الباجي السبسي تحالفاً استراتيجياً ضد الإئتلاف الحاكم، والموقف الثاني تمثل في تقديمه مبادرة لإجراء حوار بين القوى السياسية المعارضة خلال شهر أكتوبر 2012، بهدف الاتفاق على خريطة طريق جديدة لما تبقى من المرحلة الانتقالية وصولاً إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة.

جاء التحالف بين الإتحاد وبين نداء تونس مستهدفاً بالأساس مناكفة الحكومة وليس تقديم معارضة فعلية، وقد أدت الخلافات التي دبت بين قادة الإتحاد وبين قادة التكتل نداء تونس إلى محدودية التأثير المرجو من هذا التحالف على الحكومة، لكن في الوقت ذاته كان لهذا التحالف أثره الاحتجاجي الذي مثل ضغوطاً متزايدة على الإئتلاف الحاكم بصورة دعته إلى اتهام الإتحاد بتسييس العمل النقابي وتأجيج العديد من الإضرابات والإعتصامات خلال الشهور الماضية، منها على سبيل المثال الإضراب العام في محافظة "سليانة" خلال شهري أبريل 2011، ونوفمبر 2012 ، احتجاجاً على تدهور الأوضاع المعيشية وتدني فرص التنمية والتوظيف، وقد تخلله أعمال عنف متبادلة بين قوات الأمن والمتظاهرين، ونتج عنه طرد المحافظ المنتمي لحركة النهضة، بالإضافة إلى المظاهرات والإضرابات التي عمت العديد من القرى والمدن التونسية خلال شهري يونيو وأغسطس 2012، وأصابت العديد من قطاعات العمل الحيوية لا سيما قطاعات وزارات التعليم والصحة والمالية والقضاء استجابة لدعوة النقابات المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغل. ([2]) وقد اعتبرت الحكومة المؤقتة أن تأجيج الإضرابات من جانب الإتحاد العام للشغل هدفه الأساسي هو إرباكها وتعطيل مسار التحول الديمقراطي وتأزيم الوضع الاقتصادي المتدهور، بينما رد الإتحاد بأنه يدافع بذلك عن حقوق الطبقة العاملة التي تدهورت أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية نتيجة للسياسات الإقتصادية الفاشلة للحكومة وعجزها عن تحقيق المتطلبات الإجتماعية المختلفة. أما بالنسبة للمبادرة التي تقدم بها الاتحاد خارطة طريق للخروج من الأزمة فهي تقوم على البدء في "حوار وطني" جاد حول نقطتين مهمتين، الأولى تشكيل حكومة ائتلاف وطني موسعة بحيث تضم عدد من أحزاب المعارضة، والثانية الإسراع في موضوع تشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وهيئة مستقلة للإعلام وكذلك تشكيل هيئة مؤقتة للقضاء إلى حين الانتهاء من عملية صياغة الدستور، على أن يجري الحوار في إطار من احترام مدنية الدولة والنظام الجمهوري وإدانة العنف.

لاقت مبادرة الإتحاد تجاوباً وقبولاً من السلطة المعارضة معاً على الرغم من احتقان

([1]) محمد الشياظمي ،(2014) ، تونس : دستور جديد يعزز حرية التعبير والاعلام، مركز الدوحة لحرية الاعلام ، الدوحة.

([2])جاد ، عماد ، (2012) ، التقرير الإستراتيجي العربي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ص 118-119.

العلاقة بين الإتحاد والحكومة في أعقاب الاضطرابات التي شهدتها العاصمة الإقتصادية صفاقس خلال شهر يوليو 2012، على إثر رفض قيادات نقابية في المدينة تعيين أحد الموالين لحزب النهضة مديراً للمستشفى الجامعي في المدينة، حيث اتهم البعض الآخر الحكومة بالتصعيد في وقت تحتاج فيه مسيرة التحول الديمقراطي لقدر كبير من التوافق، ما يدفع إلى التساؤل حول طبيعة العلاقة بين الحكومة والإتحاد خلال الفترة القادمة ، يشير الواقع إلى أن التصادم بين الحكومة والإتحاد العام للشغل لا يؤدي إلى زيادة الإحتقان على مستوى السياسة العامة للدولة فقط، ولكن ايضاً يلقى بتبعات سلبية على طبيعة العلاقات الداخلية في كل منهما؛ فبالنسبة للإتحاد شأنه أي تركيبة نقابية تضم بين طياته نقابيين ينتمون إلى مختلف القوى السياسية؛ فالرموز القيادية فيه تنتمي غالباً للتيارات اليسارية بينما يشكل الإسلاميون معظم قاعدته. هذا الاختلاف في الإنتماءات السياسية لأعضاء الإتحاد العام للشغل ظهرت تداعياته في الصراع الذي يشهده الإتحاد من آنٍ لآخر على المناصب القيادية بين مكوناته اليسارية الإسلامية، أما بالنسبة لحركة النهضة فمن المعروف أن ثمة انقساماً واضحاً بين تيارين الأول تيار معتدل أكثر براجماتية يفضل دائماً الحوار والتوافق، ولحسن الحظ أن هذا التيار هو المسيطر على المناصب القيادية، وتيار آخر أكثر أيدولوجية يميل إلى الفكر السلفي يمثل القواعد داخل الحركة والحزب معاً، ما يجعل القواعد الحزبية أكثر تعنتاً.([1]) ولكن يظل الخلاف والإنقسام داخل حركة النهضة محدودة التأثير بالقياس للانقسامات التي يشهدها التيار اليساري الذي يعد الخصم السياسي الحقيقي للحركة، حيث تمتاز الأخيرة بقوة التنظيم والقدرة على التواجد في الشارع والقدرة على الحشد.

المبحث الثاني: الأزمة السياسية في تونس بعد 2011:

لم تكن الأزمة السياسية المشهودة في تونس نتاج مستجدات اللحظة الراهنة فحسب، بل وليدة تراكمات الزمن الانتقالي الصعب الذي يمكن أن تعيشه أي جماعة بشرية في انتقالها من حال الثورة[2] إلى حال بناء الدولة. فتأسيس الدولة العادلة بديلاً من الدولة القامعة، وإقامة النظام السياسي التعددي بديلاً من النظام الأحادي الدكتاتوري، وتمدين المجتمع بدل تنميطه، ودمقرطة الفكر بدلاً من توجيهه، مطالب تقتضي المراس الطويل مع الفكر التنويري والتعلمية الديمقراطية، ذلك أننا "أمام دولة ما زالت تتصارع فيها قيم الثقافة الديمقراطية والأصولية الدينية (والإنغلاق الحزبي)، وثقافتا الخنوع والكرامة الإنسانية وثقافتا الحريات وقمع الحريات، وغيرها"[3].

تميز المشهد السياسي في تونس بعد الثورة بحركية متسارعة وبظهور تحديات متعددة تباين الفاعلون السياسيون في التعامل معها. ولا ندعي في هذه أننا سنحيط بكل الأسباب التي أدت إلى إنتاج الأزمة السياسية في تونس مدة حكم الترويكا[4]، ولكننا سنسعى للوقوف عند أهم مدارات التنازع بين الفرقاء السياسيين التي ساهمت في تغذية مشهد الاستقطاب الثنائي بين السلطة والمعارضة، ومن بين أهم مسببات الأزمة السياسية نذكر:

([1])جاد ، عماد ، (2012) ، التقرير الإستراتيجي العربي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ص 117-118.

([2]) في يوميات ثورة تونس ودواعيها وآثارها أنظر: بشارة، عزمي (2012). الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

([3]) بشارة، عزمي (2013). الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة، مجلة سياسات عربية، العدد 4، أيلول/ سبتمبر 2013، ص 9.

([4]) الجمعأوي، أنور(2014). مرجع سابق، ص 8.

1- تجاوز المدى الزمني للمرحلة التأسيسية[1]:

كان يفترض أن ينهي المجلس التأسيسي مهمته الرئيسة المتمثلة بصوغ الدستور خلال سنة من تاريخ انتخاب أعضائه في 23 تشرين الأول 2011، ما اتفق عليه 11 حزباً من بينهم حركة النهضة، والتكتل من أجل العمل والحريات، والحزب الجمهوري، وحزب المسار الاجتماعي الديمقراطي، وغير ذلك من الأحزاب التي وقعت وثيقة إعلان المسار الإنتقالي يوم 15 أيلول 2011[2] التي تحدد المرحلة الإنتقالية بعام واحد لا يقبل التجديد.

لكن ذلك الميثاق لم يطبق، وذلك الوعد لم يتحقق؛ إذ جرى تمديد المرحلة الإنتقالية، ولم يجرِ الإنتهاء من صوغ الدستور إلى حد اللحظة. وهذا الأمر أثار حفيظة قطاع واسع من المعارضة التونسية (الجبهة الشعبية، والإتحاد من أجل تونس، وجبهة الإنقاذ، وحركة تمرد...) وقد رأت هذه المعارضة في ذلك محأولة من الترويكا للبقاء في الحكم والهيمنة على مفاصل الدولة. واعتبر حزب نداء تونس، والحزب الجمهوري، وحزب العمال، الشرعية الانتخابية منتهية بحلول 23 تشرين الأول 2012، وطالبت هذه الأحزاب بناءً على ذلك بحل المجلس التأسيسي وتشكيل حكومة كفاءات تستمد سلطتها من الشرعية التوافقية[3].

رفض أنصار الترويكا هذا التوجه، ورأوا أنه محأولة للإنقضاض على الحكم، وتشبثوا بالشرعية الانتخابية، عادين التفويض الشعبي للمجلس التأسيسي باقياً ما لم يُتم مهماته التأسيسية والدستورية. وأورث هذا الجدل المتعلق بمدة المرحلة الانتقالية وحدودها ومهمتها حالة من الإنقسام داخل المشهد السياسي، وعمق الأزمة بين الترويكا الحاكمة وعدد من أحزاب المعارضة.

تمكنت النخبة السياسية التونسية من تجأوز كل الحواجز والعراقيل التي اعترضت جميع مراحل الانتقال الديمقراطي التي عرفتها البلاد، وتوصلت بفضل التنازلات المشتركة، وسيادة الروح الوفاقية، إلى بعث المؤسسات الدستورية المختلفة[4] وصولاً إلى صياغة دستور الجمهورية الثانية الذي يرتقي في مضمونه إلى درجة دساتير الدول المتقدمة إن لم يتجأوز بعضها[5]. في الوقت الذي أصدر فيه المجلس التأسيسي قانونًا أساسيًا يتعلق بالانتخابات والإستفتاء[6]، وانتخب نفس المجلس الأعضاء التسعة للهيئة العليا المستقلة للانتخابات والإستفتاء التي ستتشرف على هذه العملية، كما تمّ تحديد مواعيد إجراء الانتخابات التشريعية

([1]) الجمعأوي، أنور (2014). مرجع سابق، ص 9.

([2]) فحوى وثيقة إعلان المسار الانتقالي، تورس، 2011/9/15، نقلاً عن: http://www.turess.com/tap/109067

([3]) الجمعأوي، أنور (2014). مرجع سابق، ص 9.

([4]) الحناشي، عبد اللطيف (2014). مرجع سابق.

([5])Tunisie, “La nouvelle Constitution uara-t-elle les uaranties d’un Etat démocratique?” http: //www.huffpostmaghreb.com 2014/01/29

([6])قانون أساسي يتعلق بالانتخابات والاستفتاء عدد 16 لسنة 2014 مؤرخ في 26 مايو/أيار 2014. الرائد الرسمي عدد 42 مؤرخ في 27 مايو/أيار 2014.

(26 تشرين الأول 2014)، والرئاسية (الدورة الأولى 23 تشرين الثاني 2014) لاختتام المرحلة الثالثة من الإنتقال الديمقراطي[1].

احتوى القانون على 7 أبواب و176 فصلاً تتعلق بمهام الهيئة ووظائفها المختلفة وبشخصيتها القانونية، كما ضبط طريقة الإقتراع وتوزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية وطرق التصويت وتوزيع المقاعد في مستوى الدوائر على أساس التمثيل النسبي مع الأخذ بأكبر البقايا[2].

تمّ تحديد عدد مقاعد مجلس نواب الشعب بمائتين وسبعة عشر (217) مقعدًا أيضاً، منها مائة وتسعة وتسعون (199) مقعدًا مخصصة للدوائر الانتخابية بالتراب التونسي، وستة عشر (16) مقعدًا للدوائر الانتخابية في الخارج. فيما حدد العدد الإجمالي للدوائر الانتخابية بثلاث وثلاثين (33) دائرة توزع على سبع وعشرين (27) دائرة انتخابية في الداخل بحساب دائرة لكل ولاية ما عدا ولايات تونس ونابل وصفاقس التي وقع تخصيص دائرتين لكل منها باعتبار ارتفاع عدد السكان، و6 دوائر في الخارج[3]. ومن إيجابيات نظام الاقتراع على القوائم حسب التمثيل النسبي باعتماد أكبر البقايا، عدم السماح لحزب الأغلبية بالاستحواذ على مجلس الشعب، وبالتالي فإن الانتخابات لن تخضع نسبيًا لموازين القوى السياسية ولن يخدم هذا النظام الأحزاب السياسية الكبرى[4]، كما حدَّد القانون مختلف الشروط التي يجب أن تتوفر في المترشح والترشّح لعضوية المجلس ومراحلها[5].

تجري الانتخابات التشريعية الأولى بتونس في ظروف اقتصادية واجتماعية وأمنية دقيقة وحرجة؛ إذ يعرف أغلب القطاعات الإقتصادية أزمة خانقة تتسم بتراجع الإنتاج وارتفاع التوريد؛ وهو ما جعلها تؤثر سلبًا في نسبة النمو[6]. وعلى الصعيد الاجتماعي ظلت نسبة البطالة مرتفعة بنحو 15.2%، وخاصة في صفوف حاملي الشهادات العليا التي تقدر بنسبة 31.4 % خلال الثلث الأول من العام الحالي[7] [8].

وبالتوازي مع ذلك يتواصل الحديث عن مخطط إرهابي ذي بُعد "إقليمي" لضرب استقرار تونس السياسي، وخلق حالة من الفوضى لإرباك المسار الانتقالي، واستهداف المسار

([1]) الحناشي، عبد اللطيف (2014). تونس: الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة، 9/25، الجزيرة نت، نقلاً عن: www.aljazeera.net

([2])الفصول من 106 إلى 110.

([3]) الحناشي، عبد اللطيف (2014). مرجع سابق.

([4])تم الحفاظ على الفصول الواردة في الأمر عدد 1088 لسنة 2011 مؤرخ في 3 أغسطس/آب 2011 والذي يتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية وضبط عدد المقاعد المخصّصة لها لانتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي.

([5])من الفصل 15 إلى الفصل 23.

([6]) الحناشي، عبد اللطيف (2014). مرجع سابق.

([7]) الحناشي، عبد اللطيف (2014). مرجع سابق.

([8]) الرحالي، شيراز (2014). "بعد أن تأكد عجز الاقتصاد التونسي عن التشغيل: تجارة التهريب تستقطب شبان المناطق الحدودية وإطلاق صكوك للتشغيل"، /05http://www.lemaghreb.tn سبتمبر/أيلول .

الانتخابي[1]، كما تجري هذه الانتخابات في محيط إقليمي مباشر وممتدّ يبدو مضطربًا؛ فتداعيات ما يجري في ليبيا، من عنف واضطراب وعدم استقرار، على تونس جارية وقائمة. كما تبدو الجزائر "قلقة" من تطور الأوضاع في تونس عامة، وما ستفرزه الانتخابات من نتائج قد "لا تريحها" مستقبلاً[2]. ويبدو اضطراب المحيط الإقليمي الأوسع (العربي) وتأثيراته على تونس مؤكدًا بدوره؛ إذ أن أغلب دول هذا المحيط، برغم تناقض استراتيجيتها، تسعى بطرق مختلفة لإجهاض التجربة الديمقراطية التونسية الرائدة[3]، وتبدو دول خليجية بعينها حريصة على ذلك أكثر من غيرها[4]، وقد تلتقي خياراتها تلك، أو توظّف، مع خيارات المجموعات الداخلية المتشددة التي تمارس الإرهاب السياسي لإفشال هذه التجربة الناشئة[5]. وعلى العكس من ذلك يبدو موقف الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مُسانِدًا بأشكال متعددة لإنجاح هذه التجربة[6].

جاءت الانتخابات التشريعية حاملة لمتغيرات كثيرة؛ إذ أظهر العدد الضخم للمترشحين رغبة التونسيين في المشاركة في الشأن العام بعد عقود طويلة من الإنغلاق والاستبداد والتغييب والتزييف، وحضور رجال الأعمال في القوائم الحزبية، وارتفاع نسبة الفئة العمرية بين 18 و40 سنة، والتي بلغت 63% من مجموع الناخبين المسجلين، في حين بلغت نسبة النساء المسجلات 50.5% بعد أن كانت في حدود 45% سنة 2011. لكن في الوقت نفسه خيَّبت الأحزاب السياسية الكبرى آمال التونسيات وهمَّشت مسبقًا دورهن؛ حيث لم تتجأوز نسبة رئاسة المرأة للقوائم الانتخابية 10% بالرغم من تطور نسبة حضور المرأة كرئيسة قائمة من 2.12% في انتخابات 23 تشرين الأول 2011 لتصل إلى 7.8% في انتخابات 2014[7].

([1])زنطور، كوثر (2014). "بعد إيقاف 12 عنصرًا إرهابيًا ومحجوزات تضمنت 11 قذيفة "آر بي جي": الإعداد لتفجيرات في سيدي بوزيد والقصرين"، 6www.lemaghreb.tn سبتمبر/أيلول. وأيضًا: رضا صفر، "هناك مخطط إقليمي لضرب استقرار تونس السياسي" /http://www.tuniscope.com، 3 سبتمبر/أيلول 2014.

([2])وقد تكون زيارة الأستاذ راشد الغنوشي الأخيرة إلى الجزائر، بدعوة رسمية من الدولة الجزائرية، واجتماعه بالرئيس بوتفليقة ذات دلالات في هذا الشأن، "الغنوشي في الجزائر.. الوضع الليبي حاضر بقوة هذه المرة.. ومخأوف ومصالح مشتركة جمعت الطرفين" http://www.assabah.com.tn، 26 أغسطس/آب 2014.

([3])صرصار، شفيق (2014). يحذّر من 4 مخاطر تهدّد الانتخابات. http://www.africanmanager.com تونس، 30 أغسطس/آب .

([4])أحمد، هيثم (2014). "الانتخابات المقبلة تمتحن التوافق التونسي"، 8http://altagreer.com يوليو/تموز يوليو/تموز 2014. يبين التقرير الأدوار التي لعبتها الكويت ودولة الإمارات العربية كي "تخرج النهضة من الحكم"، عبر الضغوطات الإقتصادية المتنوعة وبطرق غير مباشرة من جهة "البنك الإفريقي للتنمية" و"البنك الدولي" و"صندوق النقد الدولي"، التي كانت تطالب بإصلاحات اقتصادية لتقديم قروضها إلى تونس في العلن.

([5])أحداث الأسبوع كما رآها: غازي الغرايري (الأمين العام للأكاديمية الدولية للقانون الدستوري): الساحة السياسية ما زالت في إرهاصات بدائية http://www.alchourouk.com، 31 أغسطس/آب 2014.

([6])"الانتخابات والأوضاع العامة بالبلاد محور لقاء وفد من مجلس الشيوخ الأمريكي برئيسي حزبي حركة النهضة ونداء تونس"، http://www.twenssafm.com، 31 أغسطس/آب 2014، أيضًا: دول حوار 5+5 تؤكد دعمها لمسار الانتقال الديمقراطي في تونس http://www.tunisien.tn، 23 مايو/أيار 2014.

([7]) الحناشي، عبد اللطيف (2014). مرجع سابق.

رغم أن الحياة السياسية في تونس قد عرفت تحالفات ناجحة في مراحل وظروف مختلفة[1]، فإن محاولات التحالف والإئتلاف بعد الثورة لم تتطور وكانت محدودة في انتخابات المجلس التأسيسي وفي هذه الانتخابات أيضًا رغم الدعوات والتنظيرات التي اعتبرت "التحالفات مصيرية لتفادي تغول حركة النهضة"[2]، غير أن ذلك لم يتحقق في الواقع ولم تنجح الأطراف السياسية المعارضة للترويكا وللنهضة أساسًا في عقد تحالفات إلا جزئيًا؛ لذلك ظل عدد القوائم الإئتلافية التي ستشارك في هذه الانتخابات محدودًا ووصل إلى 140 قائمة، أي بنسبة 11.49% دون احتساب القوائم الإئتلافية في الخارج[3].

جدول رقم (5)

أبرز التحالفات والإئتلافات

التحالفات/الإئتلاف	القوائم في الداخل	القوائم في الخارج	النسبة المئوية
الجبهة الشعبية	27	6	100
الاتحاد من أجل تونس	27	5	96.96
تيار المحبة	27	6	100
حزب المبادرة	27	6	100
الجبهة الوطنية للإنقاذ	15	1	48.48

المصدر: الحناشي، عبد اللطيف (2014). تونس: الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة، 9/25، الجزيرة نت، نقلاً عن: www.aljazeera.net

2- التنازع في صلاحيات المجلس التأسيسي:

مثل الجدل المتعلق بصلاحيات المجلس التأسيسي المنتخب ومجالات نفوذه وطبيعة مهماته مسألة خلافية حادة بين الإئتلاف الثلاثي الحاكم وأحزاب المعارضة الليبرالية واليسارية، فقد جرى تصديق القانون المنظم للسلطات العمومية في 2 كانون الأول 2011[4]، وقد نص على أن المجلس التأسيسي سيد نفسه، ومنحه صلاحيات واسعة، انتقل بمقتضاها من مجلس مهمته الأساسية صوغ الدستور وتأسيس مرحلة الانتقال الديمقراطي إلى مجلس برلماني من صلاحياته مراقبة أداء الحكومة، وتحديد صلاحياتها، ومنحها الشرعية أو حجبها عنها، وأن من صلاحياته أيضاً مراقبة مؤسسة الرئاسة ومتعلقاتها، وسن التشريعات، وبذلك جمع المجلس بين السلطة التأسيسية والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في بوتقة واحدة[5].

اعترضت الكتلة الديمقراطية والكتلة اليسارية داخل المجلس وخارجه على هذا الأمر، ووجدتا فيه انزياحاً عن الدور الأساسي الموكول للمجلس المتمثل بكتابة دستور توافقي يحظى

([1])التحالف الأبرز في انتخابات 2011 كان القطب الديمقراطي الحداثي الذي حصل على 5 مقاعد في المجلس التأسيسي.

([2])النقطي، عادل (2014). "تونس.. خريطة التحالفات الجديدة: الأحزاب السياسية تستعد مبكرًا للاستحقاقات الانتخابية"، http://www.aawsat.com، 11 مارس/آذار.

([3]) الحناشي، عبد اللطيف (2014). مرجع سابق.

([4]) نص القانون المنظم للسلط العمومية، بابنات، 2011/12/4، نقلاً عن: http://www.babnet.net/rttdetail-42029.asp.

([5]) الجمعأوي، أنور (2014). مرجع سابق، ص 10.

بقبول معظم التونسيين في غضون سنة. وعدت أحزاب المعارضة استئثار المجلس بسلطة القرار، وجمعه بين صلاحيات شتى تكريساً لمنطق الدكتاتورية المجلسية القائمة على فرض هيمنة الأغلبية على الأقلية(1)، والحال أن المرحلة الانتقالية تقتضي تغليب التوافق على منطق المغالبة.

ساهم هذا التباين في تقويم أدوار المجلس التأسيسي وفي تشتت المشهد السياسي، وتاجيل التوافق نتيجة إحساس أحزاب المعارضة بأنها مهمشة، وأن المجلس بات خادماً لسياسة الترويكا ذات النصب الأكبر من المقاعد. وأدى ذلك إلى مقاطعة أحزاب المعارضة أكثر من مرة فعاليات المجلس التأسيسي؛ ما ساهم في تعطيل مسار الصوغ التوافقي للدستور، وتوتير الأجواء بين الفرقاء السياسيين.

3- التنازع في صوغ الدستور:

استغرق الجدل المتعلق بفصول الدستور الجديد الذي كُلف أعضاء المجلس التأسيسي بصوغه كثيراً من الوقت والجهد. وتواصل الخلاف في مشاريع متعددة لمحامل المدونة الدستورية على امتداد عامين كاملين. وانصب النزاع، أساساً، بين العلمانيين والإسلاميين على مسائل تتعلق بهوية الدولة، ونظام الحكم، والحريات العامة والخاصة، وحقوق المرأة.

ففي مستوى هوية الدولة، افترق أعضاء اللجان بين مطالب بالتنصيص على الشريعة الإسلامية بوصفها المصدر الرئيس للدستور، وبين داعٍ إلى الإكتفاء بمنطوق الفصل الأول من دستور 1959 في هذا الشأن، والقائل إن "تونس دولة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها"(2).

أما في مستوى طبيعة نظام الحكم، فتباينوا بين دعاة نظام برلماني (النهضة)، ودعاة نظام رئاسي (حزب نداء تونس والحزب الجمهورية)، ودعاة حكم مختلط تتوازن فيه صلاحيات الرئاسة مع صلاحيات البرلمان (المؤتمر من أجل الجمهورية).

وأما في مستوى حقوق المرأة، فقد احتد الصراع المتعلق بالتسليم بمبدأ مسأواة المرأة بالرجل مطلقاً، ذلك أن الليبراليين ذهبوا إلى المطالبة بالتنصيص على المسأواة التامة بين الجنسين في الحقوق والواجبات في الدستور. في حين ذهبت حركة النهضة إلى القول أن العلاقة بين الطرفين علاقة تكامل لا مسأواة تامة، بالنظر إلى استحالة نقض أحكام الإرث في مجتمع مسلم.

---

(1) الشابي، أحمد نجيب (2013). التوافق ضروري...ومكمن الأزمة في القصبة لا في قرطاج، صحيفة السفير، 2013/12/25، نقلاً عن:

http://www.assafir.com/article.aspx?editionId=2656&channelId=64329&articledId=2541

(2) الجمعأوي، أنور (2014). مرجع سابق، ص 11.

تعتبر دعوة حركة وفاء والمؤتمر من أجل الجمهورية وعدد من أنصار حركة النهضة إلى طرح قانون تحصين الثورة[*] على التصويت، وإدماجه في الصوغ النهائي للدستور سبباً من أسباب التنازع بين القوى السياسية؛ إذ رفضت مكونات اتحاد تونس وغيرها من أحزاب المعارضة الليبرالية هذا المقترح، ورأت أنه يستهدف إقصاء أتباع الحركة الدستورية والتضييق على الحريات بحجة حماية مكتسبات الثورة. وقد ساهم الجدل الحاد بشأن هذه المسائل الدستورية وغيرها في إطالة المدى الزمني للفترة الإنتقالية، وفي تأخر بلورة صوغ توافقي لمحتوى الدستور[1].

4- روابط حماية الثورة:

تشكلت الروابط الوطنية لحماية الثورة إبان ثورة 17 كانون الأول 2010- 14 كانون الثاني 2011. وتكونت في البداية على نحو عفوي، من مواطنين تطوعوا لحماية الأحياء والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة في فترة شهدت غياباً شبه كلي لأجهزة الدولة الأمنية والإدارية والمؤسساتية.

جرت شرعنة هذه الروابط لاحقاً، وتحصلت على ترخيص العمل القانوني، وأصبحت لها تنسيقيات منتشرة في محافظات الجمهورية كلها، وأوكلت إلى نفسها عدة مهمات من بينها مواجهة الثورة المضادة، والمحافظة على الشرعية الانتخابية التي أنتجتها منظومة 23 تشرين الأول 2011، والعمل على تحقيق أهداف الثوار.

وهذه الروابط مدار تنازع بين الترويكا وعدد من أحزاب المعارضة، إذ رأت فيها الجبهة الشعبية وحركة نداء تونس والحزب الجمهوري خطراً على الديمقراطية، ودعت إلى ضرورة اتخاذ قرار سياسي سيادي فوري بحلها، عادة أن حماية الثورة ومكتسباتها ليست من مسؤوليتها، بل من مسؤولية المؤسسات الأمنية، والحقوقية، والقضائية في الدولة. وفي المقابل تمسكت حركة النهضة، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحركة وفاء، وأنصار الترويكا برفض حل هذه الروابط، عادةً هذا الأمر من اختصاص القضاء[2].

5- الدور الملتبس لإتحاد الشغل:

أُسس اتحاد الشغل عام 1944 على يد الزعيم فرحات حشاد الذي أغتيل سنة 1952، والإتحاد منظمة نقابية مهنية عريقة تولت الدفاع عن حقوق العمال، وعملت على تحسين أوضاعهم الإجتماعية والمادية، وقد كان الإتحاد في صدارة القوى المدنية المكافحة للإستعمار، وأدى دوراً كبيراً خلال دولة الاستقلال في الدفاع عن الطبقة العاملة، وفي مواجهة تفرد الحبيب بورقيبة بالحكم (1956-1987)، وشكل قوة ضاغطة ساهمت في تحريك الاحتجاجات الشعبية في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات (أحداث 1978 وأحداث 1984)، فكان في صدارة القوى الداعية إلى التعددية السياسية والنظام الديمقراطي.

انحسر دور الإتحاد في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي (1987-2011)، فجرى احتوائه وتوظيفه لتزكية الخيارات السياسية والتنموية والإقتصادية للنظام القائم. وعلى

(*) المراد بتحصين الثورة: قانون العزل السياسي الذي ينص على استبعاد قيادات حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل، ورموز النظام السابق من الحياة السياسية لمدة زمنية لا تقل عن خمس سنوات، حتى لا تساهم في تعطيل المسار نحو الديمقراطية، أو تعيد إنتاج منظومة الدولة الدكتاتورية على عهد بن علي.

(1) الجمعأوي، أنور (2014). مرجع سابق، ص 12.

(2) الجمعأوي، أنور (2014). مرجع سابق، ص 12.

الرغم من ذلك لم يفقد ثقله الشعبي، وحافظ على استقطابه لآلاف المنخرطين واستعاد حضوره في المشهد السياسي إبان الثورة؛ فقاد عدة تحركات احتجاجية سلمية لمطالبة الحكومات الإنتقالية المتعاقبة بتسوية وضعيات الأجراء والفلاحين والموظفين في المؤسسات العمومية والخاصة، وللمطالبة بتحسين المقدرة الشرائية للمواطن، ووضع حد لارتفاع الأسعار وكثرة الضرائب واستنزاف الطبقة الوسطى(1).

تباينت مواقف الأحزاب السياسية من دور الإتحاد داخل المشهد الاجتماعي بعد الثورة، فذهبت الترويكا إلى تحميله مسؤولية تزايد الإضرابات والاعتصامات المطلبية، على نحو ساهم في إثقال كاهل ميزانية الدولة وتعطيل حركة الاقتصاد وإطالة المرحلة الانتقالية. وعدته الواجهة الخلفية الداعمة لعدد من الأحزاب السياسية اليسارية والليبرالية التي لم تحظَ بتمثيلية عالية في المجلس التأسيسي، فوجدت فيه المنظمة النقابية القادرة على تحريك الشارع وتوظيفه للضغط على الحكومة والدفع نحو استقالتها.

بدا، في أكثر من مناسبة، سعي عدد من الأحزاب-وفي صدارتها نداء تونس والجبهة الشعبية- للدفع باتحاد الشغل إلى معترك الصراع السياسي. فطالب كل من الباجي قائد السبسي(2) وحمة الهمامي(3) بألا يكتفي الإتحاد بدور الوسيط بين الفرقاء السياسيين، وأن يكون طرفاً فاعلاً في إدارة الحوار، وفرض أجندة سياسية معينة، بل بلغ الأمر بحمة الهمامي حد ترشيح حسين العباسي رئيس المركزية النقابية لاتحاد الشغل ليرأس الحكومة المقبلة. وبناءً على ذلك فإن تلبيس النقابي بالسياسي ومحاولة بعض الأطراف تحزيب الإتحاد، ساهما، على نحو ما في تأزيم الوضع السياسي، على الرغم من تصريح المركزية النقابية بأنها غير معنية بالوصول إلى السلطة، وأنها تقف على مسافة واحدة من كل الفرقاء السياسيين.

الخطاب الإعلامي التحريضي:

شهدت تونس عقب الثورة حالة من الإنفلات الإعلامي، فتعددت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، واتسع مجال حرية التفكير والتعبير اتساعاً غير مسبوق. غير أن عدم وجود قانون منظم للقطاع الإعلامي ساهم في نشأة كتابات موغلة في التعصب مروجة لمنطق الإقصاء والتخوين. وجاء في تقرير أعدته المجموعة العربية لرصد الإعلام وجمعيتان تونسيتان، هما: المجلس الوطني للحريات بتونس وشبكة تحالف من أجل نساء تونس، أن الإعلام التونسي بات يضطلع بدور التحريض وتنمية مشاعر الحقد والكراهية بين مختلف أطياف الشعب التونسي. (4).

---

(1) الجمعأوي، أنور (2014). مرجع سابق، ص 13.

(2) السبسي، الباجي قائد(2013). مطلوب أن يكون الرباعي طرفاً في الحوار لا وسيطاً، التونسية، 2013/12/9، نقلاً عن: http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=41&a=107745

(3) الهمامي، حمة (د.ت). الاتحاد غدر بنا ونحن نعارض حكومة مهدي جمعة وربما سنواصل تعطيل المسار التأسيسي والانتخابي، الشاهد، نقلاً عن: http://www.achahed.com/2013-12/article-69100.htm.

(4) الجمعأوي، أنور (2014). مرجع سابق، ص 15.

أن أكثر من 58 في المئة من المادة التي تضمنت خطابات الكراهية تعلقت على نحو مباشر، أو غير مباشر، بمحوري الأحزاب والدين[1]. وبذلك ساهم الخطاب الإعلامي التحريضي في تغذية أسباب الاحتقان الاجتماعي والعنف السياسي[2].

تنامي ظاهرة العنف السياسي:

تنامت حوادث العنف السياسي في تونس فترة حكم الترويكا، فشهدت البلاد مقتل المنسق الجهوي لحركة نداء تونس في تطأوين لطفي نقض في 18 تشرين الأول 2012، واستخدمت قوات الأمن "الرش" لصد المحتجين على السلطة بمدينة سليانة في شهر تشرين الثاني 2012، كما جرى الإعتداء على المقر المركزي للإتحاد العام التونسي للشغل يوم 4 كانون الأول 2012؛ ما زاد في توتير الوضع السياسي بالبلاد.

غير أن الاحتقان بلغ أوجه بين الحكومة والمعارضة إثر مقتل المعارض اليساري شكري بلعيد زعيم تيار الوطنيين الديمقراطيين (6 شباط 2013)، وإثر مصرع محمد براهمي (25 تموز2013) أحد نواب المجلس التأسيسي وزعيم التيار الشعبي، على يد إرهابيين منسوبين إلى التيار السلفي الجهادي (أنصار الشريعة)، وذلك بعد فشل حركة النهضة في سياسة مد اليد للسلفيين[3]، وعجزها عن إقناع عدد منهم بالإقلاع عن التمرد المسلح على الدولة، والانخراط في النسيج المجتمعي، والتنافس السياسي السلمي.

مثل الاغتيال حدثاً صادماً لعموم التونسيين، وترتب عليه استياء واسع عندهم؛ وذلك لانتقال الصراع السياسي من حيز السجال إلى حيز قتل الخصم على خلفية هويته السياسية. وبادر بعض أعلام المعارضة بعد سويعات معدودة من حدوث عملية الاغتيال الأولى والثاني إلى توجيه الاتهام إلى حركة النهضة، قبل أن يُدلي التحقيق بنتائجه النهائية في الجريمتين، فزاد ذلك الاتهام القبلي المضاعف الوضع السياسي توتيراً، وأدى إلى زرع بذور الفتنة، وهدد بانزلاق البلاد في مهواة الحرب الأهلية[4].

وقد تمكنت المجموعة الوطنية من تجاوز أزمة الاغتيال الأول باستقالة حكومة حمادي الجبالي، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وزراء السيادة فيها من التكنوقراط (وزارة العدل، ووزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، ووزارة الدفاع)، أما بقية الوزراء فهم من المستقلين أو من أتباع الترويكا.

وأما الاغتيال الثاني فما زالت انعكاساته مستمرة، وما زالت آثاره تلقي بظلالها على الوضع السياسي الراهن، فمنذ شهور من الصراع على الشارع، والتجييش المضاد بين السلطة والمعارضة، لم يحسم أي فريق من الفريقين الأمر لمصلحته[5].

([1]) المجموعة العربية لرصد الإعلام، تقرير حول رصد خطابات الحقد والكراهية في وسائل الإعلام التونسية، كانون الثاني/يناير–آذار/مارس 2013، نقلاً عن: http://goo.gl/VHyK67

([2]) الجمعأوي، أنور (2014). مرجع سابق، ص 15.

([3]) في محأولات النهضة إدماج السلفيين في دورة التنافس السياسي المدني وفشلها في ذلك، أنظر: Kevin Casey, A Crumbling Salafi Strategy, 21/8/2013, at: http://carnegieendowment.org/sada/2013/08/21/crumbling-salafi-strategy/gjkq

([4]) الجمعأوي، أنور (2014). مرجع سابق، ص 16.

([5]) الجمعأوي، أنور (2014). مرجع سابق، ص 17.

تمكن الراعي للحوار- الإتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة، وعمادة المحامين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان-من تجميع الفاعلين السياسيين حول طأولة تفأوض واحدة وانخرط الرباعي في إدارة مشأورات مارثونية صعبة بين واحد وعشرين حزباً تتوزع بين منتمين إلى الترويكا الحاكمة ومنتمين إلى المعارضة[1].

تنص خريطة الطريق التي اقترحها الرباعي الراعي للحوار الوطني يوم 17 كانون الأول 2013، والتي جرى توقيعها من جانب الأطراف السياسية المشاركة في الحوار يوم 5 تشرين الأول 2013، على استكمال أعمال المجلس التأسيسي، واختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وتركيزها في مدة لا تتجأوز أسبوعاً واحداً، وإصدار القانون الانتخابي في مدة أقصاها أسبوعان، وتحديد المواعيد الانتخابية بمدة لا تتجأوز أسبوعين، وتصديق الدستور خلال مدة لا تتجأوز أربعة أسابيع بالاستعانة بلجنة خبراء، وتشكيل حكومة جديدة من الكفاءات المستقلة، على أن تلتزم الأطراف السياسية مواصلة الحوار الوطني برعاية المنظمات الأربع إطاراً للتفأوض لحل بقية المشكلات الخلافية[2].

وبعد زهاء شهرين ونصف من انطلاق الحوار الوطني (5 تشرين الأول 2013) وما اعتراه من ثغرات وتجاذبات سياسية، أعلنت المركزية النقابية بزعامة حسين العباسي، يوم السبت 14 كانون الأول 2013، عن اتفاق الرباعي الراعي للحوار وعدد من الأحزاب السياسية (9 أحزاب من مجموع 18 حزباً حضرت الاجتماع) على اختيار مهدي جمعة (51 سنة) رئيساً للحكومة الإنتقالية المقبلة. ويذكر أن الرجل من التكنوقراط، وقد شغل منصب وزير الصناعة في حكومة الترويكا الثانية بزعامة علي العريض[3].

المبحث الثالث: ادارة الازمة السياسية بعد 2011

يعتبر المشهد السياسي في تونس بشكل عام مشهدًا متغيراً، وهو ليس بمعزل عن الأوضاع الإقليمية والقرار الدولي؛ وهذا عنصر أساسي ومؤثر. ويضم المشهد أحزابًا متصارعة على أساس منطق التنافي الأيديولوجي؛ حيث إن التعاطي مع التجربة الديمقراطية الحديثة بعد الثورة في تونس يختلف عن القواعد المعروفة في الديمقراطية، من حيث وجود استقطاب ثنائي واضح، فنجد أن المعارضة مثلاً تسمي حكومة الترويكا رغم تنوعها بـ"حكومة النهضة". بالمقابل تصف النهضة أيضًا بعض أطياف المعارضة بـ"أيتام بن علي" على اعتبار أنها إعادة تشكيل للتجمع الدستوري الديمقراطي المنحل، خصوصًا نداء تونس الذي يعيش أزمة سياسية تهدد تماسكه الداخلي.([4])

منذ قيام الثورة شهدت تونس تغييرات سياسية واسعة، لعل أبرزها انتخابات "المجلس التأسيسى" التى فاز فيها حزب "النهضة" الإسلامى بنحو 40% من أصوات الناخبين، ثم توافق القوى السياسية على اختيار "اليساري" المنصف المرزوقى رئيساً مؤقتاً للبلاد، والأمين العام لحزب "النهضة"، حمادى الجبإلى، رئيساً للوزراء، فيما تولى اليسارى مصطفى بن جعفر رئاسة "المجلس التأسيسى"، فى مسعى لتحقيق أكبر قدر من التوافق بين القوى السياسية فى بلد

([1]) الجمعأوي، أنور (2014). مرجع سابق، ص 20.

([2]) نص خارطة طريق الرباعي الراعي للحوار، وكالة تورس للأنباء، 2013/10/5، نقلاً عن:

http://www.turess.com/binaa/26361

([3]) الجمعأوي، أنور (2014). مرجع سابق، ص 20.

([4]) **كمال القصير (2014) ، المشهد السياسي التونسي: حسابات الخروج من الازمة السياسية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.**

عُد نموذجاً فى تحقيق ثورة أحدثت نقلة سياسية كبيرة بأقل قدر ممكن من الخسائر.ولكن منذ انتخاب "المجلس التأسيسي"، تعرضت البلاد لعدد من المشكلات السياسية التي ارتبطت في المقام الأول بطول الفترة الانتقالية التي كان يفترض أن تنتهي في 23 أكتوبر 2012، أي بمرور عام على انتخاب المجلس الذي لم ينجح إلى الآن في وضع مسودة الدستور، الأمر الذي ترتب عليه تأخر إجراء الانتخابات التشريعية التي أعلن أنها ستُجرى مبدئياً في يونيو المقبل، أي بتأخير ثمانية أشهر كاملة عن التاريخ الذي كان يُفترض فيه إجراء الانتخابات، وقد تطول تلك المدة، في حال عدم اتفاق الأطراف السياسية في تونس على النصوص الرئيسية في مشروع الدستور الجديد، سواء لجهة نظام الحكم، أو وضع الشريعة في الدستور. ([1])

ويمثل موضوع استمرارية الشرعية الانتخابية من عدمه بعد الثالث والعشرين من أكتوبر المادة الأولى للتجاذب السياسي في تونس، فقد تمت الدعوة لانتخاب "المجلس التأسيسي" عن طريق قرار جمهوري من طرف رئاسة الجمهورية السابقة، وورد فيه -من بين ما ورد- تحديد مدة عمل المجلس بعام واحد. وتعتمد أحزاب المعارضة على ذلك لتؤكد أن الشرعية الانتخابية للمجلس قد انتهت، ولا سيما أن مختلف الأحزاب الممثلة في المجلس، بما فيها حركة "النهضة"، كانت قد اتفقت قبل انتخابات 2011 على ألا تتجأوز مدة عمل المجلس عاما، باستثناء حزب الرئيس "المؤتمر من أجل الجمهورية" الذي لم يوقع الاتفاق.ومدعومة بضعف أداء الحكومة، خلال المرحلة الانتقالية، تشدد المعارضة على أهمية تجأوز الشرعية الانتخابية للمجلس التأسيسي إلى الشرعية التوافقية التي تفرضها طبيعة المرحلة الانتقالية، مطالبة بإجراء تعديل وزاري، حيث تلقى دعوتها مساندة من حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية"، شريك حركة "النهضة" في الائتلاف الثلاثي الحاكم، حيث دعا أخيراً الرئيس المؤقت منصف المرزوقي في الأول من ديسمبر 2012 إلى تشكيل حكومة "كفاءات مصغرة" لا تقوم على أساس المحاصصة أو الولاءات الحزبية لتعني بالتنمية.وتصر المعارضة على تحييد وزارات السيادة، خاصة وزارات الداخلية، والعدل، والخارجية (كلهم وزراء من قيادات حركة النهضة)، قبل أشهر من إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تونس، في حين تعارض حركة "النهضة" إجراء أي تعديل على الوزارات، وتنادي فقط بسد الشغورات الحاصلة على مستوى وزارتي المالية والإصلاح الإداري، بعد استقالة وزير المالية حسين الديماسي، والإصلاح الإداري محمد عبو، وتوافق كذلك على إمكانية تحوير بعض الوزراء الآخرين ممن لم تعرف مصالحهم الإدارية تحقيق أهداف التنمية والتشغيل. ([2])

الحوار الوطني وما نتج عنه حسب بعض المراقبين أقرب لكونه "هدنة وليس حلاً نهائيًا"؛ حيث ينظر كل طرف للحوار الوطني من منطلق أجندته الخاصة. وقد قبلت حركة النهضة على سبيل المثال بمبدأ الانسحاب من المشهد الحكومي حتى لا تسقط البلاد في تجاذب أقوى قد يؤدي لمستوى أعقد من التصعيد أو المواجهات.لقد ساهم الحوار في حصول هزات في بنية الأحزاب السياسية وبروز تناقضات بين قياداتها، مثال ذلك خروج الحزب الجمهوري من الاتحاد من أجل تونس. ويبدو أن الخريطة الحزبية بشكل عام تعرف تغييرًا في بنيتها وتوجهاتها، مع الإشارة إلى بروز عدد من رجال المال والأعمال في الحياة السياسية من جديد، مثل رجل الأعمال سليم الرياحي الذي أسس حزب "الاتحاد الوطني الحر". وفوزي اللومي الذي ترشح لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي على رأس قائمة مستقلة ثم انخرط في حزب نداء

([1]) ايمان احمد عبد الحليم (2014) ، ازما ت متصاعدة: مأزق المرحلة الانتقالية في تونس ، مؤسسة الاهرام، القاهرة.

([2]) ايمان احمد عبد الحليم (2014) ، ازما ت متصاعدة: مأزق المرحلة الانتقالية في تونس ، مؤسسة الاهرام، القاهرة.

تونس. وكذلك رجل الأعمال البحري الجلاصي الذي فاز في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي واستطاع أن يشكّل كتلة نيابية في المجلس التأسيسي. ([1])

ومن بين نتائج الحوار غير المقصودة بدء تفكك جبهة الإنقاذ؛ فانسحاب الحزب الجمهوري من الحوار وضع جبهة الإنقاذ في حرج وهو يهدد بتفتت الاتحاد من أجل تونس. ثم مشاركة الجبهة الشعبية بمكوناتها اليسارية الراديكالية مشاركة متحفظة ومحتشمة في جلسات الحوار وذلك رغم اعتقادها أن الحكومة القادمة ليست حكومة وفاق. ولدى الجبهة شروط لقبول نتائج الحوار، من ضمنها إعادة النظر في مضمون الميزانية المالية لسنة 2014 بالإضافة إلى تشكيل لجنة للنظر في التعيينات التي حصلت في الوزارات والمسؤوليات. ويبقى السؤال مطروحًا حول مبرر استمرار جبهة الإنقاذ في الوجود؛ حيث ستتجه الأحزاب منفردة إلى الاستعداد للمحطات الانتخابية القادمة.

لقد رفعت المعارضة منذ اغتيال محمد البراهمي سقف مطالبها بشكل كبير، وطالبت بحل المجلس الوطني التأسيسي وإقالة الحكومة وحل كثير من المؤسسات التي انبثقت عن انتخابات 23 أكتوبر/تشرين الأول 2011. وبعد أن حاولت الضغط بواسطة الشارع وبالاستعانة بالمنظمات الوطنية وخاصة الاتحاد العام التونسي للشغل، وبعد عدم وجود استجابة كافية من الشارع بدأت تتراجع تدريجيًا وقبلت ببقاء المجلس الوطني التأسيسي وطالبت، ضمن خارطة الطريق التي اقترحها الاتحاد العام التونسي للشغل وباقي المنظمات الراعية للحوار الوطني، بتغيير الحكومة وتشكيل حكومة كفاءات مستقلة.

ويمثل الاتفاق على أن يشكّل الحكومة الجديدة وزير كان منتميًا لحكومة الترويكا حسب منظور كثير من المراقبين نصرًا للترويكا؛ حيث إن الحكومة الجديدة بطريقة أو بأخرى تعتبر امتدادًا للحكومة ، أقر البنك المركزي التونسي بتفاقم العجز التجاري للبلاد خلال عام 2012 ، وبتراجع الموجودات الصافية من النقد الأجنبي، موضحاً أن حالة عدم الاستقرار التي تعانيها البلاد أسهمت في تقلص مستوى الموجودات الصافية من النقد الأجنبي إلى حدود 9.773 مليار دينار (6.224 مليار دولار) في السادس والعشرين من أكتوبر 2012، أي ما يغطي 94 يوماً من الواردات، مقابل 113 يوماً في نهاية عام 2011، وذلك في سابقة لم تعرفها البلاد من قبل .وتواجه الحكومة التي تقودها حركة "النهضة" انتقادات شديدة لجهة تقديم حلول عملية لمشاغل التونسيين، وارتفاع نسبة الفقر، خاصة في الجهات المحرومة وفي الأحياء الشعبية. وتقدر وزارة الشئون الإجتماعية في الحكومة التونسية عدد العاطلين بـ700 ألف عاطل، 69% منهم تقل أعمارهم عن 30 عاماً، في حين تقدر الإحصاءات غير الرسمية عدد العاطلين في تونس بنحو 850 ألفاً مقارنة بـ600 ألف قبل عام، في الوقت الذي وصلت فيه نسبة الفقر في تونس إلى 24.7٪ ، وفقاً للمقاييس العالمية، والتي تحدد عتبة الفقر بدولارين للفرد الواحد يومياً، وترتفع هذه النسبة في المناطق الغربية والجنوبية للبلاد، والتي تشهد احتجاجات متواصلة، مطالبة بتحسين ظروف المعيشة، وتوفير فرص عمل، وتوفير الخدمات الأساسية المفقودة في تلك المناطق.ومن الأسباب الرئيسية للصعوبات الإقتصادية التي تواجهها الحكومة التونسية تراجع الاستثمارات الأجنبية، وتراجع نشاط قطاع السياحة الذي يمثل شرياناً رئيسياً للاقتصاد التونسى بفعل حالة عدم الاستقرار التي تحياها البلاد، ولذلك تبذل الحكومة جهوداً

([1]) المرجع نفسه.

مضنية لتأكيد ترحيبها بالسائحين والشركات، وسط تدهور الأوضاع الأمنية التى تسببت فى انكماش الاقتصاد 1.8.%.([1])

حل الازمة التونسية من خلال الانتخابات في عام 2014

جرت الانتخابات البرلمانية في 26اكتوبر 2014وقد ترشح للانتخابات 1327 قائمة يمثلون 120 حزبا سياسيا ويتوزعون على 33 دائرة انتخابية (27 داخل تونس و6 خارجها .(ينتخب التونسيين في هذه الانتخابات ممثليه ال217 في مجلس نواب الشعبوأكدت النتائج النهائية الرسمية للانتخابات التشريعية التونسية فوز قائمة "نداء تونس" العلماني" بـ 85 مقعدا من أصل 217 مقعدا، فيما جاءت حركة النهضة، في المركز الثاني بـ 69 مقعدا.تصدر حزب "نداء تونس" العلماني نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت متقدما على "حركة النهضة" الإسلامية، بحسب نتائج أولية أعلنتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات 30 أكتوبر 2014وفاز حزب نداء تونس ب85 مقعدا في مجلس الشعب الذي يضم 217 مقعدا، تليه حركة النهضة، التي حصلت على 69 مقعدا.وحل في المرتبة الثالثة حزب الاتحاد الوطني الحر بزعامة سليم الرياحي رجل الأعمال الثري ورئيس النادي الأفريقي، احد ابرز الأندية الرياضية في تونس والذي حصل على 16 مقعدا. (2)

لقد صوت الشعب التونسي بقوة لمصلحة "حزب نداء تونس" لاعتقاد الشعب أنه الحزب الأوفر حظاً أمام حركة النهضة، ولهذا السبب استفاد "حزب نداء تونس" من "الانتخاب المفيد" حتى لا يتم تشتيت الأصوات، ومن اصطفاف كل الطبقة المتوسطة التونسية وراءه، حيث أرادت هذه الطبقة أن تصوت لمصلحة الحزب الذي يمتلك من القوة لكي يحافظ على نموذج المجتمع التونسي الوسطي والمعتدل والمنفتح على الحداثة الغربية، كما كان في عهد النظام السابق. فصوتت هذه الطبقة المتوسطة التي تمثل الأكثرية في المجتمع التونسي بقوة له، لأنها أرادت أن تتحرر من حكم الترويكا، وتزيح حركة النهضة من الحكم، وتقطع عليها طريق العودة نهائيا إلى السلطة عبر هذه الانتخابات. وهذا ما يفسر لنا أيضا أن بعض الشرائح هذه الطبقة التي كانت تصوت تقليديا لمصلحة أحزاب وسط اليسار، مثل الحزب الجمهوري، وحزب المسار الديمقراطي،غيرت هذه المرة بوصلتها وأعطت أصواتها بالكامل لمصلحة حزب نداء تونس، وعاقبت في الوقت عينه كل الأحزاب التي كانت حليفة لـ"حزب نداء تونس"، والتي كانت مجتمعة داخل "الاتحاد من أجل تونس"، فهي لم تعد تقبل بأنصاف المواقف، حيث اندثرت هذه الأحزاب الديمقراطية الوسطية الحليفة للنداء من المشهد السياسي التونسي عبر هزيمتها الساحقة في هذه الانتخابات. فالحزب الجمهوري الذي يتزعمه السيد نجيب الشابي لم يفز سوى بمقعد يتيم، بعد أن كان له 16 مقعداً، وحزب المسار الديمقراطي لم يفز بأي مقعد، بعد أن كان له 10 نواب في المجلس التأسيسي السابق. (3)

واستفاد "حزب نداء تونس" من الدور الكبير للإعلام التونسي المنحاز بقوة له، والذي عبد له الطريق لكي يحتل طليعة المشهد السياسي التونسي طيلة العامين الماضيين، ويغرس في ذهنية الشعب التونسي صورة معينة مفادها أن "حزب نداء تونس" هو الحزب الوحيد

([1])مُنذر بالضيافي ، الأوضاع الإقتصادية تشعل الاحتجاجات من جديد في تونس ، موقع العربية ، ديسمبر 2012 ومُتاح على http://www.alarabiya.net/articles/2012/12/19/255979.html :

([2])شبكة الاخبار الكوردية (2014)، تونس وأوكرانيا وهايتي وأوروغواي تنتخب غداً برلمانياتها والبرازيل تنتخب رئيساً لها، http://knnc.net/ .

([3]) توفيق المديني (2014)، قراءة في الانتخابات التونسية ، بوابة الشرق.

القادر على هزيمة حركة النهضة، فتضخمت أعداد الوافدين إلى الانضمام للحزب المتشكل حديثاً. لكن هذا الفوز الكبير لحزب نداء تونس، ما كان ليحصل، لو لم يتوافر عاملان أساسيان في هذا الفوز. الأول: دور المال السياسي الفاسد الذي أسهم في شراء ذمم الناخبين، لا سيما في الأرياف، والأحياء الفقيرة من المدن، و الثاني: الدور القوي الذي لعبه "حزب التجمع" المنحل بقرار قضائي في مارس 2011، حيث أن الماكينة الحزبية و الانتخابية لحزب التجمع انضمت بقوة للعمل لمصلحة "حزب نداء تونس"، ووفرت له الأرضية التنظيمية، والخبرات الضرورية، و الدعم اللوجيستي لتحقيق هذا الفوز الانتخابي، إضافة إلى أن الأحزاب الدستورية المنبثقة من حزب التجمع، أعطت الضوء الأخضر لأنصارها للتصويت لـ"حزب نداء تونس"، ودعمه انتخابيا تجنبا لتشتيت الأصوات، فاكتسح هذا الأخير الشمال والساحل بدعم قوي من أنصار و منخرطي الأحزاب الدستورية ذات المرجعية التجمعية. وهكذا عاد "التجمعيون"، الذين أقصوا من الحياة السياسية بعد الثورة، لكي يعودوا من جديد عبر بوابة "حزب نداء تونس"، والشرعية الانتخابية.ويضم حزب "نداء تونس" نقابيين ويساريين ومنتمين سابقين إلى حزب "التجمع الدستوري الديمقراطي" الحاكم في عهد بن علي الذي حكم تونس بين 1987 و2011. (1)

إنّ الفوز الكبير لحركة النداء في الانتخابات التشريعية الأخيرة من سلطة رئاسة الحكومة وربّما من سلطة رئاسة البرلمان أيضا. ولو فاز رئيسها ومرشّحها للرئاسية الباجي قايد السبسي (88 سنة) بالرئاسية، فإن الحركة ستستحوذ على كلّ السلطات دون منازع، وهو ما سيثير في الأذهان صورة النظام السابق الذي كان يمسك بكل السلطات. فما يخيف المجتمع المدني والسياسي في تونس هو الخوف ممّا يسمى "التغوّل السياسي" بما قد يمهد لعودة الاستبداد.

الملاحظ أنّ أحزابا فائزة في الانتخابات كحركة النهضة الإخوانية وحزب التيار الديمقراطي، المنشق عن حزب المؤتمر، وأخرى لم تفز فيها كحزب التكتّل الذي يرأسه مصطفى بن جعفر رئيس المجلس التأسيسي، وحزب المؤتمر الذي يرأسه- شرفيا- منصف المرزوقي رئيس الجمهورية المؤقت، والحزب الجمهوري وحزب التحالف الديمقراطي، جميعها حاولت البحث عن مخرج يقيها ما سمّته التغول السياسي الذي قد يؤدي إليه فوز قايد السبسي بالرئاسية لو حصل. والمخرج في نظرها، جميعا، هو التوافق على مرشح واحد من بينها تدعمه البقية. ولكن محاولاتهم جميعا انتهت إلى الفشل بعد أن رفض أغلب المترشحين التنازل.

كما حاولت حركة النهضة إحياء مبادرتها لترشيح رئيس توافقي. ولكنّها فشلت لعدّة أسباب. أولها أنّها مبادرة غير ديمقراطية تحد من حريّة الاختيار عند الناخبين وتفرض عليهم الوصاية عند الاختيار بين ما لا يريدون من المترشحين، هذا إضافة إلى إمكان أن يدفع ذلك إلى عزوف الناخبين عن التصويت إذا كان الفائز شبه معروف.

ثاني الأسباب هو مراهنة مبادرة النهضة في منطلقها على أسماء بعينها كمنصف المرزوقي ومصطفى بن جعفر وأحمد نجيب الشابي وكمال مرجان، ولكن هذه الأسماء فشلت أحزابها فشلا ذريعا في التشريعية، ممّا دفع النهضة إلى الإحجام عن دعمها.

السبب الثالث هو عجز مجلس شورى النهضة عن اتخاذ قرار شجاع مسؤول في دعم أحد مترشحين اثنين متراهنين بجديّة على كرسي الرئاسة وهما حمّة الهمّامي مرشّح الجبهة الشعبيّة، والباجي قايد السبسي مرشّح نداء تونس.

---

(1) توفيق المديني (2014)، المرجع السابق

الخاتمة:

يطالب روّاد الثورة ومعظم التونسيين بتأسيس ثق افة جديدة تحتضن ديمقراطية حقيقية وحرية تعبير وعدالة كاملة في تنمية الجهات كافة بحيث يوضع حد لثقافة إرث بورقيبة وبن علي السياسي المستبد والقمعي، الذي دام أكثر من نصف قرن.

في تونس، ثمة خاصية ديمغرافية اجتماعية كان لها دور حاسم في تحريك الثورة ألا وهي البطالة بين الشباب حاملي المؤهلات الجامعية، هنا اندمج الغضب في نظام التوقعات العالي لدى الخريجين في عجز النظام والرأسمالية المنضبطة ضمن قيود الشراكة مع الجماعة الأوروبية كي يولّد شرارة تفجيرية عالية.

فالرأسمالية التونسية تعمل أساساً على قاعدة الشراكة مع هذه الجماعة، وهي حولت استراتيجيتها الإقتصادية بما يتناسب وهذه الشراكة. وهكذا، اعتمدت هذه الاستراتيجيات على قطاعين رئيسيين متميزين بكثافة العمالة البسيطة، وهما قطاع النسيج والخياطة من جهة، وقطاع السياحة من جهة أخرى؛ وهو ما أضعف قدرتهما الإستيعابية من قوة العمل المتوسطة والعالية التأهيل. وقد بلغت نسبة البطالة الإجمالية بنحو 14 بالمئة ، وارتفع معدل طالبي العمل من ذوي المؤهلات العالية من 20 بالمئة من مجموع مطالب العمل عام 2000 إلى 55 بالمئة عام 2009 .

يبرز العجز عن ادارة الدولة أو اعادة بناء الامه،مع نخب جديدة اصبحت في مواقع السلطة،لكنها تفتقد للخبره وتقاليد الممارسة،ولا تزال اشبه بعضو مزروع مازال الجسد يرفضه أويتشكك فية،علي نحو يجعلها تقع في اخطاء كثيرة، تدفع قطعات من مواطنيها لفقدان الثقة بالثورة. ومع سقوط ميراث القمع المنهجي والتاريجي للسلطات العربية، يبدو ان استعادة النظام السياسي والتماسك الاجتماعي، وتحقيق النسجام بين القمه السياسية والقواعدالجتماعية، ستكون مسائل صعبة وستأخذ بعض الوقت،في ظل عدم القدرة علي الوصول الي جوانب للتوافق السياسي ،مع بوادر تدحرج وضيعة القلق و الاضربات،في القمة وبين النخب مختلفة المشارب الي قواعد وابنية اجتماعية وتقليدية ظلت مستقرة لسنين.ولقد شهدت بعض دول العالم العربي سابقا وضعية الانقسام والصراع السياسي الداخلي، وغياب الدولة أو تجزئتها لسنين(لبنان/الصومال/ العراق)، ولكن فضلا عن كم الدول التي تتعرض الان للثورات والاضربات، فإن مشهد الاضطراب الحالي يقع في دول القلب العربي

لقد أسفرت الوضعية الراهنة للعالم العربي عن مشاهدة متعددة ابرزها المشاهد الاربع التالية:

1-مشهد التجزئة والتفكك:يحدث هذا في دول اكملت ثوراتها وبدأت في التغيير، ولكنها متعثرة وتشمل: تونس ومصر واليمن وليبيا بعضا يشهد انظمة حكم اخوانية واخوانية سلفية. ودول لاتزال في وضع الاضطراب وعدم الاستقرار، ولاتزال الاحتمالات المستقبلية لانعكاسات الصراع داخلها اقليميا غير معروفة بدقة(سوريا)، ودول تشهد أوضاع قلق واضطراب، وتتعامل مع الثورات بمنطق كرة اللهب التي تلقيها علي غيرها بسرعة كلما اقتربت منها(دول مجلس التعاون الخليجي)

2-مشهد العجز عن ادارة الدولة أو استعادتها: وذلك مع توال نخب جديدة دول الثورات غير قادرة علي استعادة رمزيه الدولة، وعاجزة عن تحقيق التوافق السياسي الاخلي أو التوافق علي الدستولرن في ضوء التحديات الهائلة التي لاتسنح لها فرصة من الوقت هذه الول من الممكن ان تشهد اضربات مجتمعية عنيفة وتدخل في دوامة عنف داخلي طوبلة

3-مشهد العجز عن ادارة التحول الديمقراطي:فعلي الرغم من ان المبادئ التي حركت الثورات العربية هي حقوق الانسان والحرايات والديمقراطية والتصدي للاستبداد، إلا ان عدا من الدول

العربية يشهد الان انحرافا عن المسار، مع طغيان مشهد الصراع الداخلي بين التيار الاسلامي (الاخواني والسلفي بكل اطيافه ومشاربه) والتيار المدني الديمقراطي بأطيافه المختلفة، ومع اعتقاد كل اطراف ان اللحظة الراهنة تمثل فرصته التاريخية في تحقيق الدولة التي يريدها.

4-العجز احداث تغيرات بحال الوطن العربي:فرغم ان اكثر ما دفع الي الثورات، علي نحو يؤشر الي احتياج العالم العربي الي ثورات تعليمية وثقافيه وقيمية، ولكن ذالك مازال غائباً عن المشهد حتي الان، ويبدو انه سيظل لفترة محدودة مع استمرارية مشاهد العنف المتصاعد واتردي الاقتصادي الذي قد يقود الي انهيار كامل.

وعلى جانب النظام العربي، تشبة الفترة الراهنة فترة ثورات الاستقلال في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، التي ولدت افكار جديدة بنيت عليها تصورات ورؤى بشأن النظام العربي والنظام الاقليمي للشرق الأوسط. ولقد انحاز النظام العربي انذاك لرؤى محددة قادت الفليم برمته الي تجربة صراعية ممتدة، وانتجت نظاما عربيا وشرق أوسطيا بملامح محددة

النتائج :

– ما أثر الثورات على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الوطن العربي؟ وقد اجابت الدراسة عن التساؤل التالي من خلال : إن الانتفاضات والثورات العربية التي اجتاحت معظم الساحات العربية ابتداء من 2011، قد أدت إلى تغييرات سياسية مهمة في كل من مصر وتونس وليبيا، كما أدت إلى أعمال العنف المتعاظمة في سوريا؛ أما في المملكة المغربية والأردن فإن موجة المظاهرات الشعبية قد أدت إلى إصلاحات سياسية دستورية مهمة، أما في الجزائر فالحالة بقيت كما هي وكذلك الأمر في العراق، وهما دولتان يعتمد اقتصادهما بشكل شبه مطلق على القطاع النفطي وتصدير النفط والغاز نظرًا لفشل الجهود الرامية إلى تنويع الإنتاج خارج قطاع الطاقة وبعض النشاطات الزراعية التقليدية.

لا يزال عدد من الدول العربية يمر في مرحلة تحولات جذرية مترافقة مع تطور سلبي في الأوضاع الإقتصادية والسياسية. بالنسبة إلى النواحي الإقتصادية، تشهد تلك الدول ضغوطاً متزايدة وخصوصاً في المالية العامة للدولة نتيجة للإنخفاض الكبير في إيرادات الحكومة وزيادة النفقات والتقديمات الإجتماعية. في الوقت عينه، يضاف إلى ذلك ضغوطات على موازين المدفوعات نتيجة الاستمرار في إنخفاض التدفقات المالية الداخلة كالإيرادات السياحية والإستثمار الأجنبي المباشر وغيرها.

وتبع إنخفاض التدفقات المالية والإستثمارات والزيادة في عجز الموازنة تدهور في مجالات أخرى كإنخفاض النمو الإقتصادي، وإرتفاع التضخم والبطالة والمديونية العامة، وانخفاض في الإحتياطات الأجنبية وفي التصنيف السيادي لتلك الدول. وتستمر السلطات المالية والنقدية في الدول العربية عموماً، وتلك التي تشهد تطورات سلبية على نحو خاص، بإتخاذ إجراءات متعددة للحد من تأثير الوضع السياسي والأمني المتدهور على الإقتصاد. من هذه التدابير، الاستمرار بضخ السيولة في الأسواق، ومحأولة ضبط معدلات الفوائد وأسعار الصرف وغيرها.

– ما تأثير الحركات الاحتجاجية على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تونس بعد ثورة2011؟ وقد اجابت الدراسة عل التساؤل من خلال : شهدت تونس منذ سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي طفرة غير مسبوقة في بعث الأحزاب السياسيّة التي استفادت من التشريعات والإجراءات التحررية التي تشهدها البلاد. وقد تصدرت ثقافة بعث الأحزاب المشهد السياسي في تونس، واقتحمت كل المجالس الخاصة والعامة، وتحولت بذلك البلاد إلى منابر يطل من خلالها الشعب التونسي على العالم السياسي بلهفة تروي العطش السياسي من نبع الحرية الفكرية وحق الإنتماء وللمرة الأولى من دون خوف من أعين الشرطة، التي طالما تصدرت المقاهي والمجالس لتكتب التقارير الأمنية.

عرفت تونس ثورة شعبية بدأت عفويّة في سيدي بوزيد، غير أنّ القاعدة المجالية والإجتماعية للثورة اتّسعت، فانضمّ إليها النقابيون والحقوقيون والكوادر الوسطى وقواعد الأحزاب السياسية واتحادات الطلاب في القرى والمدن وصولا إلى الأحياء الشعبية في العاصمة. وساهمت كل تلك الفئات في إنضاج الثورة وتطور أشكالها إلى أن حقّقت أحد أهدافها وهو هروب رئيس الجمهورية من البلاد يوم 14 كانون الثاني/ يناير 2011، ودخول البلاد مرحلة سياسية جديدة تختلف كليّا عن المراحل التي عرفتها أكثر من ستة عقود.

– ما واقع الأزمة السياسية في تونس بعد 2011؟ وقد اجابت الدراسة ع8لى التساؤل من خلال : أن تونس تبقى النموذج السياسي الذي ستحأول كل القوى الدولية إنجاحه للترويج لتجربة ديمقراطية فريدة قد تجبر بعض دول المنطقة على اتباعه.

كانت "الثورة" في تونس تفتقر لقيادة سياسية تحرك الناس وتوجّههم نحو أهداف وطنية محددة، غير أنّ ذلك لا يمنع القول إنّ الكثير من القواعد والكوادر المنتمية لتلك الأحزاب، أو بعضها، ساهمت بتفأوتٍ في الثورة ومختلف مساراتها، وهي الكوادر الناشطة في الاتحاد العام التونسي للشغل وفي غيره من منظّمات المجتمع المدني وخاصة في الأقاليم.

التوصيات:

1- اعتبار ساحة الفعل السياسي مفتوحة على قوى ومجموعات سياسية أخرى ذات تصورات فكرية وسياسية متباينة، واعتبار التغيير قانوناً راسخاً في كل واقع سياسي. الأمر الذي يفرض على المرء اعتماد قدر كبير من المرونة في التعامل مع الشأن السياسي تمكّنه من القدرة على التكيّف مع معطيات الواقع المتحول.

2- ضرورة التزام الخطاب العقلاني والواقعي، لما يتيحه ذلك من إمكانية الإحاطة بالواقع الشامل والتعرف على العوامل المؤثرة في سيرورة تطوره.

3- اعتماد ثقافة الحوار انتصاراً لفكرة أو دفاعاً عن موقف، وفي سياق ذلك ينبغي الحرص على عدم اعتماد الأساليب المتطرفة في التعاطي مع قضايا الخلاف، فقد تسيء الحدة المفرطة في الجدل السياسي بين المواقف المتعارضة إلى القضية موضوع الحوار، إذا لم تعرف الأطراف المختلفة كيف ومتى تترك للممارسة هامشاً يسمح باختبار مختلف الآراء والأطروحات وتمييز الصائب منها عن الخاطئ.

4- إعطاء كل الأهمية التي يستحقها للجانب الاجتماعي من حيث التشغيل ومساندة الأسر والحفاظ على المقدرة الشرائية والحفاظ على السلم الاجتماعي مع ضرورة عدم تهميش المكاسب الإجتماعية في ظل الأزمة والضغوطات الإقتصادية والمالية الحالية.

5- التأكيد على أن الحوار التشاركي والتوافق يظلان الإطار المبدئي لضبط وتنفيذ كل الخطط الضرورية لوضع الاقتصاد التونسي على طريق الإنتعاش الاقتصادي وإيجاد الحلول العاجلة للخروج من الأزمة ولتشخيص النموذج التنموي الجديد لتونس.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب:

بشارة، عزمي (2012). **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

بلقيز، عبد الاله (2011). **الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

جاد ، عماد ، (2012). **التقرير الإستراتيجي العربي**، ط1، القاهرة.

الحمد، جواد (2012). **ملامح النظام العربي ما بعد الثورات**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

سلامة ، معتز (2013). **التحولات الإستراتيجية في النظام الإقليمي العربي 2011 – 2012**، القاهرة: معهد العربية للدراسات، مركز الأهرام.

عبد الجواد وآخرون، جمال (1998). **التحول الديمقراطي المتعثر في تونس ومصر**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

عبد الرحيم، حافظ (2006). **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية- سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**، سلسلة أطروحات الدكتوراة، 59، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد النور، ناجي (2011). الحركات **الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي** في: مجموعة مؤلفين، سلسلة كتب المستقبل العربي (63) الربيع العربي ... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، تحرير: عبد الإله بلقزيز، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

فرحات، محمد فائز (2004). **أبعاد التحول الديمقراطي في تونس**، في: مجموعة مؤلفين، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، تحرير: أحمد منيسي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

قرني وآخرون ، بهجت (2012). **الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المدني وآخرون ، توفيق (2011). **الربيع العربي... إلى أين؟ آفق جديد للتغيير الديمقراطي**، ط1، سلسلة كتب المستقبل العربي (63)، تحرير: عبد الإله بلقزيز، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المديني، توفيق (1989). **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، دمشق: دار الزأوية.

مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (2013). **التقرير الاستراتيجي العربي.**

مطر، عبد الرحمن (2001). **تونس بن علي: شرعية الانجاز**، دمشق: دار النورس.

نقرش، عبدالله (2011). **من وحي الربيع العربي**، عمان.

هيجتون، ريتشارد (2001). **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة: حمدي عبد الحميد، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.

وهبة وآخرون ، ربيع (2011). **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين)**، تحرير: عمر الشوبكي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

فريد زهران ، **الحركات الاجتماعية الجديدة** ، (القاهرة : ركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، 2007)، ص20.

دينا شحاتة ، **الحركات الشبابية وثورة 25 يناير** ، كراسات استراتيجية ، العدد 218، ص20.

هبة رؤوف عزت ، عمرو الشوبكي (محرر) ، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011) .

دينا شحاتة و مريم وحيد ، **سياسات الشارع : تصاعد دور الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية**، 2011.

ب- الصحف والمجلات والدوريات:

محمود، هنا (2001). معلومات أساسية عن جمهورية تونس، آفاق أفريقية، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات. العدد رقم7.

الكتابة العامة للحكومة، حوار وطني حول ضبط نشاط وتمويل الجمعيّات، تونس، 2013/7/4

العناني، خليل (2013). التيارات الاسلامية في عصر الثورات العربية، القاهرة: **مجلة السياسة الدولية**.

الأسد ، شفيق (2011). الإمارات: تفسيرات لقانون الانتخاب الجديد، الحياة، 4/10.

بشارة، عزمي (2013). الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة، **مجلة سياسات عربية**، العدد 4، أيلول.

بودينار، سمير(2001). الانتخابات المغربية: النتائج والتداعيات، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 58.

تحليل سياسات التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، وحدة تحليل السياسات في المركز، أبريل 2012، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مركز دراسات مركز دراسات الوطن العربي، : مصر...إلى أين؟ (2011). تعقيب معن بشور في الحلقة النقاشية للمركز، بيروت، 2/21.

جدي، أحمد (2009). مطالب البناء وتحديات العولمة، المغرب الموحد، العدد 3.

حمادة، أمل (2011)، تحويل طويل المدى: هل نحتاج لإعادة تعريف الظاهرة الثورية، **السياسية الدولية**، العدد 185، المجلد 46.

خشانة، رشيد (2011). الحركة الاحتجاجية في تونس دوافعها اجتماعية بالأساس بعد إخفاق برامج الحكومة في تخفيف حدة البطالة بين الشباب، صحيفة القدس، 1/11.

درغام ، راغدة (2011). صفحة جدية في العلاقات الأمركية العربية، **الحياة**، 3/4.

الدهماني، فريدة (2011). المجتمع المدني ريح معاكسة، **مجلة جون أفريك**، العدد (2633)، 26 /6.

راشد، سامح (2011). حصاد الربيع العربي في عامه الأول، **مجلة شؤون عربية** ، عدد 148.

الرحبى ، محمد سيف (2011). عمان: تعديلات فى النظام الأساسى للدولة تفتح باب التكهنات والالتفاف على الدستور التعاقدى، الحياة، 3/22.

الرنتيسي، أسامة(2012)، في المغرب... أقل من ملكية برلمانية، صحيفة العرب اليوم، العدد (5551)، 9/29.

الزايدي، مشاري (2011). حول الإستثناء الخليجي، الشرق الأوسط، عدد 2/22.

السليم ، اسامة تليلان (2013). أثر مؤسسات المجتمع المدني على تعزيز الدستور في اطار عملية التحول نحو الديمقراطية في الأردن،(1989– 2012)، المفرق: **مجلة المنارة**، جامعة ال البيت.

شحاته، دينا ووحيد، مريم (2011). محركات التغيير في العالم العربي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، نيسان.

صابر ، أحمد (2011). المنامة تستقبل فيلتمان بتأكيد بقاء درع الجزيرة لمواجهة إيران، الأخبار (اللبنانية)، 4/19.

عام 2009: المعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة 2009، تونس.

عبد اللطيف، إيمان(2013). ملفّ حول الجمعيات والمرسوم عدد 88 : ثغرات قانونيّة، تجأوزات ماليّة في غياب التدقيق والمراقبة، الصّباح، 6/9.

الغربي، درّة (2013). جمعيات دينية مورّطة في الإرهاب. إدخال الأسلحة وتمويل أنصار الشريعة وإرسال الشباب إلى سوريا، آخر خبر، 9/18.

الغنمى ، عبدالله (2011). الأمير نايف للشعب: رفعتم رؤوسنا أمام العالم وغداً نشكر خادم الحرمين، الوطن (السعودية)، 3/13.

فرنسا:زين العابدين بن علي لم يطلب اللجوء (2011). الأهرام المصرية. 1/22.

قانون أساسي يتعلق بالانتخابات والاستفتاء عدد 16 لسنة 2014 مؤرخ في 26 أيار 2014. الرائد الرسمي عدد 42 مؤرخ في 27 مايو/أيار 2014.

قرارات الملك: إحكام الرقابة وثورة ضد الفقر وقضاء للديون»، الشرق الأوسط، 2011/2/24.

الكاتب العام للحكومة، مداخلة في إطار ملتقى حول الأرشيف والحق في النفاذ إلى المعلومة، الشروق، 2013/6/12.

لبيض، سالم (2010). الدولة وأحزاب المعارضة القانونية...أية علاقة؟ حالة تونس، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 27، صيف.

مبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام الصناعة والتجارة والهيئة الوطنية للمحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، تونس أوت 2013.

المرزوق، خالد يوسف(2011)، أوروبا مترددة بشأن موقفها من الاحتجاجات العربية ، جريدة الأنباء، 1/31، العدد: 12799.

مركز إفادة للإعلام والتكوين والدّراسات والتوثيق (2013). حول الجمعيات الملحق برئاسة الحكومة، إحصائيّات شباط.

المعشر، مروان وأوتأوي، مارينا (2011). الأنظمة الملكية العربية: فرصة للإصلاح لم تُحقق بعد، أوراق مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، بيروت، عدد كانون أول.

المعهد الوطني للإحصاء (2012). المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة 2011 ، ديسمبر، تونس.

المعهد الوطني للإحصاء(2012). إحصائيات تونس، 13 سبتمبر.

المعهد الوطني للإحصاء (2012). التشغيل والبطالة: الثلاثي الثاني 2012، نشرة إحصائية P0201 .

المعهد الوطني للإحصاء (2011).المسح لوطني حول السكان والتشغيل لسنة 2010، جوان.

المعهد الوطني للإحصاء(2012). التشغيل والبطالة للثلاثية الرابعة من سنة 2011، المسح الوطني حول السكان والتشغيل، شباط.

وحدة متابعة شؤون الجمعيات برئاسة الحكومة، التنظيم القانوني لتمويل الجمعيات، الشروق، 2013/2/6.

خطاب رئيس الجمهورية، صحيفة الصباح، 1992/12/28.

الرميحي، محمد (2011). خليج الأزمة .. الموقف، الشرق الأوسط، 3/5.

التميمى ، ذياب (2011). التنمية فى الخليج، الخليج، 27-3.

جـ- المؤتمرات والندوات:

العلاني، اعلية (2010). تطور المسألة الديمقراطية والنظام الانتخابي من خلال نموذج حركة الديقراطيين الاشتراكيين بتونس، 1978-2010، ورقة قدمت إلى: **الأنماط الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي**: ملتقى دولي نظمته كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، 3-4 تشرين الثاني.

العياري، الشاذلي (1990). تجربة تونس مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، ورقة قدمت إلى: القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي: بحوث ومناقشات **الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

د- المواقع الالكترونية:

أبراش، ابراهيم (2012)، استشراف مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي ما بعد الربيع العربي، ملتقى الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية، نقلاً عن: **http://www.palnation.org**، 2012/8/24.

أبراش، إبراهيم (2011)، الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديمقراطية الأبوية والموجهة، 2011/3/25، نقلا عن الرابط: **http://bafree.net/alhisn/showthread.**

الاحتجاجات والمظاهرات مطالبة بتغير الأوضاع الإقتصادية في تونس – في - **-www marefa-org**-17/4/2011

أحمد، عبد الرحمن محمد (2013). واقع ومستقبل الثورات العربية بالتركيز على تونس وليبيا ، نقلاً عن: **http://www.arrasid.com** .

أحمد، هيثم (2014). "الانتخابات المقبلة تمتحن التوافق التونسي"، نقلاً عن: **8http://altagreer.com** تموز.

إدريس ، محمد السعيد ، مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية دراسة في أنماط التفاعلات، **http://www.thawabitna.com/Article/article17-01-12/7435.htm.**

أسباب الثورات العربية – الأوضاع المعيشية والإقتصادية السيئة وسوء الأوضاع السياسة والفساد **Arwikipedia.org**17/4/2011

الإعلان عن تأسيس جبهة للإنقاذ الوطني في تونس، تورس، 2013/7/26، نقلاً عن: **http:///www.turess.com/binaa/22204**

الانتخابات والأوضاع العامة بالبلاد محور لقاء وفد من مجلس الشيوخ الأمريكي برئيسي حزبي حركة النهضة ونداء تونس، نقلاً عن: **http://www.twenssafm.com** ، 31 آب 2014،

الانتقال الديمقراطي في تونس ، نقلاً عن الموقع **http://ar.wikipedia.or.**

تراجع شعبية الترويكا، أفريكان مانجير، 2012/9/26، نقلاً عن: **http://www.africanmangager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=11593**

التقاطي، حاتم،(2011)، الثورة التونسية ومستقبل القول،**www-essahafa-info**

تيشوري، عبد الرحمن (2009). التجربة المصرية والتجربة التونسية في الإصلاح الإداري، الموقع السوري للاستشارات والدراسات القانونية، 2009/7/19، نقلاً عن: **http://www.barasy.com/forum/showthread.php?t=5582**

ثورة الياسمين. تونس إلي أين والتداعيات الإقليمية،(2011)، **www-shorouknews-com**

الجصاني، عبد الواحد (2012)، المفكر الألماني تودنهوفر يقدّم رؤية غربية منصفة للثورات العربية، شبكة البصرة، نقلاً عن: **http://www.albasrah.net**، 2012/2/1.

الجندي، شذى الظافر (2011)، ثورة الشباب في وطننا العربي تطالب بمكافحة الفساد، الحوار المتمدن، العدد(3291)، نقلاً عن: **www.ahewar.org**، ص28،2011/2/2.

الجيش الوطني التونسي يحمي الثورة التونسية من مغتاليها ،(2013)، نقلاً عن الموقع **/http://new.elfagr.org**

الحناشي، عبد اللطيف (2014). تونس: الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة، 9/25، الجزيرة نت، نقلاً عن: **www.aljazeera.net**

دول حوار 5+5 تؤكد دعمها لمسار الانتقال الديمقراطي في تونس ، نقلاً عن: **http://www.tunisien.tn**، 23 أيار 2014.

الذوادي ، محمود (2011). سيادة اللغة العربية أين هي في مسار الثورة التونسية؟ الجزيرة نت نقلاً عن: **www.aljazeera.net**

الذوادي، محمود (2011)، سيادة اللغة العربية أين هي في مسار الثورة التونسية؟ نقلاً عن موقع الجزيرة نت: **www.aljazeera.net** ، 2011/6/14.

الرحالي، شيراز(2014). "بعد أن تأكد عجز الاقتصاد التونسي عن التشغيل: تجارة التهريب تستقطب شبان المناطق الحدودية وإطلاق صكوك للتشغيل"، **/http://www.lemaghreb.tn**05 أيلول.

زنطور، كوثر(2014). "بعد إيقاف 12 عنصرًا إرهابيًا ومحجوزات تضمنت 11 قذيفة "آر بي جي": الإعداد لتفجيرات في سيدي بوزيد والقصرين"، **www.lemaghreb.tn**6، أيلول.

السبسي، الباجي قائد(2013). مطلوب أن يكون الرباعي طرفاً في الحوار لا وسيطاً، التونسية، 2013/12/9، نقلاً عن: **http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=41&a=107745**

سلامة، معتز (2013). جامعة الدول العربية وتحديات ما بعد الثورة، المعهد العربي للدراسات، العربية نقلاً عن الرابط : **http://www.alarabiya.net/news**

سليمان ، حسن ،(2011)، تونس الثورة المشهد التداعيات العبر**www-arabic-awate.com.**

السنوسي، منير (2013). البيئة القانونية لمؤسّسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، تونس، نقلاً عن:

www.icnl.org/programs/mena/afan/Docs/Mounir%20Snoussi.do.

السنوسي، منير (2013). البيئة القانونية لمؤسّسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، تونس، نقلاً عن: **www.icnl.org/programs/mena/afan/Docs/Mounir%20Snoussi.docx.**

الشابي، أحمد نجيب (2013). التوافق ضروري...ومكمن الأزمة في القصبة لا في قرطاج، صحيفة السفير، 2013/12/25، نقلاً عن: **http://www.assafir.com/article.aspx?editionId=2656&channelId=64329&articledId=2541**

الشاذلي العياري يحذر من تدني مستوى احتياطي العملة الصعبة، الرقمية، 2013/6/27، نقلاً عن: **http://goo.gl/nDK1ed**

الشاعر، محمد (2011)، عام 2011 وسقوط الأنظمة العربية، مجلة صوت المواطن ، نقلاً عن الرابط:**.sootalmwatn.org.**

صبيح، خالد، (2011). مواقف من ثورة تونس، نقلاً عن: **www.ahewar.org**

صرصار، شفيق (2014). يحذّر من 4 مخاطر تهدّد الانتخابات، نقلاً عن: **http://www.africanmanager.com** تونس، 30 آب.

صفر، رضا (2014). "هناك مخطط إقليمي لضرب استقرار تونس السياسي" **http://www.tuniscope.com/**، 3 أيلول.

ظاهر، وائل(2013)، كيف قامت الثورات العربية ورعب العالم منها؟ ، نقلاً عن: **http://kolenaarab.blogspot.com**

عبد المولى ، عز الدين ، (2011) ، دور الإعلام في ثورة الشعب ، معهد الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 5/3 **http://www.dohainstitute.org**

العبدلي، جبلاني، (2011) ، قراءة في عوامل نجاح الثورة التونسية،**www-aljeeran.net**

عرب في المهجر يتحدثون عن ثورة الياسمين. تكرار التجربة التونسية في البلاد العربية وارد مع اختلاف النتائج،في16/4/2011-**www-elaph-com**

عرفة، محمد جمال، (2011)، جمهوريات – فيس بوك وتويتر ويوتيوب تقود ثورة تونس **www- onislam-ne**

الغرايري، غازي(2014). الساحة السياسية ما زالت في إرهاصات بدائية نقلاً عن:**_http://www.alchourouk.com**، 31 آب.

الغوث، مختار(2011). الثورة العربية وانحلال العقائد السياسية، **/www.al-r0wad.com**

الغوث، مختار(2011)، الثورة العربية وانحلال العقائد السياسية، نقلاً عن: **www.al-r0wad.com** ، 2011/3/20.

فؤاد ، حازم، (2011). الأنظمة السلطوية الفاسدة كلها هشة – وبن علي لم يكن استثناء، الأوبزرفر، نقلاً عن: **www-dostor-org-17/4/2011**

فحوى وثيقة إعلان المسار الانتقالي، تورس، 2011/9/15، نقلاً عن: **http://www.turess.com/tap/109067**

الفقيه، عبد الله(2011). أسباب الثورات في تونس ومصر واحتمالات انتقالها إلى اليمن، نقلاً عن: **http://www.al-tagheer.com**، 20/02/2011.

قاسم، بثينة خليفة (2011)، إطلالة إستراتيجية على الأبعاد الداخلية والخارجية، نقلاً عن: **http://albiladpress.com** ، 2011/11/9.

قوي، بوحنية، (2011)، ثقافة الديمقراطية كمعبر للعدالة الانتقالية، مجلة الديمقراطية ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، نقلاً عن: **www.arabthought.org**، 2011/10/17.

الليبي ، نجيب، الوسط التونسي،(2011)، نقلاً عن:_**www.tunisalwasat.com**

ليبينكوت، جيك، خلال الفترة السابقة للانتخابات: تصاعد نفوذ حزب النهضة الإسلامي في تونس، وكالة إنتر بريس سيرفس، نقلاً عن: **http://ipsinternational.org?arabic/print.asp?idnews=2284**_

المجموعة العربية لرصد الإعلام (2013). تقرير حول رصد خطابات الحقد والكراهية في وسائل الإعلام التونسية، كانون الثاني -آذار، نقلاً عن: **http://goo.gl/VHyK67**

محمد، نهي،(2011)، ما أسباب ثورة تونس، **www-ejabat_google-com**

محمود ،علي عبده،(2011)، الثورة التونسية الأسباب، عوامل النجاح، النتائج، نقلاً عن: **http://www.sis.gov.eg/Newvr/**.

محمود، ولاء جاد عبد الكريم (2011)، الحراك السياسي للشباب المصري حالة واقعية ورؤية استشراقية، 2011/12/22، نقلاً عن: **http://www.maatpeace.org**

مسار الثورة التونسية بعد عام من اندلاعها(2011). 2011/12/17، نقلاً عن: **http://www.turess.com**.

مطأوع ، أحمد(د.ت). السيادة والخصوصية وثورات الربيع العربي أهم ما يعوق قيام تكتلات عربية، صحيفة الشروق القطرية، نقلاً عن: **http://www.alarabynews.com/?p**

مورخون – ثورة تونس الأعنف في تاريخها (2011). نقلاً عن:_**www-maktoob-com-13-4-2011**

نجيم، محمد (2011)، الثورات العربية مالها وما عليها، صحيفة الاتحاد، نقلا عن الرابط:**http://www.alittihad.ae**، 2011/9/22.

نص القانون المنظم للسلط العمومية، بابنات، 2011/12/4، نقلاً عن: **http://www.babnet.net/rttdetail-42029.asp**.

نص خارطة طريق الرباعي الراعي للحوار، وكالة تورس للأنباء، 2013/10/5، نقلاً عن: **http://www.turess.com/binaa/26361**

النقطي، عادل (2014). تونس.. خريطة التحالفات الجديدة: الأحزاب السياسية تستعد مبكرًا للاستحقاقات الانتخابية، نقلاً عن: **http://www.aawsat.com**، 11 آذار.

نقلاً عن: **http://www.assabah.com.tn**، 26 أغسطس/آب 2014.

الهمامي، حمة (د.ت). الاتحاد غدر بنا ونحن نعارض حكومة مهدي جمعة وربما سنواصل تعطيل المسار التأسيسي والانتخابي، الشاهد، نقلاً عن: **http://www.achahed.com/2013-12/article-69100.htm**.

وزارة الاقتصاد والمالية التونسية (2014). "على طريق الانتعاش الاقتصادي" مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2014، نقلاً عن: **www.leaders.com.tn/uploads/FCK_files**.

وزير السياحة: السياحة في نسق تصاعدي... 1200 مليار مداخيل هذه السنة... 7 مليون سائح سيزورون تونس، تورس، 2013/6/28، نقلاً عن: **http://www.turess.com/almasdar/17211**.

هـ- مراجع أخرى:

1- الأمر عدد 1088 لسنة 2011 مؤرخ في 3 آب 2011.

2- بيان صادر عن وزارة الداخلية، تعلّق القرار بمنع دخول التراب التونسي لثمانية دعاة أجانب، 2013/7/9.

3- تقرير لجنة التحقيق والتقصي في أحداث الاعتداء على المقر المركزي للاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، 2013/4/6.

4- خطاب الملك محمد السادس للشعب المغربي بتاريخ 17-6-2011.

5- الدستور المغربي لعام 2011، الفصل (19).

6- رسالة الملك إلى لجنة الحوار،2011

7- الشيخ كمال الدين جعيّط، مفتي الديار التونسية السّابق، "ميثاق علماء تونس"، 2012/12/27.

8- القانون الرقم 88، الصادر في 8 نيسان/أبريل 1988، والقانون الدستوري المنقح الفصل 34.

9- كلمة الملك للجنة مراجعة الدستور،2011.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Institute National de La Statuesque ,Measure DE La Pauvrete . des inequalities et la Polarization 2000-2010 , October 2012. PP39-40.

Internation Monetary Fund, Statement by the IMF Mission at the End of a Visit to Tunisia, 2/12/2013, at: **http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13482.htm.**

Kevin Casey, A Crumbling Salafi Strategy, 21/8/2013, at: **http://carnegieendowment.org/sada/2013/08/21/crumbling-salafi-strategy/gjkq**

Internation Monetary Fund, Statement by the IMF Mission at the End of a Visit to Tunisia, 2/12/2013, at: **http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13482.htm.**

Tunisie, “La nouvelle Constitution uara-t-elle les uaranties d’un Etat démocratique**?” http: //www.huffpostmaghreb.com 2014/01/29**

THE IMPACT OF THE ARAB SPRING ON THE POLITICAL AND SOCIAL SITUATION IN THE ARAB COUNTRIES “ A CASE STUDY OF TUNISIA 2010/2014”

BY

AbdAlmouhsen Mohammed AbdAlmouhsen AlSaif

Supervisior

Dr.Abdallah Salem Naqrash، Prof

ABSTRACT

This study aimed to analyze the impact of the Tunisian revolution on the political, economic and social conditions witnessed by the Tunisian state in the phase that followed the revolution of December 17, 2011, and began the study of the following hypothesis: There is a correlation between the Arab revolutions and the political and social conditions in Tunisia relationship, and the study relied on analytical approach and methodology in comparison to understand and analyze the political, economic and social transformations in Tunisia before and after the revolution.

The study found that in Tunisia there is a demographic and social property had a decisive role in moving the revolution: youth unemployment holders of academic qualifications, here merged anger in higher expectations of the graduates in the system and capitalism deficit disciplined within the system like the partnership with the European Community in order to generate a spark explosive high and the Tunisian capital mainly working on a partnership basis with the group, which has transformed its economic strategy, commensurate with this partnership. And that Tunisia has seen since the fall of President Zine El Abidine Ben Ali's regime in an unprecedented boom sent political parties that have benefited from the legislation and procedures that liberal in the country. Despite the absence of programs and popular for most parties, but that is a multiple of democracy. Where culture topped sent political scene parties in Tunisia, and stormed all the private and public boards, and turned so the alleys of the country and its streets to platforms

overlooks from which the Tunisian people on the political world eagerly Troy political thirst from the spring of intellectual freedom and the right of belonging for the first time without fear of the eyes of the police, which has long topped cafes and councils to write security reports, and that the pioneers of the revolution are demanding, and most Tunisians to establish a new culture embraces a real democracy and freedom of expression and complete justice in the bodies of all the development so that put an end to the culture of the legacy of Bourguiba and Ben Ali political tyrannical and oppressive, which lasted more than half a century.

Based on these findings the study recommended as the arena of political action open to the forces of other relevant perceptions of intellectual and political disparate political groups, and considered a law firm in each political reality of change, which forces one to adopt a great deal of flexibility in dealing with political affairs enables the ability to adapt to the facts of the unstable, being careful not to adopt extreme methods in dealing with the issues of dispute, it may offend excessive sharpness in the political debate between the conflicting attitudes to the issue, the subject of dialogue, if the various parties did not know how and when to leave the practice of margin allows testing of various views and theses and discrimination right all of them wrong, the need for commitment to rational discourse and realistic, as it provides the possibility of a comprehensive briefing to reality and to identify the factors affecting the process of its development.